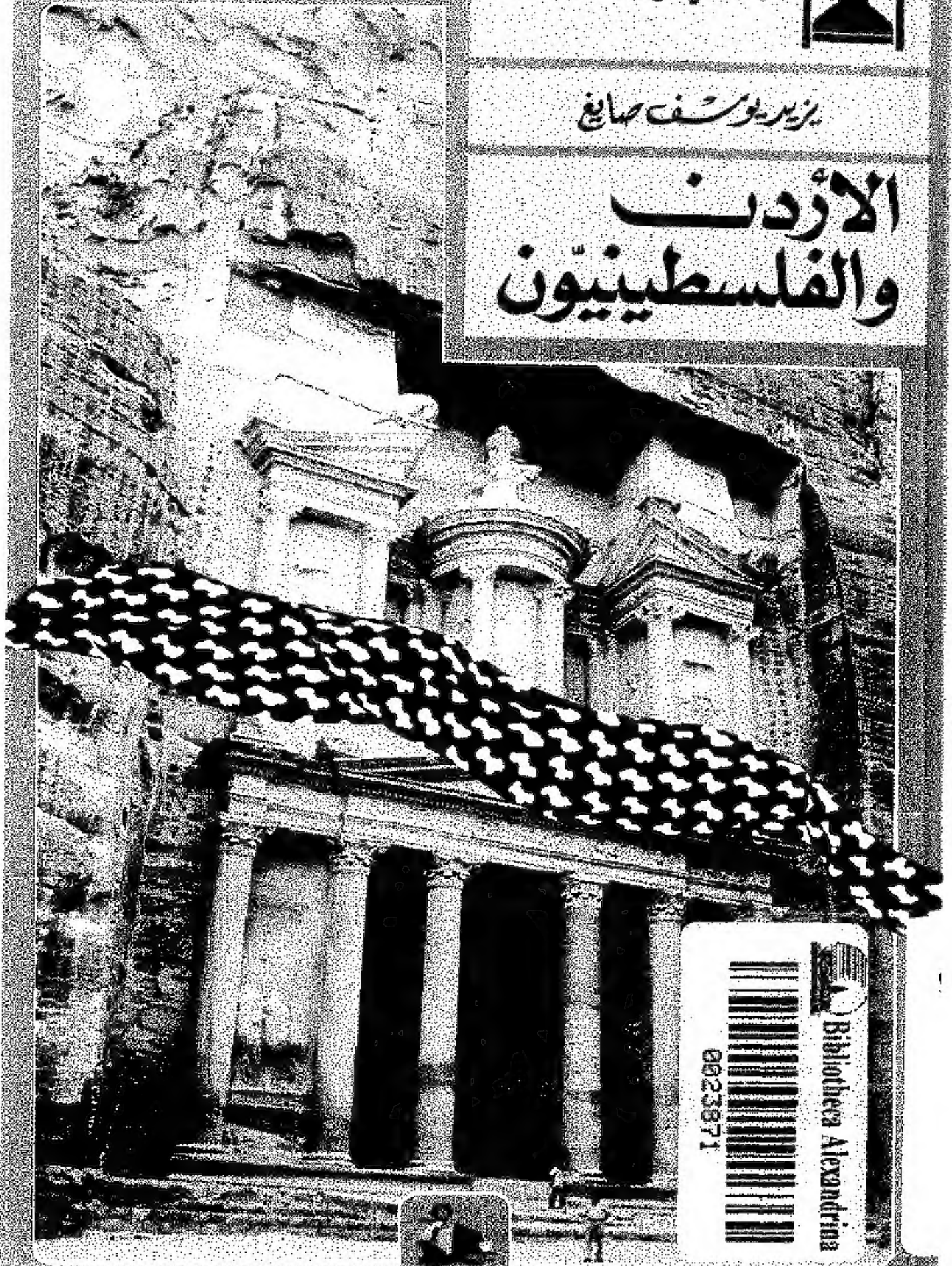


سلسلة
قضايا راهنة



يزيد يوسف صايغ

الأردن والفلسطينيون



0023871



Bibliotheca Alexandrina

يزير يوسف صايغ

الأرواح والفلسطينيون

دراسة في
وحدة المصير أو الصراع الحتمي



RIAD EL-RAYES
BOOKS

منازل الريس للكتاب والنشر

4, Sloane Street, London SW1X9LA

Contemporary Affairs --3

**JORDAN
AND THE PALESTINIANS**

by

YAZEED SAYIEGH

**First Published in Great Britain in 1967
Copyright © Riad El-Rayyes Books Ltd
4 Sloane Street, London SW1X 9LA**

ISBN 1 869844 9 12

British Library Cataloguing in Publication Data

Sayegh, Yazeed

Jordan and the Palestinians. (Contemporary Affairs -- 3)

1. Palestinian Arabs 2. Jordan Foreign Relations

2. Middle East Politics and government

I. Title II. Series

956'.05 DS119.7

ISBN 1-869844-91-2

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publishers

**Typesetting by: Riad El-Rayyes Books Ltd., London
Printed & Bound in Great Britain By: Biddies Ltd., Guildford & King's Lynn**

محتويات الكتاب

٧	الاسس
٢٩	صراع الارادات
٨١	هوامش

الأسس

(١٩٥٠ - ١٩٦٧)

١

١ - تعهيد:

تشكل المسألة الفلسطينية الهم المركزي في موضوع الامن والاستقرار الاردنيين. ويعود ذلك الى عاملين رئيسيين هما: اولاً، اشتراك الاردن باطول حدود برية مع ارض فلسطين التاريخية، مقارنة بأية دولة عربية أخرى، الامر الذي يؤثر بشكل حيوي على طبيعة علاقاته بدولة اسرائيل المقامة هناك منذ العام ١٩٤٨. وثانياً، ان وجود عدد كبير من الفلسطينيين بين سكان الاردن يجعل انعكاس الاحداث الخارجية، التي تتعلق بالنزاع على فلسطين، والصراع العربي - الاسرائيلي، على الوضع الداخلي الاردني بشكل عضوي ومتداخل لا يمكن تجاهل تأثيراته.

وعند الحديث عن الاردن لا يمكننا تجاهل قضية الصراع على فلسطين، وذلك لأسباب عدة. فمن جهة، هناك الضغط الذي يولده سكان الاردن الفلسطينيون من اجل الاشتراك بالعمل العسكري ضد اسرائيل او دعمه، او على الاقل من اجل حمل الحكم على الامتناع عن عقد السلم معها. ويتمثل سبب آخر بوجود تهديدات فعلية او مرئية من قبل اسرائيل، فتؤثر بعضها على الاردن مباشرة (كالهجوم العسكري) او بشكل غير مباشر (كالاجراءات الاقتصادية والديمقراطية في الضفة الغربية). اما السبب الثالث، فهو الضغوط التي تمارسها الدول العربية الاخرى. لكن وجود مثل هذه الضغوط والتهديدات، لم يحل دون الاردن واتباعه على الدوام سياسة نشطة تجاه قضية فلسطين او النزاع العربي - الاسرائيلي. بل لقد احتفظ الاردن تجاه اسرائيل بموقف ساكن نسبياً طوال السبعينات، الى حد اقتصرت مساهمته في الجهد العسكري خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ على المشاركة الرمزية. الامر الذي يعني ان الامن الخارجي والداخلي في الاردن يترابطان ارتباطاً وثيقاً حين يتعلق

الامر بالقضية الفلسطينية، وإلى حد أنها يشكلان معا علاقة عضوية. فكان أن تسببت هذه العلاقة، أكثر من غيرها، في إثارة دوافع الأنشطة الأردنية في المجال الخارجي، من أجل إعادة التوازن الداخلي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم التاريخ الحديث للعلاقات الأردنية - الفلسطينية ومن ثم تحديد أهم أنماطها. ويشمل ذلك مراجعة العلاقات المبكرة بين الجانبين، لتتبعها مراجعة منفصلة للعلاقات الخارجية والداخلية ولأهم العناصر وأبرز السمات في كل منها^(١).

٢ - الخلفية التاريخية:

لا يمكن اعتبار أن الأردن وفلسطين قد تمتعا، كبليدين، بعلاقة نسقية منتظمة، نظرا إلى كون الأردن حديث المنشأ (كبلد وكدولة)، إذ أنه نشأ خلال الانتداب البريطاني ليظهر ككيان سياسي كامل عام ١٩٤٦. ونظرا إلى أن فلسطين لم تحكمها بنية تنفيذية - تشريعية مستقلة قط^(٢). فقد شكلت مناطق البلدين في الماضي اقضية وسناجق تابعة لولاية الشام تحت الإدارة العثمانية، ثم رزحت تحت الانتداب البريطاني، لكن التبادل بين البلدين ظل مقتصرًا عموما على التجارة الفرعية وحركة الحجاج وروابط القرابة فيما بين القبائل والعشائر والمنتشرة على ضفتي نهر الأردن^(٣)، ولم تصبح فلسطين ذات أهمية بالنسبة إلى شرق الأردن إلا خلال عهد الانتداب، وذلك بعد أن قطعت الحدود السياسية الجديدة طرق التجارة والحركة التاريخية بين فلسطين ولبنان وسورية وشرق الأردن. وازدادت آنذاك أهمية النشاط الزراعي والموانئ البحرية في فلسطين بالنسبة إلى الحياة الاقتصادية الأردنية، كما انعكس الوضع في الانتقال الموسمي للعمال الشرق أردنيين إلى فلسطين^(٤). ويصعب تقدير حجم الحركة من كل منطقة أو قطاع سكاني، لكن المرجح أن السكان الحضريين في الوسط والشمال شهدوا نسبة النزوح الأعلى، وعمل ٤٩ بالمئة من أرباب البيوت من قرية أردنية واحدة، على سبيل المثال، في فلسطين بين وقت وآخر^(٥).

إلا أن النمو المتواضع في العلاقات الاقتصادية والاختبار المشترك

للانتداب البريطاني لم يؤدي إلى زيادة التفاعل السياسي بين القطرين على الفور. ويلاحظ أحد البحوث في هذا المجال أن القضية الفلسطينية «كانت، حتى العام ١٩٣٧، مجرد مسألة محلية نوعاً ما تخص الجاليتين العربية واليهودية وسلطة الانتداب البريطاني في فلسطين»^(٦). وقد عاد سبب هذا الانعزال جزئياً إلى استمرار انهماك العرش والسكان المحليين في شرق الأردن بالصراع الداخلي على السلطة، فكانت القبائل والعشائر الحضرية لا تعارض محاولات فرض الحكم المركزي (الهاشمي) على البلاد، كما كانت الحكومة منهمكة، في المقابل، بإخماد الاضطرابات الناجمة عن هذه المعارضة وبناء قاعدتها السياسية والعسكرية. وقد تم إنجاز المهمة الثانية إلى حد كبير بفضل إدخال إحدى القبائل الرئيسية، إلى «الفيلق العربي» لتصبح فيما بعد ركيزة من ركائز السلطة^(٧). وعاد سبب آخر لانخفاض مستوى التفاعل بين شرق الأردن وفلسطين إلى المحاولات التي بذلتها سلطات الانتداب البريطانية لعزلهما عن بعضهما البعض. فقد كان الجيش البريطاني يتمتع بحق وضع الوحدات القتالية في شرق الأردن، بموجب المعاهدة الأردنية - البريطانية المعقودة عام ١٩٢٨. كما أنشأت السلطات البريطانية في ذلك الحين قوة حرس الحدود شرق أردنية، وأوكلت إليها مهمة إغلاق الحدود الأردنية - الفلسطينية أمام محاولات تهريب الأسلحة إلى فلسطين خلال الثلاثينات والأربعينات^(٨) لكن ذلك لم يمنع نزاع فلسطين من التأثير على الأردن في أواخر الثلاثينات، حيث خاض «الفيلق العربي» والجيش البريطاني عمليات مطاردة مشتركة ضد الثوار الفلسطينيين وأنصارهم المحليين عندما لجأوا إلى جبال عجلون^(٩).

وقد جاءت بداية تورط شرق الأردن في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية، حين استلم «الفيلق العربي» بعض المهام الأمنية في فلسطين، الأمر الذي مكن الوحدات البريطانية من التفرغ للعمل في أماكن أخرى^(١٠). كما كان الأردن، كبلد وكمؤسسة حاكمة، قد نضج بما فيه الكفاية واكتسب الاستقرار الداخلي عند استقلاله رسمياً وتحوله إلى المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٦، بحيث أصبح قادراً على البحث عن دور أكبر وأنشط في شؤون المنطقة. وقد انعكس ذلك، فيما انعكس، بمشاركة الدولة الجديدة بتأسيس جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥

(أي قبل الاستقلال بسنة)، وعقد اتفاق وحدوي مع العراق عام ١٩٤٧^(١١). ثم تكرر التعبير عن النشاط الخارجي الأردني من خلال الدور النشط للقوات الأردنية في الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، والتي نجح «الفيلق العربي» بنتيجتها في الاحتفاظ بالضفة الغربية للأردن وبالأجزاء الشرقية من مدينة القدس، بعد أن أجبر على التراجع عن المنطقتين الساحلية والوسطى من فلسطين^(١٢).

٣ - استيعاب الفلسطينيين (١٩٥٠ - ١٩٦٧):

١ - الوضع الديمغرافي:

أدى حدثان، في أعقاب حرب ١٩٤٨، إلى تحويل العلاقة الأردنية - الفلسطينية إلى علاقة عضوية. وكان الحدث الأول النزوح الواسع للفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٨ بينما كان الثاني «قرار الوحدة» الذي أعلنه الملك عبد الله في ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٥٠. وقد دخل حوالي ٢٦٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني إلى الضفة الغربية خلال حرب ١٩٤٨، سعياً وراء الملجأ الآمن، فيما دخل ١١٠,٠٠٠ فلسطيني آخر إلى الضفة الشرقية^(١٣). وكان يقطن الضفة الغربية آنذاك ٤٢٥,٠٠٠ نسمة، إلى جانب ٣٧٥,٠٠٠ نسمة كانوا يشكلون سكان الضفة الشرقية^(١٤). وهكذا، فقد ارتفع عدد سكان الضفة الغربية إلى ٧٨٥,٠٠٠ والضفة الشرقية إلى ٤٨٥,٠٠٠ بين ليلة وضحاها. وقد عمدت السلطات الأردنية، للتأكد إلى اتخاذ تدابير إدارية أولية، خلال ١٩٤٩، بهدف استيعاب الضفة الغربية وسكانها إضافة إلى فلسطيني الضفة الشرقية، فقد استبدلت الإدارة العسكرية في الضفة الغربية بأخرى مدنية في ١٦ آذار (مارس)^(١٥). ثم تبع ذلك حل هذه الإدارة المنفصلة في ١٦ كانون الأول (ديسمبر)، حيث جرى إلحاق الضفة الغربية مباشرة بوزارة الداخلية. شأنها في ذلك شأن محافظات شرق الأردن، مما أدى عملياً إلى ضم الضفة الغربية^(١٦). وقد صدر أثر هذا الحدث بأربعة أيام قرار ملكي آخر يمنح فلسطيني المملكة المواطنة الكاملة^(١٧). وأخيراً، وبعد انتخاب مجلس نواب جديد وتعيين حكومة جديدة ضمّاً عدداً من الفلسطينيين، تمّ «توحيد» الضفة الغربية مع الشرقية رسمياً يوم ٢٤

نيسان (أبريل) ١٩٥٠^(١٨). وتلا ذلك دخول عدد من الفلسطينيين الى المجلس الاستشاري (الذي يتألف من وجهاء سياسيين واجتماعيين)^(١٩). وقد تضاعف عدد سكان المملكة ثلاثة اضعاف نتيجة لقرار الوحدة، حيث استقر العدد، عام ١٩٥٢، عند ٧٤٢,٢٨٩ نسمة في الضفة الغربية و٥٨٦,٨٨٥ في الضفة الشرقية، ليبلغ المجموع ١,٣٢٩,١٧٤ نسمة^(٢٠). كما أدت الوحدة الى تطورين آخرين هامين، هما ارتفاع نسبة الحركة والتنقل في داخل المملكة، والتنافس على الموارد والوظائف. ونتج عن ذلك هجرة داخلية مستمرة خلال العقد التالي، اذ فضل الكثير من السكان تجنب ازدياد الضفة الغربية، والتوجه شرقاً حيث توافرت خدمات أكثر وحوافز اقتصادية أكبر. وقد بلغت الهجرة الداخلية الاجمالية ١٢٠,٠٠٠ شخص، ليصل مجموع السكان الى ٨٩١,٧٢٤ نسمة في الضفة الشرقية و٨٠٥,٤٥٠ نسمة في الضفة الغربية عام ١٩٦١، بدلا من ٧٧٠,٥٨٠ و ٩٧٤,٦٢٥ على التوالي بفعل معدلات النمو السكاني الطبيعية^(٢١). (نتج الفارق الحسابي، والبالغ ٤٨,٠٠٠ شخص، بين مجموع السكان الفعلي والمجموع النظري المسقط، جزئيا الى الهجرة خارج الاردن). وتشير التقديرات، عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الى ان عدد سكان الضفة الغربية بلغ ٩٠٠,٠٠٠ نسمة وسكان الضفة الشرقية ١,١٧٠,٠٠٠ نسمة، ليصل المجموع العام لسكان المملكة الى ٢,٠٧٠,٠٠٠ نسمة^(٢٢).

ب - الميزان الديمغرافي الاردني - الفلسطيني:

تكمن اهمية هذه الاحصاءات السكانية في ما تشير اليه حول تركيب المجتمع الاردني وطبيعة العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية الداخلية.

فقد غير قرار الوحدة عام ١٩٥٠ الميزان الديمغرافي الاردني تغييرا جذريا، من خلال استيعاب الحشد الفلسطيني الكبير فبات الفلسطينيون يمثلون نسبة ٦٤,٥٧ بالمئة من مجموع سكان المملكة عام ٥١ - ١٩٥٢ (يشمل هذا الرقم اهل الضفة الغربية واللاجئين المسجلين في الضفة الشرقية). واذا ما تم تعديل هذه الارقام لتأخذ

بالاعتبار الفلسطينيين المقيمين في شرق الأردن قبل حرب ١٩٤٨، وأكثرهم يقطن منطقة عمان، لازدادت نسبة الفلسطينيين الى ٦٨,٨١ بالمئة على الأقل^(٣٣). اما في الضفة الشرقية وحدها، فقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين ١٩,٧٧ بالمئة من السكان، وإذا أضيف المقيمون الفلسطينيون الاصليون لاصبحت النسبة ٢٩,٣١ بالمئة، وارتفع الرقم الى ٣٤,٤٢ بالمئة اذا اخذنا بعين الاعتبار اللاجئين والمقيمين الاصليين والمهاجرون من الضفة الغربية معا. ويعني ذلك انه رغم الاثر العازل لنهر الأردن الذي فصل سكان الضفة الغربية الفلسطينيين بالكامل، عن الضفة الشرقية، ظل الفلسطينيون يشكلون ثلث سكان الضفة الشرقية. وقد عززت الهجرة المستمرة من الضفة الغربية هذا الاتجاه، وإذا اضيفت الهجرة الداخلية الاجمالية واسقاطات النمو الطبيعي، لبلغت نسبة الفلسطينيين في مجتمع شرق الأردن ٤٢ بالمئة في العام ١٩٦١^(٣٤). وعلى الرغم من أنه لا توجد احصاءات دقيقة تغطي العام ١٩٦٧، فإن التقديرات التقريبية تشير الى بلوغ نسبة الفلسطينيين في الضفة الشرقية ٤٧,١٠ بالمئة لتصبح نسبتهم في المملكة ككل ٧٠,٣٥ بالمئة من مجموع السكان على الأرجح.

ج - آثار استيعاب الفلسطينيين:

كانت إحدى نتائج الدخول الكثيف للفلسطينيين الى المجتمع الأردني عملية «تحويل مديني»، إذ استقر الجزء الأكبر من الدفق البشري الجديد في داخل او محيط مدن الضفة الشرقية الرئيسية. وقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى «وكالة غوث اللاجئين الدولية» (UNRWA) في منطقتي عمان وأربد، على سبيل المثال، ٥٧,٥٩٠ و ٢٩,٤٧٥ شخص على التوالي عام ١٩٥١^(٣٥)، بعد ان كان عدد سكان مدينة عمان قد قفز من ٧٠,٠٠٠ شخص عام ١٩٤٨، الى ١٢٠,٠٠٠ عام ١٩٥٢، وكان قد ازداد اصلا الى ٣٠,٠٠٠ عام ١٩٤٣^(٣٦). واستمر نمط النمو هذا خلال العقد التالي، حيث تسارعت الهجرة الداخلية من الضفة الغربية، فوصل عدد سكان العاصمة الى ٢٤٦,٤٧٥ عام ١٩٦١^(٣٧). اما الزرقاء، وهي إحدى مدينتي رئيسيتين قرب عمان، فقد

نمت بسرعة أيضا، من ٢٨,٤١١ نسمة عام ١٩٥٢ الى ٩٦,٠٨٠ عام ١٩٦١، بينما استوعبت مدينة أربد في الشمال ١٥,٠٠٠ مهاجر جديد في نفس الفترة^(٢٨). وكان لهذا النمو اثر آخر تمثل في خلق تجمعات بشرية فلسطينية رئيسية، كما استقرت اعداد كبيرة من الفلسطينيين داخل او قرب مدن السلط وجرش والكرك، وانتقل آخرون الى بلدات تابعة للمدن الرئيسية كصويلح والرصيفة او الى وادي الاردن (حيث سكن ١٦,٤٩٤ شخص في مخيم الكرامة وحده).

ولم تكن العواقب الاقتصادية لاستيعاب الفلسطينيين سلبية بالكامل، علما ان وجود عدد كبير من اللاجئين فرض عبئا ثقيلا على الحكومة من حيث الدعم المالي المباشر، وكلفة توسيع البنية التحتية، والخدمات الاخرى وزاد من نسبة البطالة^(٢٩). بل شهدت غالبية القطاعات الاقتصادية معدلات نمو سريعة، مما انعكس بمعدل نمو لاجمالي الناتج المحلي بلغ ١١,٦ بالمئة سنويا في النصف الثاني من الخمسينات. وظل هذا المعدل مرتفعا بالمقارنة مع بلدان نامية اخرى، حتى بعد انخفاضه في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، اذ بلغ ٧ بالمئة (من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بعد تقريب الارقام وحساب تخفيض العملة)^(٣٠). ويلاحظ ان اسرع القطاعات نموا في الخمسينات كانت الانشاءات والدفاع والادارات الحكومية - وهي جميعا قطاعات ذات كثافة عمالية تمكثها من امتصاص دفق اللاجئين^(٣١). كما نما القطاعان المصرفي والمالي بسرعة ايضا، بفضل وفرة الرساميل والكفاءات البشرية الفلسطينية^(٣٢). واخيرا، شكلت العائدات التي ارسلها العمال المهاجرون (العاملون في الخليج العربي والدول النفطية الاخرى اساسا)، واكثرهم لاجئون فلسطينيون مهرة، الجزء الاكبر من الدخل الخارجي الاردني، فبلغت قيمته ٨٣,٤ مليون دينار اردني بين ١٩٥٠ و١٩٥٧^(٣٣).

وفي المقابل، برزت مشكلات اساسية. اذ اتجهت القطاعات الاسرع نموا لان تكون هي ايضا الادنى مساهمة في اجمالي الناتج المحلي، بينما كانت القطاعات الاكبر هي ايضا الابطأ نموا. فانخفضت معدلات النمو الكلية للاقتصاد والعمالة خلال اوائل الستينات، مما شجع تزايد الهجرة الى خارج الضفة الشرقية^(٣٤). وقد عزز هذا الاتجاه زيادة عملية التصنيع (ذات كثافة رأسمالية) خلال الستينات، مقارنة بالنموذجي الكثافة

العمالية خلال الخمسينات. ونتيجة لذلك لم يتمكن الاقتصاد من استيعاب العاطلين عن العمل بالسرعة المطلوبة. وظهرت مشكلة ثانية هي ارتفاع معدل البطالة، وخاصة بين اللاجئين. فبلغ معدل البطالة ٤٠ - ٥٠ بالمائة في عقد الخمسينات، وانخفض ببطء في الستينات، بفعل الهجرة الى الخارج جزئياً. وقد قدر احد الباحثين الاقتصاديين نسبة البطالة بـ ٧ - ١٠ بالمائة في المملكة ككل عام ١٩٦١، و ١٠ - ١٥ بالمائة بين اللاجئين الفلسطينيين، بينما قدرها باحث آخر بنسبة ثلث القوة العاملة الممكنة من الذكور (بما يشمل ذلك البطالة المخفية والموسمية)، في حين اشارت الاحصاءات الحكومية الى نسبة ٧ بالمائة^(٣٥). وانخفضت البطالة حتى وصلت ٤ - ٥ بالمائة عام ١٩٦٦، لكن عدد الاردنيين الناشطين اقتصادياً في الخارج ارتفع من ٣٥ الفا الى ١٠٠ الف^(٣٦). ويبدو مرة أخرى، ان الفلسطينيين شكوا غالبية بين هؤلاء المهاجرين.

د - التنمية غير المتوازنة:

كان السبب الرئيسي، والقوة الدافعة، وراء وجهة الهجرة الداخلية وعملية التحول المديني، تركز المؤسسات والخدمات الحكومية والموارد الاقتصادية في الضفة الشرقية^(٣٧). وقد كان تركيز اجهزة الدولة في العاصمة عمان هدفاً من اهداف سياسة الملك عبد الله منذ زمن بعيد. وتسارعت هذه العملية بعد ١٩٤٨، اذ ان وجود العديد من الفلسطينيين ذوي المهارات والحاجة الى اللاجئين للقيام بالخدمات الحيوية وتوافر الموارد التي قدمتها وكالة الغوث، شجع على توسيع الاجهزة الحكومية والخدمات العامة والخاصة^(٣٨). ويضاف الى ما سبق ان نسبة غير متكافئة من الموارد المالية تم استثمارها في الضفة الشرقية خلال الخمسينات والستينات، بما في ذلك الاموال المخصصة للتنمية البنيوية والاقتصادية. ويعود ذلك جزئياً الى الحقائق الجغرافية - السياسية الجديدة التي خلقها انشاء دولة اسرائيل، حسب تعبير احد الباحثين الغربيين:

«لم تكن الضفتان الغربية والشرقية تتسمان بالتكامل اقتصادياً بقدر ما كانتا متكاملتين مع ذلك الجزء من فلسطين الذي اصبح اسرائيل حيث وجدت اهم المراكز التجارية والصناعية في المنطقة والتي قدمت سوقاً

اساسيا للانتاج الزراعي في الضفتين. وكانت شبكة موصلات الضفتين الشرقية والغربية موجهة نحو الغرب وخصوصا نحو ميناء حيفا. وواجه الاردن تكاليف نقل مرتفعة جعل من الضروري وجوب تطوير نظام موصلات جديد على خطوط شمالية - جنوبية»^(٣٩).

ورأى بعض الفلسطينيين في سياسة الاستثمار الحكومية محاولة مقصودة ليس فقط لتنمية الضفتين بمعدلين غير متساويين، بل ولتقليل الاهمية الاقتصادية، وبالتالي السياسية، للضفة الغربية ايضا. وعبر باحث فلسطيني عن ذلك بالقول:

«... قام النظام باعتماد سياسة اقتصادية معينة تعتمد على تشجيع الاستثمار وتنمية بعض الصناعات في الضفة الشرقية فقط متوخيا في نفس الوقت اضعاف القاعدة الانتاجية في الضفة الغربية... بحيث تصبح الضفة الشرقية اكثر تطورا من الناحية الاقتصادية من الضفة الغربية، ليتمكن النظام من الحاقها اقتصاديا بعد ان أنجز الحاقها السياسي»^(٤٠).

ويضيف باحث اسرائيلي، معلقا على «التمييز الاعتباري لهذه التنمية الاحادية الجانب»:

«بذل الملك [حسين] جهدا، تحت غطاء تشجيع الاندماج، لتحقيق توازن بين الضفة الغربية الصغيرة والمكتظة والمتقدمة نسبيا، والضفة الشرقية الشاسعة والفقيرة والمتخلفة والشحيحة سكانيا. فواجهت الضفة الغربية صعوبات حادة بعد عزلها عن اسواقها التقليدية، وتعرضها لاضرار الحرب، واشباعها باللاجئين العاطلين عن العمل، وإفقار الكثيرين من سكانها. فتركز النشاط الاقتصادي والعمراني في الجانب الشرقي، حيث وجهت اليه الحكومة اكثرية المخصصات والاستثمارات، علاوة على المشاريع الصناعية والزراعية. وقام الفلسطينيون بتطوير الضفة الشرقية في الغالب، الذين افنقروا الى الخيرات فوضعوا علمهم ومهاراتهم ومواهبهم في خدمة الدولة»^(٤١).

ويصعب التقدير اي من وجهات النظر هذه مصيب: المنطق الاقتصادي السليم أم التمييز المتعمد؟ (واذا كان هناك تمييز، فهل كان موجها ضد الفلسطينيين عموما، أم ضد الضفة الغربية تحديدا). لقد تم استثمار موارد رئيسية فعلا لتطوير الضفة الشرقية. وكان احد

القطاعات التي تلقت الموارد هو قطاع النقل، إذ تم تمويل بناء الخط الحديدي وميناء العقبة والخطوط الجوية الوطنية. أما القطاعات الأخرى، فكانت انتاجية، إذ تم تمويل مشروع قناة الغور الشرقي لتوسيع الزراعة في وادي الأردن، والصناعة الخفيفة في منطقة عمان - الزرقاء (حيث توافر مخزون بشري كبير)، وتنمية المناجم والموارد المعدنية (التي تركزت في الضفة الشرقية). فلم تتسع الضفة الغربية للتنمية الزراعية لأسباب تتعلق أساساً بطبيعة تربتها وتضاريسها ومحدودية وفرة مياهها. علماً أن الضفة لم تكن قادرة أصلاً على تأمين الحياة الاقتصادية لسكانها المكتظين بمواردها وبنيتها التحتية المتوفرة.^(٤٧) كما حجبت شحة الماء مسبقاً إمكانية تحقيق التنمية الصناعية الرئيسية (لم تكن الموارد المائية المخصصة للتنمية الصناعية في الضفة الشرقية كبيرة مقارنة بتلك المخصصة للقطاعات الأخرى، على أية حال). لكن يبدو أن أي جهد منظم لم يبذل للتعويض عن هذه العوائق ولتحسين الجدوى الاقتصادية للضفة الغربية، من خلال جهود الاستثمار والتنمية الرئيسية. ويبدو أن السلطات الأردنية استخدمت ما توفر من استثمار مالي واقتصادي في الضفة الغربية، كحافز وورقة ضغط من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي هناك.^(٤٨)

هـ - الصراع الاجتماعي والسياسي:

منذ البداية، كان هناك نمط ثابت من الصراع لاستيعاب الفلسطينيين في المملكة الأردنية الهاشمية. وتمثل ذلك النمط بشعور العداء أو النفور بين الجالياتين اللتين شكلتا الغالبية العظمى من السكان، أي الشرق أردنية والفلسطينية^(٤٩). فقد نظر الفلسطينيون إلى أنفسهم على أساس تفوقهم في مجالات التعليم والمهارات الاقتصادية والفنية والثقافية والاجتماعية (بما فيها التنظيم السياسي) عموماً^(٥٠). وأقرّ الأردنيون بهذا التفوق، علماً أنهم لم ينظروا إليه بعين الرضى، إذ تولدت لديهم الخشية من قيام الفلسطينيين بالاستيلاء على مصادر رزقهم في نتيجة الأمر^(٥١). كما حذر بعض الأردنيين من العواقب الاقتصادية والسياسية لاندماج الفلسطينيين في المملكة كمواطنين يتمتعون بكامل حقوق المواطنة (ونصفهم من اللاجئين المسجلين)^(٥٢). وجاء التعبير المبكر

عن الشعور الشرق اردني بأن العلاقة بالفلسطينيين ربما ستكون شائكة، حين قرر الملك عبد الله في العام ١٩٤٩، إلغاء استخدام تعبير «فلسطين» في كافة المعاملات الرسمية^(٤٨). كما تكرست الخلافات بين الجانبين بفعل انخراط الفلسطينيين في الحياة السياسية الداخلية المتزايدة الاضطراب خلال الخمسينات، وبفعل سياسة التمييز الايجابي التي اتبعتها السلطات تجاه الشرق اردنيين والبدو، عند تجنيدهم للخدمة العسكرية او الحكومية.

من الصعب تحديد اي جاء قبل الآخر: التملل الفلسطيني او تفضيل الاردنيين ايجابيا. وتصر مصادر عدة في هذا المجال على ان العصبية الاقليمية سرعان ما تم تجاوزها، وان «المسيرة الوجدانية ظلت مستمرة دون مشاكل بارزة حتى عام ١٩٦٤ [وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية]»^(٤٩). لكن الواضح انه وجدت هوة حقيقية بين الشرق اردنيين والفلسطينيين، علما انها لم تتخذ شكل المجابهة المباشرة والعلنية. ونشأ عن ذلك نمطان متميزان ومرتبطان، وان لم يكونا متصلين سببيا.

وقد تمثل احد النمطين بنشاط المعارضة الفلسطينية التي كانت ردا بالاساس على ما اعتبره الفلسطينيون عدم تحرك السلطات تجاه مجموعة من القضايا السياسية الخارجية - وفلسطين كانت القضية المركزية رغم انها لم تكن الوحيدة - علما ان تلك المعارضة عبرت ايضا عن عدد من الشكاوى الاجتماعية - الاقتصادية^(٥٠). وقد انفجرت ازمات داخلية رئيسية في الفترة ١٩٥٦ - ١٩٥٨ بخصوص علاقة الاردن الخاصة ببريطانيا وسعي الرئيس المصري جمال عبد الناصر لتأميم قناة السويس ومشاركة الاردن في حلف بغداد. الا ان مثل هذه المعارضة لم تكن فلسطينية بالكامل، مما يشير الى حقيقة ان اتكال العرش على الشرق اردنيين لم تكن تسير فقط الحاجة لتأمين السيطرة على الفلسطينيين^(٥١). بل جاءت اعنف التظاهرات في الضفة الشرقية وراسها شرق اردنيين، وكانت الحال مماثلة بالنسبة الى غالبية المحاولات الانقلابية والمؤامرات في داخل الجيش^(٥٢). ويضاف الى ذلك ان الضفة الشرقية كانت هادئة نسبيا بين اواخر الخمسينات وأواسط الستينات، رغم اضطراب العديد من الفلسطينيين الى الهجرة الى الخارج بحثا عن العمل بسبب الاوضاع

الاجتماعية - الاقتصادية السائدة، مما يدل على عدم تشكيل فلسطيني الضفة الشرقية خطراً على السلطة في تلك الفترة. فكانت الضفة الغربية هي التي فجرت معارضتها في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٦، إذ احتجت على رفض الحكومة تسليح القرى الامامية او استخدام الجيش بشكل اكبر للدفاع عنها حين انتقم الاسرائيليون للعمليات العسكرية التي نفذتها التنظيمات الفلسطينية السرية.

اما النمط الثاني الناجم عن الازدواجية الشرق اردنية - الفلسطينية، فيتمثل بتطوير المشاركة الشرق اردنية بأجهزة الدولة المركزية. وكان أبرز هذه الأجهزة القوات المسلحة. فقد جاء الجزء الأكبر من الزيادة البشرية التي حصلت خلال اوائل الخمسينات واولئل الستينات (وهما الفترتان اللتان شهدتا النمو الاسرع) من الشرق اردنيين وخصوصاً البدو، علماً انه تم تجنيد عدد من الفلسطينيين وخصوصاً في الشعب الفنية وأسلحة الاسناد^(٥٢). وعندما ارتفع عدد الفلسطينيين ارتفاعاً ملحوظاً خلال الستينات، تم توزيعهم وبعثرتهم، كما تم إبعادهم عن المراكز او الوحدات الحساسة^(٥٣). وقد انطبق الامر ذاته على المؤسسات الحكومية المدنية، إذ ازداد العدد الاجمالي للفلسطينيين، مع استمرار سياسة التمييز في عملية الاختيار والتعيين. وحسب تعبير أحد المراقبين، فإن المناصب الوزارية التي عين فيها فلسطينيون «كانت في العادة بلا سلطة مقارنة بالحقائب الوزارية الاخرى كوزارة الداخلية او رئاسة الوزراء، فخدمت التعيينات لتشدد على الوجود الفلسطيني داخل النظام الحاكم، ولتضفي مظهر التمثيل على النظام»^(٥٤). كما تعزز الاثر المتراكم لهذا النمط مع التوسع السريع، بعد ١٩٦٦ خاصة، للوظائف الحكومية في القطاعين العسكري والمدني (اذ بلغت الزيادة نسبة الثلثين حتى العام ١٩٧٥)^(٥٥). وتمثلت إحدى نتائج هذا التمييز الانتقائي بدفع الفلسطينيين نحو العمل بالقطاع الخاص، مما أدى تدريجياً الى ظهور قاعدة موازية للقوة الاقتصادية في البلد.

وقد تبنى العرش، عملياً، مسلكين تجاه مواطنيه، لكل مسلك منهما مجموعة من الاعتبارات الخاصة به. فقد اظهر اهتماماً خاصاً بالجالية الشرق اردنية، حيث سعى لحماية مصالح تلك المجموعة السكانية مقابل الحصول على الولاء والثقة والدعم المضمون. اما بالنسبة للفلسطينيين،

فقد عرضت عليهم الفرصة لكسب الرزق والتمتع بأفضليات الانخراط بالملكة، كالحصول على حصة من عائدات التنمية البنيوية والاجتماعية - الاقتصادية، مقابل القبول بالنظام السياسي وبنيوية السلطة الداخلية. وساهم هذين المسلكين في عملية استيعاب الفلسطينيين في المملكة، الا انه في الوقت ذاته كان يهدد الهاشميين والشرق اردنيين على حد سواء، رغم انه وفر القوة الاقتصادية والديمقراطية للاردن^(٩٧). اذ واجه العرش عدم الاستقرار والامن داخليا نتيجة الوجود الفلسطيني، فيما واجه الشرق اردنيون المنافسة الاقتصادية وفقدان السيطرة الاجتماعية - السياسية. وكان الرد ان بلور تعاقدا بين الطرفين: ان يحمي العرش المصالح الحيوية للأسرة الشرق اردنية وان يضمنها، اذا ما ضمنت تلك الأسرة الامن للعرش. ويمكن القول، بمنظور تاريخي، ان الشرق اردنيين كانوا سيشتركون في إقامة «الكيان» الاردني، اذا قام العرش بتكريس موقعهم المركزي وأحققتهم في ذلك الكيان. اما الفلسطينيون، فكان متاحا لهم ان يصبحوا جزءا من هذا الكيان اذا قبلوا بتلك الهيكلية الاساسية للسلطة واصنع القرارات فيه.

وفي حين كمن نجاح سياسة العرش، على المدى القريب، في سيطرته على الدولة والجيش، فان نجاحها على المدى البعيد تجسّد في التوازن الجديد الذي حققته الدولة، حيث تمّ تحديد موقع كل مجموعة اجتماعية - اقتصادية او جالية اقليمية داخل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاردن. وقد عمل هذا التوازن بفاعلية خلال الجزء الاكبر من الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٧، وخلال عقد السبعينات، لكنه كان يعود الى طبيعته الشرق اردنية الاساسية، في كل مرّة كان يتعرّض فيها الى ضغوط خارجية معينة، وخصوصا تلك التي كانت تتعلق بالجالية الفلسطينية المحلية. وبكلام آخر، فقد أتاح التوازن الجديد للملك ان يستوعب الفلسطينيين، وان يعزز أمن وشرعية العرش والكيان الوطني في آن معا، لكنه قام ايضا بتكريس وترسيخ عناصر الصراع الداخلي، بحيث بات الوضع الاردني مؤلّفا منها تحديدا، ومحكوما بها عمليا. وبما ان الفلسطينيين، ومعهم القضية الفلسطينية، يمتدّون الى خارج الاردن ويورطون اطرافا خارجية عديدة، فان ما سبق كان يعني ان العرش

الأردني كان يهدف إلى السيطرة على ظاهرة تقيم جزئياً تحت سيادته المباشرة. وقد أدى استيعاب عدد كبير من الفلسطينيين إلى تحويل نزاع خارجي - النزاع على فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي - إلى عنصر داخلي في التركيبة الأردنية، وإلى إقامة علاقة عضوية ضرورية بين الداخلي والخارجي في السياسة الأردنية: وقد جاء المثال الأبرز الدال على كيفية عمل هذه الظاهرة عام ١٩٦٤، عند إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ - منظمة التحرير الفلسطينية:

طرح عدد من دول عربية، ابتداء من أواخر الخمسينات، فكرة إنشاء «كيان» فلسطيني منفصل في ما تبقى من أرض فلسطين. وكان الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم أول من اقترح ذلك، داعياً إلى قيام جمهورية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة^(٩٨). وقد اعترض الأردن ومصر على الاقتراح بشدة، على أساس مناقضته لأهداف الوحدة العربية. وذهب الرد الأردني إلى أبعد من ذلك، حيث تم إكمال عملية منح الجنسية والمواطنة الكاملة لجميع الفلسطينيين المقيمين في المملكة، بما في ذلك إعطائهم جوازات سفر أردنية عادية، كما عرضت المواطنة على أي فلسطيني لاجئ في البلاد العربية يريد الانتقال إلى الأردن. غير أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر عدل موقفه في بداية الستينات، فبدأ بتشجيع فكرة إيجاد هيئة تمثيلية فلسطينية. وقد عاد هذا التغيير المصري إلى أسباب عدة، أهمها الرغبة بإضعاف الملك حسين في وقت اشتد فيه الانقسام العربي بين محاور اقليمية متصارعة، كان أبرزها في المشرق محوري عمان - الرياض والقاهرة - دمشق^(٩٩). أما السبب الآخر، فتمثل بالرغبة في نقل بعض المسؤولية عن القضية الفلسطينية من عاتق مصر إلى طرف عربي آخر منافس ليستفيد من الرصيد السياسي الناجم عنها ليقارع بواسطته المد الناصري السياسي والشعبي الذي كان سائداً في تلك الفترة^(١٠٠).

وقد جاءت الخطوة الأولى نحو إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) في العام ١٩٦٣، حين باشر ممثل فلسطين الجديد لدى جامعة الدول العربية، المحامي أحمد الشقيري، وكان معروفاً بعلاقاته مع مصر،

اتصالات بالفلسطينيين والعرب المهتمين بقيام هيئة فلسطينية. ثم قام مؤتمر القمة العربي الاول، الذي انعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ في القاهرة، بتبني المهمة الموكلة الى الشقيري، ثم وافق مؤتمر القمة الثاني، والذي انعقد في ايلول (سبتمبر) من العام ذاته، على المشروع المقدم اليه بإقامة منظمة التحرير الفلسطينية^(١١). وقد اعترض الاردن بقوة، في البداية، على المشروع، غير انه عاد و اضاف موافقته الى الاجماع العربي، رغبة منه بتحسين العلاقات مع مصر، وبكسب الدعم العربي لمواجهة الخطة الاسرائيلية الجارية لتحويل مصادر مياه نهر الاردن - وهي الخطة التي عقد من أجل مواجهتها اصلاً مؤتمر القمة الاول، والتي شجعت الدول العربية على محاولة بلورة استراتيجية عسكرية مشتركة تجسدت في انشاء القيادة العربية الموحدة. وانعكس الموقف الاردني الايجابي الجديد بإيعاز من الملك حسين الى الحكومة الاردنية بدعم «منظمة التحرير الفلسطينية والتعاون الوثيق معها في الاردن والوطن العربي ودوليا»^(١٢).

وقد تناقض هذا القبول مع السياسة الاردنية الثابتة، منذ ١٩٤٨، بمعارضة ظهور أية بنية سياسية فلسطينية متميزة، كما دلت على ذلك المقاطعة الاردنية والمحاربة الاعلامية لحكومة عموم فلسطين التي ترأسها احمد حلمي باشا (تأسست في غزة عام ١٩٤٩)، والهيئة العليا لفلسطين (تركزت في القاهرة ودمشق) التي ترأسها مفتي القدس وفلسطين، الحاج أمين الحسيني^(١٣). غير ان ما سهل في تخفيف وطأة القرار العربي، المتخذ في العام ١٩٦٤، على الاردن كان حقيقة ان (م.ت.ف) لم تعتبر الممثل الوحيد لجميع الفلسطينيين آنذاك، وانها تخلت عن أية مزاعم بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة^(١٤). فلمع من ذلك الموقف، انه لم يشكك بأحقية الحكومة والعرش الاردنيين بتمثيل الفلسطينيين القاطنين في الاردن (بالضفتين).

الا انه لم يكن من الممكن كلياً اخفاء الدرجة الكبيرة من التقاطع، وبالتالي التنافس، بين العرش الهاشمي وبين (م.ت.ف) على تمثيل فلسطينيي المملكة الاردنية. وكما اوضح الشقيري في مذكراته، لم تتنازل الحكومة الاردنية امام اي من طلبات (م.ت.ف) الاساسية، ولم تنفذ تلك المطالب التي قبلت بها، بالرغم من استمرار المباحثات بين الطرفين بلا

انقطاع^(٩٥). وقد أدى هذا التناقض الجوهرى بين مصالح الجانبين الى الشكوى الدائمة من رفض الاردن تركيز وحدات جيش التحرير الفلسطيني في المملكة (ولا حتى في الضفة الغربية)، وبالحكومة الاردنية الى التعليق ان (م.ت.ف) كانت تبحث عن السلطة في الاردن بدلا من فلسطين^(٩٦). وامام عجزها عن تحقيق مكاسب فعلية في الاردن، سعت (م.ت.ف) الى استفلال تدهور علاقات الاردن بسورية ومصر خلال ١٩٦٦، فاخذت تنتقد علنا كافة اوجه السياستين الدهاعية والخارجية الاردنية. وقد تركز احد الاتهامات المتكررة، والذي عكس الى حد ما الاستياء العربي من الموقف الاردني، على رفض الاردن تركيز قوات عربية على ارضه، بدعوى ان ذلك من شأنه توفير الحجة لاسرائيل لتنفيذ الهجوم العسكري الذي كان يفترض بتلك القوات العربية ان تودعه. كما تمثل خلاف آخر باعتماد الاردن على الاسلحة البريطانية والاميركية. فقد اثار الغضب المصري والسوري آنذاك رفض المملكة شراء طائرات مقاتلة من طراز «ميغ - ٢١» السوفياتية عام ١٩٦٦، ضمن خطة تسليح شاملة وضعتها القيادة العربية الموحدة، مفضلة في المقابل الحصول على طائرات «ف - ١٠٤ ستارفاتير» الاميركية الصنع.

وقد نتج عن هذه الصففة التسليحية عداء مكشوف متزايد بين الاردن و(م.ت.ف) خلال عام ١٩٦٦، كما نجم عنها قمع نشاطات المنظمة (وأحزاب المعارضة) في المملكة خلال النصف الثاني من تلك السنة^(٩٧). واخيرا، اثارت الغارة الاسرائيلية على قرية السموع في الضفة الغربية، يوم ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، تظاهرات عنيفة. استمرت مدة اسبوعين، حيث وجه المتظاهرون الاتهام الى الجيش الاردني بالتواطؤ مع المهاجمين وطالبوا بالاسلحة للدفاع الذاتي^(٩٨). وحين عبرت (م.ت.ف) عن تأييدها للمتظاهرين وتضامنها معهم، داعية الى انشاء قوة عسكرية فلسطينية محلية في القرى الامامية وإعادة نشر وحدات جيش التحرير الفلسطيني في الضفة الغربية، ردت الحكومة الاردنية بنعت المنظمة بأنها «هدامة» و«شيوعية» وقامت باعتقال العديد من ممثليها المحليين^(٩٩). كما اصدرت الحكومة في الوقت ذاته قرارا بفرض التجنيد الالزامي، وهو اجراء اتخذته لارضاء الرأي العام، وان تجنبت تطبيقه فعليا^(١٠٠). وردت (م.ت.ف) وجماعات سياسية اخرى، بالمقابل، على تصاعد الحملة

الاعلامية للسلطات، بإعلان مسؤوليتها عن سلسلة من التفجيرات الموجهة ضد المباني الحكومية في عمان والقدس^(٧١)، فجاءت الخطوة الهامة يوم ٧ كانون الثاني ١٩٦٧، حين اغلقت الحكومة الاردنية مكتب (م.ت.ف) في القدس، بعد اعتقال مسؤوليها المتبقين في البلاد، وذلك إثر كشف النقاب عن اعتقال عدة فرق مسلحة ارسلتها سورية لمهاجمة مواقع الجيش الاردني ولاغتيال بعض المسؤولين الكبار في المملكة^(٧٢).

٥ - ظهور الفدائيين:

برز عامل اضافي زاد في تعقيد علاقات الاردن و(م.ت.ف) خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٧، الا وهو النشاط العسكري المضاد لاسرائيل الذي قامت به المجموعات الفدائية الفلسطينية السرية. وقد كان تخوف الدول العربية من بروز ونمو مثل هذه الجماعات السياسية - العسكرية المستقلة عاملاً دفعها بالاصل نحو تأسيس (م.ت.ف) كخطوة هدفت الى استباق الامر على الفدائيين^(٧٣)، فهدد قيام (م.ت.ف)، كهيئة فلسطينية تتمتع بالشرعية والعلنية وصفة تمثيل الفلسطينيين، وقيام جيش التحرير الفلسطيني، كجسم عسكري يزعم القدرة على تحرير فلسطين، هدداً المجموعات الفدائية الناشئة بفقدان التأييد الشعبي ودفعهم نحو المبادأة بالنشاط المسلح بوقت أبكر من المتوقع^(٧٤). وتمثلت معضلة (م.ت.ف) بأنه ترتب عليها ان تمنع الفدائيين من «المزايدة عليها»، مما اضطرها الى تصعيد لهجة تصريحاتها العلنية لتعزيز مظهرها الكفاحي والى الضغط على الاردن، حيث وجدت الكثافة الفلسطينية الاكبر في الغربية وأطول الحدود البرية مع اسرائيل، من اجل السماح بحرية سياسية وعسكرية أكبر. لكن الاردن في المقابل لم يوافق، على فكرة تحمل النشاط العسكري المضاد لاسرائيل انطلاقا من اراضيه، وخصوصاً في ضوء السياسة الانتقامية الاسرائيلية العنيفة، مما دفعه الى الرد بقوة على انتقادات (م.ت.ف) له.

وقد عملت قوات الامن الاردنية، خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٧، على منع العمليات الفدائية والنشاط السياسي والتنظيمي السري. وفي الواقع، فقد خسرت حركة «فتح»، وهي المنظمة الفدائية الفلسطينية الرئيسية، شهيداًها الاول في اشتباك احدي دورياتها مع مخفر اردني، كما تعرضت

دورياتها بانتظام للاعتراض والمطاردة أو الاعتقال من قبل الجيش الأردني خلال تسلسلها إلى إسرائيل. ويصح القول أن التنظيمات الفدائية عموماً، وربما باستثناء تلك المرتبطة بحركة القوميين العرب (والتي نشأت عنها فيما بعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، لم تتمكن من تجنيد الكثير من الأعضاء داخل الضفة الشرقية للأردن، كما أن وضعها لم يكن أفضل بكثير في الضفة الغربية. بل تركزت القيادات الفدائية في سورية، في حين كانت عملية التطوع في المنظمات الفدائية تتم عادة في الخارج، وخاصة في صفوف أبناء الضفة الغربية ممن كانوا يدرسون ويعملون هناك، وذلك قبل أن يجري إرسال هؤلاء إلى الأردن^(٧٥).

ويمكن القول أن علاقة الفدائيين بسورية تفسر أيضاً نمو نشاطهم في الأردن. فقد بحثت سورية عن قوة موازنة لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي اعتبرت أداة دمشق أداة مصرية، وذلك بعد انفجار الخلاف مع عبد الناصر وقيام حزب البعث في سورية بإزاحة الناصريين من الحكومة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣^(٧٦). وبعد أن أيدت سورية (م.ت.ف) في البداية، انتقلت إلى دعم «فتح» (ومن ثم «الجبهة الشعبية» القيادة العامة، بقيادة أحمد جبريل) وإلى تشجيعها خاصة على العمل داخل الأردن وانطلاقاً من الأراضي الأردنية، على أمل إثارة الردود الإسرائيلية، والتي كان من المفترض أن يكون من شأنها إثارة القلاقل الداخلية للعرش الهاشمي^(٧٧).

وقد شهدت الأشهر الستة الأخيرة قبل اندلاع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ جموداً في المواقف والمواقع. فلم تعد توجد علاقات رسمية بين الأردن و(م.ت.ف)، بينما كانت علاقات الأردن بكل من مصر وسورية عدائية تماماً^(٧٨). لكن الوضع الداخلي الأردني ظل هادئاً، وكذلك في الضفة الغربية، رغم لهجة التصريحات السياسية المتبادلة بين مختلف هذه الأطراف. إلا أن العمليات الفدائية تواصلت. وحذر الملك حسين في رسالة موجهة إلى عبد الناصر في تموز (يوليو) ١٩٦٦، أن النشاط الفدائي سيؤدي إلى الحرب، وكان ذلك تنبؤ كرره في كانون الأول (ديسمبر) من العام ذاته، بعد الغارة الإسرائيلية على قرية السموع. وقد جاءت الحرب فعلاً، علماً أن أسباب وعوامل عدة مهدت لها الطريق إضافة إلى العمل العسكري الفلسطيني. غير أن العمليات الفدائية، رغم

تواضع نتائجها، كانت حتما من العوامل التي أدت إلى سلسلة من الهجمات والهجمات المضادة التي ساهمت كثيرا في تصعيد التوتر في المنطقة، كما ساهمت بشكل غير مباشر في اندلاع حرب الأيام الستة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧»^(٧٩)

<p>صراع اللائحة (١٩٨٦ - ١٩٦٧)</p>	<p>٢</p>
---------------------------------------	----------

١ - تمهيد:

شنت إسرائيل هجوماها الواسع يوم ٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وتمكنت من احتلال مساحات شاسعة من الاراضي العربية، بما فيها الضفة الغربية. وقد دشّن هذا الحدث الجسيم مرحلة جديدة ومتميزة في التاريخ الاردني، بحيث تعزز وتحدد «الكيان» الاردني بشكل اكثر قوة مما سبق. وقد برزت في هذه المرحلة، أربع مسائل مترابطة تخص العلاقات الاردنية - الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧.

اولى هذه المسائل هي تطور العلاقات الداخلية في المملكة، بين العرش الهاشمي والمجموعة الشرق اردنية والفلسطينيين المحليين، بشكل متميز عن العلاقات الرسمية بحركة المقاومة و (م.ت.ف). وتبع ذلك مناقشات ظهور حركة المقاومة الوطنية المسلحة الفلسطينية على شكل المجموعات القدائية المستقلة التي نمت خلال السنوات القليلة التي سبقت وتلت حرب ١٩٦٧. وتتمثل المسألة الثالثة بطبيعة العلاقات الاردنية بمنظمة التحرير الفلسطينية في حقبة ما بعد ١٩٦٧. ويلاحظ ان العلاقات بين الحكومة الاردنية وبين كل من (م.ت.ف) وحركة المقاومة متميزة بحد ذاتها نظرا الى اختلاف الظروف التاريخية لنشأة وتطور كل منهما.

واخيرا، فان التحليل الموازي للعلاقات المؤسسية (الخارجية) للاردن «بالكيان» الفلسطيني المتمثل بالاطر الرسمية لحركة المقاومة و(م.ت.ف)، والعلاقات الاجتماعية والسياسية (الداخلية) للاردن بالاسرة الفلسطينية المحلية، يهدف الى اظهار التفاعل فيما بينها والى تفسير سلوك الحكومة في المجالين الداخلي والخارجي في كل مرحلة من المراحل.

٢ - الفلسطينيون في الاردن (١٩٦٧ - ١٩٨٤):

كان وقع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على الاردن كبيرا، فقد خسرت المملكة بفقدان الضفة الغربية موردا اقتصاديا رئيسيا، لكن

الأهم من ذلك كان دخول ٢٦٥,٠٠٠ لاجئ جديد الى الضفة الشرقية، مما أثقل الموارد الادارية والمالية للحكومة. وزاد تدفق اللاجئين ايضا من العبء الملقى على الاقتصاد والبنية التحتية للبلاد. الا ان النتيجة الاخطر للحرب، في نظر العديدين من الاردنيين كانت في اختلال التوازن الديمغرافي في الضفة الشرقية. وقد ساعد صعود حركة المقاومة الفلسطينية في حقبة ما بعد الحرب على تضخيم هذا التهديد، مما أرغم المؤسسة الحاكمة على إعادة النظر في كامل سياستها تجاه استيعاب الفلسطينيين في داخل المملكة.

ويمصع من الضروري، اذن، ان يضاف الى المناقشة حول علاقات الاردن بحركة المقاومة (في فترة ١٩٦٧ - ١٩٧٠ خصوصا) وبرنامج التحرير الفلسطينية كأطر مؤسسية خارجية، حديث حول علاقات النظام الاردني بالفلسطينيين المقيمين في المملكة نفسها. ويشمل ذلك مراجعة الاتجاهات في الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام للفلسطينيين وفي أنماط توظيفهم داخل الادارات الحكومية والجيش. ومن شأن ذلك ان يتيح استخلاص الاستنتاجات حول روابط العرش السياسية بالفلسطينيين كمجموعة سكانية داخلية وكقوة خارجية.

لا بد من ذكر التقسيمات الفرعية للأسرة الفلسطينية في الضفة الشرقية، قبل المباشرة بدراسة أوضاعها. فقد انقسم فلسطينيو الاردن، منذ ١٩٦٧، وحسب العرف الدارج، الى ثلاث مجموعات، هي: الفلسطينيون الاردنيون (اي أولئك الذين هاجروا من فلسطين الى الاردن قبل ١٩٤٨)، والنازحون (وهم الذين تركوا ديارهم خلال حرب ١٩٤٨)، واللاجئون (وهم الذين التجأوا الى الضفة الشرقية خلال حرب ١٩٦٧)^(٨١).

وقد أصبحت المجموعة السكانية الاولى جزءا من المؤسسة الاردنية، وتمتعت عموما بمكانة جيدة اجتماعيا واقتصاديا. وتأتي الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين تولوا مناصب سياسية او ادارية رفيعة، من بين هذه المجموعة، والتي تضم العديد من المسيحيين^(٨٢). كما يمكن اعتبار بعض الذين هاجروا من فلسطين بين حربي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، من أصحاب الكفاءات والمهن الحرة، أعضاء في المجموعة الاولى ايضا، بمعيار انخراطهم اجتماعيا ووظيفيا في مجتمع الضفة الشرقية. ويلاحظ،

بخصوص مجموعة المقيمين القدامى، فتور تأييدهم تاريخياً للتنظيمات الفلسطينية المستقلة، كالفدائيين أو (م.ت.ف)، إذ رأوا أنفسهم مرتبطين عضوياً من خلال المصلحة والتاريخ بالاردن والعرش الهاشمي^(٨٢).

أما المجموعة الثانية، فقد وفرت قاعدة أكثر صلابة واستمرارية لأحزاب المعارضة الوطنية والتنظيمات الفلسطينية المتنوعة، منذ أوائل الخمسينات. وما زال العديد من النازحين يقطنون المخيمات، كما هاجر الكثيرون منهم إلى الدول النفطية العربية بحثاً عن الدخل. وقد جاء ثقل الفلسطينيين الذين انضموا إلى الأجهزة الحكومية أو الجيش من هذه المجموعة السكانية، لكنهم قلما ارتقوا إلى مستويات رفيعة من المسؤولية، إذ استلم تلك المناصب الفلسطينيون الذين دخلوا الخدمة قبل ١٩٤٨ أساساً (بغض النظر عن هل تم تجنيدهم في الضفة الشرقية أم فلسطين). ويضاف إلى ما سبق أن أفراد مجموعة النازحين أتوا في الغالب من المناطق التي انشئت فيها إسرائيل عام ١٩٤٩، فلم تكن تعنيهم مسألة تسوية سلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي تشمل الضفة الغربية فحسب. وهكذا، فقد وجدت التنظيمات الفدائية، حتى اندلاع الحرب الأهلية في ١٩٧٠ - ١٩٧١، أعضاء وانصاراً كثيرين ضمن هذه المجموعة السكانية بالذات.

وتعاني المجموعة الثالثة من أدنى مكانة اجتماعية وسياسية ومعيشية في الاردن. إذ يشير تعبير «لاجئ»، مقارنة بتعبير «نازح»، إلى شخص لا يستحق كل الاحترام والتعاطف، مما يعكس تغيراً سلبياً في مواقف ومشاعر البعض تجاه الفلسطينيين المنكوبين بعد نمو التنافس الداخلي الاردني - الفلسطيني في فترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧. فلم يكن من المستغرب، إذن، مجيء أكثرية الفدائيين والاعضاء القابعين لحركة المقاومة في الاردن من مجموعة اللاجئين المغبونة، وكذلك نسبة كبيرة من الفلسطينيين المهاجرين إلى الخارج. ويعاني اللاجئون من أدنى مستوى معيشة (بين الفلسطينيين، على الأقل) وتعليم وعماله. وهم يشكلون النسبة الكبرى من الفلسطينيين الذين ما زالوا يقطنون المخيمات، والذين يرفضون أي قوة «معارضة»، كمنظمة التحرير الفلسطينية أو الجماعات الإسلامية أو الأحزاب اليسارية^(٨٣). ويضاف إلى ذلك أن

عاملاً رئيسياً يربط اللاجئين بمنظمة التحرير، علاوة على مكانتهم الاجتماعية - الاقتصادية المتدنية، وهو علاقتهم بالضفة الغربية التي يندرجون منها، وقد جعلهم هذا الرابط بحالة صراع دائمة مع العرش.

١ - المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية: - الناحية الديمغرافية:

ارتفعت نسبة الفلسطينيين بين مجموع سكان الضفة الشرقية، بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الى ٦٠ بالمئة تقريباً، علماً ان التقديرات تختلف ودقتها تتراوح^(٨٤). لكن ظهر اتجاهان مذاك ربما أثرا بالارقام. تمثل الاول باستمرار التدفق البشري من الضفة الغربية الى الشرقية، فبلغت الحركة السكانية الصافية ٢٨,٧٠٠ نسمة في ١٩٦٧ - ١٩٦٨، و١٣٦,٥٠٠ شخص اضافي بين ١٩٦٨ و ١٩٨١، ليصبح المجموع ١٦٥,٢٠٠ نسمة^(٨٥). كما انتقل ٤٦,٠٠٠ لاجيء من قطاع غزة الى الاردن في ١٩٦٧ - ١٩٦٨، علماً انهم لم يحصلوا على الجنسية الاردنية، على عكس مهاجري الضفة الغربية. وقد ظلت الغالبية العظمى من لاجئي القطاع في الضفة الشرقية، بعد اعادة توطينهم في منطقة جرش - عجلون، ولم تشترك بالهجرة الخارجية الى الدول النفطية، بسبب افتقارهم الى جوازات السفر أساساً^(٨٦).

اما الاتجاه الثاني في الحركة السكانية، فتتمثل بالهجرة الخارجية نحو دول النفط العربية والدول الغربية بعد عبور الضفة الشرقية، وان اكثر المهاجرين من سكان الضفة الشرقية كانوا فلسطينيين^(٨٧). وقد شجعت القيود المفروضة من قبل الحكومة الاردنية على اقامة وعمل أبناء الضفة الغربية في الضفة الشرقية في عدم استقرارهم هناك. وقدر احد الباحثين الهجرة الصافية خارج الضفة الشرقية بمعدل ١٠,٠٠٠ سنوياً في فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨، مما يعني ان الهجرة الاجمالية بلغت ١٥٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠ شخص حتى منتصف السبعينات^(٨٨). الا ان تقديرات اخرى لحجم الجاليات الاردنية - الفلسطينية التي تقطن في الدول النفطية تشير الى ان المجموع أعلى من ذلك: ٤٠٠,٠٠٠ الى ٥٠٠,٠٠٠ شخص، اكثرهم غير مشمول في الاحصاءات الرسمية للاردن (الضفة الشرقية) أو الضفة الغربية (الاحصاءات الاسرائيلية)^(٨٩). ويضاف الى ما سبق،

ايضاً، رحيل ١٥ الى ٣٠ الف شخص، غالباً من حملة الجوازات الاردنية، الى منفى حركة المقاومة في سورية ولبنان^(١١)، اثر احداث عامي ١٩٧٠ - ١٩٧١.

ويرجح ان العنصر الفلسطيني في سكان الضفة الشرقية قد استقر عند نسبة ٦٠ بالمئة منذ اوائل السبعينات. ويعني ذلك التقدير، ان صح، وجود ١,٣ مليون فلسطيني في الضفة الشرقية بنهاية السبعينات، منهم ٧٠٠,٠٠٠ من اللاجئين المسجلين^(١٢). ولن تؤدي أية حركة سكانية معاكسة، أي عودة العمال المهاجرين وذويهم الى الاردن، الا الى تبدل هذه الاحصاءات وزيادة نسبة الفلسطينيين في الضفة الشرقية، وهو نمط ابتداء في وسط الثمانينات^(١٣). واذا تعززت هذه الظاهرة، فانها ستؤدي الى ارتفاع نسبة الفلسطينيين بحيث تتجاوز ٧٠ بالمئة، اثر اندماج العائدين، الا اذا لجأت الحكومة الى اجراءات إدارية تشجع العودة الى الضفة الغربية.

- التوزيع الجغرافي:

يتركز الجزء الاكبر من الجالية الفلسطينية، من حيث التوزيع السكاني، جغرافياً في محافظة عمان (التي تشمل الزرقاء). وقد تم تقدير نسبة الفلسطينيين في مجمع عمان - الزرقاء، والذي يضم أكثر من ٦٠ بالمئة من سكان الضفة الشرقية، بأنها ٧٠ - ٨٠ بالمئة^(١٤). وتوجد تجمعات فلسطينية أخرى في مدن اربد وجرش والسلط وبلدات «تابعة» لعمان كصويلح والرصيفة وماركة. ولكن عدد الفلسطينيين منخفض في الجنوب، بسبب غياب روابط القرابة وفرص العمل، إضافة الى النظرة المحلية السلبية عموماً تجاه الفلسطينيين. وقد تعزز هذا الاتجاه خلال مواجهة ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، حين شارك بعض اهل الجنوب الجيش في ازالة الوجود الفدائي وقمع المناصرين له - فبلغ مجموع القتلى ٢٣٠ والجرحى ٤٦٠^(١٥).

ولم يكن هذا التوزيع الجغرافي الفلسطيني بجديد، كما ذكر سابقاً، بل انه استند الى انماط ثابتة منذ الخمسينات. فأتجه اللاجئون القادمون الى الضفة الشرقية، في صيف ١٩٦٧، نحو المراكز الموجودة اساساً قرب عمان والزرقاء واربد، علماً ان الجاليات الفلسطينية في

البلدات الصغرى وكان هذا يعني ان غالبية السكان الفلسطينيين في الضفة الشرقية هم من اهل المدن. وقد ساهمت عوامل مباشرة وغير مباشرة في تشجيع عملية النمو المديني خلال السبعينات. فاشتدت جاذبية المراكز المدينية خصوصا نتيجة توسع الخدمات الحكومية بدفع قوي من خطط التنمية الثلاث المتلاحقة. وكذلك، فقد تعززت الكثافة الفلسطينية في مجمّع عمان - الزرقاء استجابة لنمو الصناعة الانتاجية الخفيفة هناك (وشجع ذلك النمو توفر الايدي العاملة والمياه). لكن الهيمنة الشرق اردنية في مجال العقارات وملكية الاراضي ادت بالمقابل، الى ردع الفلسطينيين عن الاستيطان في المناطق الزراعية والريفية عموما - وبرز هذا الاتجاه خاصة في الجنوب، حيث قويت المشاعر المعادية للفلسطينيين بين البدو^(٩٥). وقد عمل العديد من الفلسطينيين كعمال زراعيين مياومين او موسمين في المنطقة الوسطى، حول مخيمات البقعة وسوق وغزة والكرامة. وادت وفرة الفرص للعمل في الزراعة والقطاعات الاخرى الى تشجيع بقاء تلك المراكز السكانية الفلسطينية الريفية وشبه الريفية قرب المدن الرئيسية في المنطقة الوسطى^(٩٦). كما شجعت وفرة العمالة الرخيصة، بدورها، الاستثمار الخاص في المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة وفي زراعة المحاصيل المربحة.

- التقسيمات الاجتماعية - الاقتصادية:

اشتركت المجموعة السكانية الفلسطينية في الاردن، في شتى مجالات النشاط الاقتصادية. وقد ظهر اتجاهان ميّزا تلك المشاركة. فأولا، انقسمت المجموعات الفرعية من الفلسطينيين، ابي المقيمين منذ ١٩٤٨ والنازحين واللاجئين، فيما يخص الثروة والوظائف والمهارات العلمية والمهنية. وثانيا، تركز الفلسطينيون في مجالات محددة من الحياة الاقتصادية للاردن، وتميزت انماط حياتهم الاجتماعية - الاقتصادية عن انماط المجموعة الشرق اردنية. وتفسر اسباب تاريخية، في الحاليتين، وجود الفروقات الاساسية فيما بين المجموعات الفرعية والفلسطينية الثلاث وايضا فيما بين الشرق اردنيين والفلسطينيين على صعيد التعليم والتدريب التقني وحيازة مختلف انواع الثروة والمهارات. وقد وضع

النظام السياسي كل مجموعة سكانية بموقع خاص مال إما نحو تعميق سلبياتها او التعويض عنها، وكانت تلك نتيجة سعي ذلك النظام الى دمج جماعات بشرية متباينة ضمن مجتمع واحد. فنتج عن تلك المحاولة، بالتالي، اختلال عضوي بالتوازن الاجتماعي والسياسي لكل جماعة: فعانى اللاجئون والنازحون من سلبية مسبقة لأن بنية النظام استهدفت كبجهم، بينما تمتع المقيمون بحصة داخل النظام لقاء توسطهم بين العرش والقاعدة الفلسطينية. اما الشرق اردنيون، فأتيح لهم توجيه النظام السياسي بحيث يخدمهم ويعوض عن اية نواقص في مهاراتهم العلمية والفنية.

وقد اتجه اللاجئون، عموما، الى القيام بأعمال تتطلب ادنى مستوى من المهارة والرأسمال. وقدمت هذه المجموعة العمال والحرفيين شبه المهرة وغير الماهرين في القطاعات الانتاجية والخدماتية - العمال، المزارعين، سائقي الاجرة، موظفي الفنادق - اضافة الى العمال المهرة في مجالات محددة - كاصلاح السيارات واعمال الحدادة والنجارة - اكان ذلك في الاردن ام وسط القوة المهاجرة. اما النازحون، ومعهم مهاجرو الضفة الغربية، فمالوا نحو الوظائف الاعلى بمرتبة واحدة: الحرفيين والعمال المهرة والكتابة، والمشرقيين على المصانع، والمدرسين، والاداريين لدى وكالة الغوث، وصغار الموظفين في قطاعي الخدمات والادارات الحكومية. وتمتعت مجموعة المقيمين قبل ١٩٤٨ بأعلى المستويات المعيشية، واستقادت اكثر من غيرها من فرص الحصول على الثروة والوظائف السائغة. ويأتي الكثير من اصحاب المهن المتوسطة والعليا - المهندسين والاطباء والمحامين ورجال المصارف - من هذه الفئة، ويشاركهم الآن افراد الطبقة الفلسطينية الوسطى القادمين من الضفة الغربية بعد ١٩٤٨، والذين يضمون ايضا التجار المتوسطين. ويحتل الفلسطينيون المقيمون منذ ١٩٤٨ المواقع القيادية في المهن الحرة والتجارة والمؤسسات المصرفية/ المالية.

ولا تعكس هذه الملاحظات، بالطبع، سوى اتجاهات عامة تتخللها استثناءات عديدة. فيلاحظ، مثلا، ان الشرائح المتدنية الدخل قد شهدت صعودا اجتماعيا واقتصاديا وارتقاعا في مستوى معيشتها، نتيجة للتحسينات التي ادخلت في مجالات الصحة والتعليم وبفضل العائدات

المالية المرسله من الاقرباء في الخارج والمنافع الناجمة عن مشاريع التنمية المحلية. كما أتاح التوسع السريع للجامعات الاردنية ومعاهد التعليم العالي، وتقديم المنح الدراسية في البلدان الاوروبية الشرقية، للآلاف من ابناء وبنات مجموعتي اللاجئين والنازحين ان يحصلوا على الشهادات الجامعية، علما ان عدد الخريجين قد تجاوز قدرة الاقتصاد الاردني الاستيعابية الامر الذي ساهم في استفحال البطالة^(٩٧).

ب . الحكومة والفلسطينيين: الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية
أدى أحد جوانب التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الاردن الى التأثير على التوزيع الاقتصادي والجغرافي للفلسطينيين^(٩٨). وقد تأثر سكان المخيمات بشكل خاص، إذ جرت عدة محاولات منذ ١٩٧٢ لنقلهم وإعادة توزيعهم على المدن والبلدات في مناطق متفرقة^(٩٩). كما جرت محاولة أخرى لتطوير المخيمات، في مواقعها الاصلية، من خلال مشاريع اسكانية وإعادة التنظيم المدني لتوزيع المنازل والطرق في داخلها^(١٠٠). وقد تركزت هذه الخطط غالبا في محافظة عمان، حيث توجد مخيمات عديدة سواء داخل او خارج العاصمة، وشملت المشاريع التنموية أيضا محاولة نقل الصناعة الخفيفة الى مناطق أبعد، والسعي لتطوير وادي الاردن، كل ذلك بهدف جذب العمال الى خارج المدن الرئيسية^(١٠١). وكانت إحدى النتائج الجانبية لخطط التنمية المتعاقبة تشجيع المستثمرين الزراعيين الصغار، ومعظمهم فلسطيني أيضا^(١٠٢). وكان لا بد لهذه الناحية التنموية من أن تتطور كلما ازداد تدفق العمال العائدين الى الاردن، والذين سينضمون الى الاعداد المتنامية من خريجي الثانويات والجامعات.

أما النمط الثاني، فتمثل بميل الفلسطينيين نحو التركز في القطاع الخاص، بينما اتجهت الجالية الشرق اردنية نحو التوظيف في القطاع الحكومي والعام. ويعود أساس ذلك الى الرؤية المشتركة المبكرة للشرق اردنيين والدولة، بحيث تؤمن هذه الأخيرة مصدرا للحماية الاجتماعية - السياسية وللدخل المادي. وقد كان العمل في الدوائر الحكومية (المدنية)، خلال الخمسينات، مغريا لانه ضمن الامن المالي، وذلك في الوقت الذي وجد فيه الفلسطينيون، وخصوصا لاجئي ما بعد ١٩٤٨، بعض

الصعوبة في الحصول على الوظائف الحكومية^(١٠٦). وجاء الاستثناء الرئيسي لذلك في الضفة الغربية، حيث تم توظيف غالبية افراد الدوائر الحكومية محليا^(١٠٧). واشتدت الصعوبات امام الفلسطينيين الراغبين بالعمل في الادارات المدنية منذ اوائل السبعينات، وخصوصا في وزارات معينة (كوزارتي الداخلية والشؤون الخارجية، على سبيل المثال)^(١٠٨). غير ان هناك فارق اساسي بين العمل الحكومي في الخمسينات وبينه في الوقت الحاضر، وهو يتمثل في زيادة مريحة العمل في القطاع الخاص، مما يخفض الحوافز على الانضمام الى القطاع العام من قبل الشرق اردنيين المنتفعين منه تقليديا^(١٠٩).

وقد شابه وضع الفلسطينيين في المؤسسة العسكرية الاردنية وضعهم في الادارات المدنية، اذ انخفضت نسبتهم داخل الجيش عن نسبتهم ضمن مجموع السكان. ويرجح ان اعلت نسبة للعسكريين الفلسطينيين لم تزد عن ٤٥ بالمئة، علما ان ثلثي سكان المملكة في منتصف الستينات كانوا فلسطينيين^(١١٠). وقد انخفضت نسبة الفلسطينيين، وعددهم الاجمالي ايضا، باستمرار في صفوف الجيش النظامي^(١١١). بحيث لا تتجاوز هذه النسبة حاليا عن الربع، على الأرجح، بل ولعلها ادنى من ذلك - وقد كانت نسبة الفلسطينيين في بعض وحدات المشاة ١٥ - ٢٠ بالمئة عام ١٩٦٨، وانخفضت الى اقل من ذلك في أعقاب الحرب الاهلية^(١١٢).

الا ان هذه التقديرات الاجمالية لا تنقل الصورة الكاملة حول طبيعة عمل الفلسطينيين في الجيش. فقد جرت العادة على وضع الفلسطينيين في الوحدات اللوجستية ووحدات الاسناد وفي المواقع الادارية والفنية العادية، بدلا من الوحدات القتالية الرئيسية (الدروع والمشاة). وتراجعت نسبة الفلسطينيين الى ما دون نسبتهم الاجمالية داخل الجيش، كلما ارتقوا في هرم المسؤولية صعودا الى مستويات قيادية فاعلة. ونادرا ما تم تعيين فلسطيني في موقع القيادة الشاملة لوحدة عسكرية ما، فاذا حصل ذلك كان الميل نحو تسليمهم وحدات هندسة او مشاة، على سبيل المثال، او توزيعهم على اركان الوحدات. في الواقع يلاحظ، ان نسبة الضباط الفلسطينيين الكبار قد تراجعت اكثر منذ ١٩٧٠^(١١٣). ويجدر الذكر، اخيرا، انه تم قبول الفلسطينيين المتحدرين من

مجموعات سكانية فرعية مختلفة بكل حقبة تاريخية في الجيش بحيث جاء الجيل الاول من الضباط اصلا من فلسطين نفسها او من مهاجري ما قبل ١٩٤٨، بينما قدم الجيل الثاني من الضفة الغربية، علما ان غالبية هؤلاء لم يترقوا الى اعلى من رتبة قائد كتيبة. وشكل النازحون ومهاجرو الضفة الغربية، حتى ١٩٦٧، غالبية المجندين الجدد. وكانت المشاركة الادنى، على الدوام، للاجئين وسكان المخيمات عموما، مما يوحي بأن المتطوعين الفلسطينيين منذ ١٩٧٠ كانوا من مجموعة النازحين غالبا^(١١).

وتعني الاتجاهات المذكورة، والتي تظهر المساهمة المدنية للفلسطينيين في القطاعين الحكوميين المدني والعسكري، ان الوظائف الحكومية لا تشكل مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة الى المجموعة الفلسطينية في المملكة الاردنية. ولا يملك الفلسطينيون بالتالي مصلحة مباشرة في الحفاظ على بنية السلطة الحالية، علما انهم يرون مصلحة كبيرة ببقاء نظام يتيح لهم البحث بحرية عن المعيشة والرزق في القطاع الخاص وفي الخارج.

٣ - العلاقات الاردنية - الفلسطينية (١٩٦٧ - ١٩٨٢).

١. التعامل بين الدولة والفلسطينيين:

اضطرت الحكومة الاردنية، منذ العام ١٩٦٧، الى التعامل مع مؤسسات سياسية فلسطينية تتمتع بتأييد واسع في اوساط المجموعة البشرية الفلسطينية في المملكة. فلم تتمكن الحكومة من التعامل مع حركة المقاومة او (م.ت.ف) دون ان يثير ذلك انعكاسات معينة داخل البلاد، علما ان المؤسستين كانتا «خارجيتين»، تشكلان شبه دولة تمتد الى خارج الحدود الاردنية. لكن هذه العلاقة السببية بين السياسة الخارجية وبين الاستقرار الداخلي للمملكة تجاوزت الحساسية المعتادة للوضع الداخلي الاردني ازاء ضغوط الدول العربية الاخرى (كما حصل خلال الصراع بين عبد الناصر والملك حسين في الخمسينات). ويلاحظ، فيما يعني نظام الحكم في الاردن، ان ارتباط فلسطينيي المملكة بالناصرية او البعثية كان عقائديا الى حد بعيد، بينما جاء ارتباطهم بحركة المقاومة و(م.ت.ف) عضويا، جسديا. وقد شكل فلسطينيو الاردن جزءا من

جمهور حركة المقاومة و(م.ت.ف)، فلم تستطع الحكومة الاردنية بالسيطرة عليهم في الامد الطويل الا اذا نجحت باثارة القضايا التي تهمهم وتحركهم. وقد احتاجت الحكومة، تحديدا، الى المحافظة على علاقتها بالقضية الفلسطينية ككل وبمسير الضفة الغربية، اذا ما ارادت ان تسيطر على درجة وطبيعة انخراط ٦٠ بالمئة من سكان الضفة الشرقية بالمسائلتين اياهما. اما الفشل في هذا المجال، فكان سيؤدي الى تباين في المصالح والاهداف بين الفلسطينيين وبين المؤسسة الاردنية الحاكمة - وهو تباين من شأن اية هيئة فلسطينية مستقلة (كحركة المقاومة او م.ت.ف) العمل على تقويته. يبقى اذن، الى جانب مناقشة مقترب النظام الاردني (العرش والحكومة) في التعامل مع حركة المقاومة و(م.ت.ف)، مراجعة الاساليب المحددة التي تبناها النظام لتحقيق السيطرة الداخلية.

لقد استخدمت السلطات الاردنية، منذ ١٩٦٧، ثلاث وسائل رئيسية للسيطرة على البعد الفلسطيني، وهي: الاستيعاب، والحوافز المادية، والقمع.

- الاستيعاب:

يعني الاستيعاب، اولاً، منح الفلسطينيين مكانة في النظام السياسي. فقد احتل اربعة فلسطينيون منصب رئاسة الوزراء، منذ ١٩٦٧، عدا المناصب الوزارية الاخرى. لكن ذلك لم يعن ان الاسرة الفلسطينية تمتعت بأية سلطة حقيقية او انها اثرت مباشرة على عملية صنع القرار. فيلاحظ، بداية، ان استلام المناصب الوزارية لم يكن له اي تغير في نسبة تمثيل الفلسطينيين داخل الادارات المدنية او القوات المسلحة. فقد ظلت الحقيبة الوزارية تمثل تعيينا سياسيا اكثر منها موقعا فعليا. وعكست التغييرات السياسية والوزارية هذه الحقيقة. ولم يعن ما سبق ان الوزراء الفلسطينيين لم يتمتعوا بأية سلطة في مجالات عملهم واختصاصهم، بل ان سلطتهم لم تكن تشمل اتخاذ القرارات السياسية المستقلة او التصرف كجماعة ضغط تعمل داخل الحكومة لصالح المجموعة الفلسطينية ككل - فلم يتمتع هؤلاء الوزراء بالقدرة على فرض التبدلات في السياسة الحكومية او في التعيينات وما شابهها، تحت

التهديد بالاستقالة مثلاً. ويعني الاستيعاب، ثانياً، ارضاء المجموعة الفلسطينية من خلال تعيينات لا تنطوي على سلطة فعلية. فيلاحظ أن الفلسطينيين لم يتولوا غالباً الحقائق الحساسة، بل استلموا وزارات الاقتصاد والمالية وشؤون الوطن المحتل والشؤون الخارجية - ويجدر الذكر أن السياسة الاقتصادية ترسمها هيئة استشارية برئاسة ولي العهد، الأمير حسن، بينما يشرف الملك نفسه على السياسة الخارجية في كافة مجالاتها.

وقد خدم أسلوب الاستيعاب هدفين اثنين. تمثل الأول بطمأننة الاسرة الفلسطينية بنوايا العرش، وذلك من خلال شمول الفلسطينيين في الحكومة. وامتد هذا الأسلوب ليضم اجراء تعيينات معينة لمجرد كونها مقبولة لدى الفلسطينيين، وذلك في محاولة مقصودة لارضائهم وتمير سياسات قد يحتجون عليها. وكان اوضح مثال على ذلك تعيين عبد المنعم الرفاعي، الذي اعتبر متعاطفاً مع الفدائيين، رئيساً للوزراء في اواخر الستينات وفي صيف ١٩٧٠، من أجل تخفيف حدة التوتر بين حركة المقاومة والحكومة الأردنية. وكذلك، فقد استخدم فلسطينيون آخرون لتخفيف معارضة الاسرة الفلسطينية، كما حصل في ايلول (سبتمبر) حين عين ضابط فلسطيني متقاعد، العميد محمد داود، رئيساً للحكومة العسكرية التي اشرفت اسمياً على ادارة الحرب الاهلية. كما عين فلسطيني آخر كان يشغل منصب وزير دفاع سابق ويتمتع باحترام وثقة المجموعة الفلسطينية وقيادة حركة المقاومة على حد سواء، هو احمد طوقان، رئيساً للوزراء في الحكومة المدنية التي تولت مسؤولياتها عند انتهاء الاقتتال^(١١). فكان الهدف في كل حالة تقديم إشارة الى الاسرة الفلسطينية مفادها ان الاجراءات المتخذة ليست موجهة ضدها او ضد مصالحها، بل ان الاسرة الفلسطينية معثلة بالواقع وتستطيع ان تؤثر على السياسة المرسومة.

اما الهدف الثاني الذي خدمه الاستيعاب، فتتمثل باشتراك الشريحة الفلسطينية العليا صاحبة المصالح المرتبطة بالبنية القائمة، بالنظام، مما يقويه ويؤمن الدعم للسياسات الحكومية^(١٢). ويتضح ذلك من خلال مشاركة فلسطينيين متعددين في الحكومات المختلفة، حتى حين لم تكن توجد سياسات تحتاج الى «التمير» لدى الجمهور العريض او اطراف

تنظيمية تحتاج الى التطمين والارضاء. وربما يصح التوقع ان سياسة العرش، قبل ١٩٧٠، بتعيين الفلسطينيين في المناصب الحكومية او العالية عامة. فارتبط تعيين الفلسطينيين، اذن، بالحاجة الدائمة الى الاحتفاظ بدرجة من التمثيل والمشاركة (ولو الرمزية) في النظام السياسي، وبالتطورات الخارجية المتعلقة بالضفة الغربية و(م.ت.ف). وهكذا، فقد ضمت كل حكومة منذ ١٩٦٧ عددا من الفلسطينيين، لكن اعدادهم واصولهم تميزت حسب التطورات الخارجية. فكان نصف الوزراء تقريرا فلسطينيين قبل صدور قرار القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤ باعتبار (م.ت.ف) الممثل الفلسطيني الوحيد، لكن هذه النسبة انخفضت، في كانون الاول (ديسمبر)، اي بعد القمة ببضعة اسابيع فقط، الى الخمس^(١١٤). وكذلك، فقد انضم بعض ابناء الضفة الغربية الى الحكومة ومجلس النواب قبل قرار عام ١٩٧٤، وثم في الثمانينات، لكنهم استثنوا من الهيئتين في الفترة الفاصلة.

وقد جاء معظم المسؤولين الفلسطينيين، اذن، من مجموعة المقيمين منذ ١٩٤٨ وما قبل في الاردن. واشترك بعض سكان الضفة الغربية السابقين ايضا، كما ذكر سابقا، لكن اكثرهم كانوا قد دخلوا الخدمة الحكومية في اولى سنوات توحيد الضفتين او على الاقل غادروا الضفة الغربية قبل ١٩٦٧^(١١٥). ويعكس هذا النمط حقيقتين. تتمثل الاولى بأن المؤسسة الفلسطينية تمتعت بموقع مهيمن في اقتصاد الاردن، علما ان ذلك لم يترجم الى قوة سياسية مبلورة او منظمة. وتتمثل الحقيقة الثانية بأن مجموعة المقيمين القدامى اعتبرت نفسها مهددة من قبل النزوح الوطني الفلسطيني المستقل. فشجعت هاتان الحقيقتان، نمو المصالح المشتركة فيما بين المؤسسة الفلسطينية والعرش الهاشمي، وخدمة التعيينات السياسية والادارية لتجسيد ولاء الفلسطينيين المقيمين منذ ١٩٤٨ ولاستغلاله.

وقد تحدى انتشار حركة المقاومة داخل المدن الاردنية، في ١٩٦٨، عمليا احتكار الحكومة للسلطة، وهدد العناصر الفلسطينية صاحبة المصلحة في النظام. كما ادى الانتشار غير المنتظم للفدائيين وأفراد الميليشيا المسلحين، وكذلك الولادة غير المقيدة للتنظيمات الفدائية الجديدة، الى خلق الفوضى وفقدان الامن والاستقرار في المناطق المدنية،

مما أثار مخاوف بعض شرائح الطبقة الوسطى الفلسطينية. وقد قابل ذلك الاتجاه انضمام اعداد غفيرة من لاجئي العام ١٩٦٧ الى حركة المقاومة كأعضاء ومؤيدين نشيطين، ورافق هؤلاء نازحو العام ١٩٤٨، الذين نشطوا أيضاً وقدموا العديد من الكوادر غير العسكرية في حركة المقاومة واشتركوا بالمنظمات الشعبية^(١١٦). وهناك من يذهب بعيداً في تفسير النفور العام لبعض اطراف المؤسسة الفلسطينية من حركة المقاومة (م.ت.ف)، هو امكانية فقدان السيطرة الاجتماعية - السياسية واحتمال التراجع الاقتصادي بسبب عودة الفدائيين وتجدد الصدامات مع اسرائيل. لكن لم يكن للفلسطينيين المقيمين منذ ١٩٤٨ تصور ومصلحة موحدة تجاه النظام، وبالتالي الرؤية السياسية ايها. وقد انعكست هذه الحقيقة في لجوء الملك حسين عادة، عند اتخاذ اية خطوة مثيرة للجدل كاطلاق مشروع «الاتحاد الوطني» او اقتراح المملكة العربية المتحدة، الى استشارة واشراك الشخصيات البارزة ومنها المعروفة بمعارضتها السابقة للعرش او اتتمانها لمنظمة التحرير.

ـ الحوافز المادية:

استخدم العرش الهاشمي الوسائل غير المباشرة لكسب رضا اكثرية الجالية الفلسطينية، او لحملها على القبول بالنظام القائم، بالاضافة الى الاسلوب المباشر المتبع باستيعاب فلسطينيي ما قبل ١٩٤٨ في البنية السياسية. فكان النظام قد قدم للفلسطينيين، قبل ١٩٦٧، الفرصة لتأمين الدخل، فنشأت حاجة بعد حرب ١٩٦٧ الى استعادة استقرار الاقتصاد وزيادة فاعليته، من اجل تحسين مستوى المعيشة عموماً. بل وتمثل هدف اساسي لخطط التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الاردنية، منذ ١٩٧١، بتعزيز الاستقرار الداخلي وأمن العرش^(١١٧). وتركزت الجهود على تنمية البنية التحتية (الكهرباء، المجاري، الطرق، الاتصالات، السكن) والتوسع الانتاجي (الصناعة والزراعة والمعادن) وتحسين المستويات العلمية والتعليمية والمهارات الفنية^(١١٨). وتجسد امل المخططين في ان تخلق هذه المشاريع الوظائف الاضافية وتزيد الدخل، مما يعطي الفلسطينيين، حصة في الاقتصاد وبالتالي المصلحة باستمرار النظام السياسي.

وقد ساهمت الهجرة الى دول النفط العربية في انجاح هذه السياسة، من خلال تخفيض البطالة داخل الاردن وتوفير العائدات (والعملة الصعبة). كما ادت تطورات اخرى الى تقوية الوضع الاقتصادي والمالي الاردني، واهمها تحويل الموارد المالية من لبنان بعد وقوع الحرب الاهلية في ١٩٧٥ - ١٩٧٦ هناك، وتخصيص المبالغ الضخمة لدعم الاردن من قبل القمة العربية في بغداد في نهاية ١٩٧٨، وازدهار ميناء العقبة نتيجة احداث حرب الخليج العراقية - الايرانية. كما نمت القدرة الشرائية للمواطن العادي في الاردن، نتيجة لذلك، مما شجع على نمو ملموس في الصناعة الانشائية والسكن والصفقات العقارية والنزوح نحو الاستهلاك الكمالي.

ولم تستفد كافة المجموعات الفرعية الفلسطينية في الاردن بالتساوي من هذا الازدهار. ويعود ذلك جزئيا الى موقع الفلسطينيين ككل ضمن النظام، والى الفروقات الاساسية بين المجموعات الفرعية. وتمثل احد الفروقات بقدرة كل مجموعة على الاستفادة من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. فقد سبق للفلسطينيين المقيمين منذ ١٩٤٨ وما قبل ان يحتلوا موقعا قياديا في الاقتصاد، بمعيار الثروة والمهارات. فتمكنوا من استغلال مشاركتهم بالنظام السياسي على مستوى رفيع (وان كان مستوى بلا سلطة سياسية فعلية). اما نازحو ١٩٤٨، فجاء العديد منهم من مدن وبلدات فلسطين الرئيسية، وحملوا معهم الخبرات الفنية والادارية، وكذلك جاء اكثرية مهاجري الضفة الغربية في فترة ١٩٥٠ - ١٩٦٧ من المدن والبلدات فتمتعوا بمستويات تعليمية وتدريبية افضل. وهكذا، استطاع النازحون والمهاجرون مجتمعين ان يجمعوا بعض الثروة في حقبة ما قبل ١٩٦٧، وان يرفعوا نسبة الوجود الفلسطيني في المراتب الدنيا من الخدمة الحكومية في القطاعين العسكري والمدني، رغم انهم لم يتمتعوا بالمستوى ذاته من التعليم والتدريب المهني. وقد فقد هؤلاء ممتلكاتهم خلال حرب ١٩٦٧، ولم يجدوا سوى العمل الهامشي في الضفة الشرقية.

على هذا الاساس يمكن استخلاص، اذن، ان النازحين كسبوا اكثر من غيرهم من الدفق المالي منذ اوائل السبعينات، اذ شكلوا غالبية العمالة المهاجرة وامتلكوا اصلا بعض المهارات والرساميل اللازمة لاقامة

المشاريع والمؤسسات التجارية والاقتصادية الصغيرة الجديدة. وجاء التوسع الرئيسي في التجارة (كالمتاجر التي تباع السلع الاستهلاكية والتي تهتم باستيرادها واستيراد الكماليات)، والعقارات (للتعمير الخاص)، والانتاج الصغير (كبيوت الزجاج الزراعية وزراعة المحاصيل للمربحة، والعمل كوسطاء وسماسرة لبيع وتصدير المحاصيل، ومزارع الدواجن، والمشاعل الانتاجية الخفيفة للملابس والاثاث وما شابهها). ونتج عن ذلك ظهور طبقة وسطى ذات تطلعات اجتماعية واقتصادية وسياسية متنامية، لكنها في الوقت نفسه طبقة تستند الى نشاطات اقتصادية موجهة نحو الاستهلاك (الخدمات، التجارية الصغيرة، الاستيراد، الانتاج السلعي الخفيف) وليس نحو زيادة الانتاج. وقد شهد اللاجئون ايضا تحسنا عاما في مستوى معيشتهم، لكن الزيادة الحقيقية في مواردهم الاقتصادية بقيت محدودة، وحتى فردية. وفي مقابل ذلك، وجد بعض الفلسطينيين المقيمين قبل ١٩٤٨ انفسهم في وضع يسمح لهم بالانتفاع من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وذلك من خلال التزام المشاريع الانشائية العامة كالطرق والمساكن. وأعاد هؤلاء استثمار ارباحهم في المؤسسات المالية او في مشاريع اقتصادية خاصة كشراء العقارات الكبيرة واستثمارها زراعيا بعد تأمين المياه والكهرباء والطرق لها.

وقد اتضح اتجاهاً في التطور الاقتصادي لفلسطيني الأردن خلال السنوات القليلة الماضية، مما يحمل دلالات هامة حول فرص نجاح السياسة الحكومية في المدى الطويل. ويتمثل الاتجاه الاول في ان مجموعتي النازحين واللاجئين (ومعهم مهاجري الضفة الغربية) تؤلفان عمليا أسرة اقتصادية مكتفية ذاتيا تخدم نفسها بنفسها. فعندما تتركز الاكثريّة الساحقة من الفلسطينيين في بضعة تجمعات سكانية رئيسية، يقوم غالبية التجار الصغار والمدرسين وموظفي المشاعل الصغيرة والعمال بخدمة احتياجات اخوانهم الفلسطينيين، وتصبح مساهمة هذا الجانب من الاقتصاد الفلسطيني في اقتصاد المملكة ككل مساهمة هامشية، بالمقارنة مع مشاركة كبار رجال الاعمال الفلسطينيين. ومما يؤكد ذلك الاتجاه الثاني، أي توجه الحكومة نحو ضبط الزيادة السريعة في المؤسسات الصغيرة من خلال تحديد الاسعار والانتاج وفرض القيود على

الاستيراد. ويعني ذلك موضوعيا، ويغض النظر عن سلامته بالمنطق الاقتصادي، أن الحكومة المركزية تميل الى استبدال عدد كبير من المنتجين والتجار الصغار والمتوسطين. وتتوضع نقاط الضعف الكامنة في توجه الفلسطينيين نحو الاستهلاكية والنشاط الانشائي / العقاري أكثر فأكثر كلما عاد المزيد من العمال المهاجرين وانخفض مستوى العائدات والمعونات المالية العربية. أما مكان الضعف فهي تدني السيولة والعجز عن إعادة دمج العمال العائدين داخل الاقتصاد المحلي، إذ أنه لم يتم وضع الاسس للقطاع الانتاجي الخاص في فترة الازدهار والثراء الظاهر.

... القمع:

استخدمت الحكومة الاردنية وسائل متنوعة لردع وقمع النشاطات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية منذ ١٩٥٠، وذلك بموازاة الاثر غير المباشر للحوافز المادية في اقتناع الفلسطينيين بتقبل الامر الواقع الداخلي^(١١). ويذكر أولا أن المملكة قد خضعت غالبا للاحكام العرفية خلال السنوات الثلاث والعشرين الماضية، والتي جعلت من الممكن اعتقال الاشخاص اداريا، دون توجيه التهم اليهم، ومثل المعتقلين امام المحاكم العسكرية بدلا من المدنية، دون أن يتمتع هؤلاء بحقوق كالزيارات العائلية او حتى استقبال المحامين. ويمتد وقع الاحكام العرفية الى الادارات المدنية، حيث يتولى كبار المسؤولين، من رئيس الوزراء نزولا الى مرتبة رئيس دائرة، لقب «الحاكم العسكري» للاقسام التابعة لهم ويحق لهم صرف الموظفين بالطريقة التي يرونها مناسبة. وتسيطر السلطات العسكرية ايضا، كما هو معتاد في الكثير من الدول، على حرية التجول والتنقل في مناطق معينة ذات اهمية عسكرية او اقتصادية.

ويذكر ثانيا أن الوسائل الاخرى لفرض السيطرة بواسطة القمع توزعت بين الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، او عبر نشاط الشرطة، والمراقبة الامنية. وتمثلت هذه الحالات بشكل اوضح في استخدام الجيش لضبط الاضطرابات المدنية، كما جرى في حقبة ما قبل ١٩٦٧، وخلال احداث ١٩٥٦ - ١٩٥٧ في الضفة الشرقية ومظاهرات ١٩٦٦ في الضفة الغربية. غير أن الاعتماد على الوحدات العسكرية قد تراجع منذ

ذلك الوقت، نظرا الى ندرة حالات العصيان المدني المكشوف (تميزا عن حالة الصدام مع حركة المقاومة الفلسطينية بصفتها تمثل تهديدا مسلحا). فاقترنت مشاركة الجيش في اعمال حفظ النظام الداخلي على الظهور دعما للنشاطات قوى الامن العام، خلال المناسبات الوطنية المثيرة للمواجهات (تطوع الشبان للقتال الى جانب الفدائيين في لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨)، وحادثة جامعة اليرموك الدامية في أيار (مايو) ١٩٨٦. اما عدا ذلك، فلم يتشغل الجيش بالقضايا الداخلية منذ ١٩٧١ سوى التي تعنيه مباشرة، كإنهاء «مظاهرات السكّن» في تكتة الزرقاء عام ١٩٧٤، واعتقال وتسريح المتهمين بالمؤامرات المفترضة عام ١٩٧١ و١٩٧٩. وقد ظل الدور الداخلي الرئيسي للجيش منذ ١٩٦٧، اذن، محدودا بحقبة الصراع الدامي مع الفدائيين.

وقد تولت قوى الامن الداخلي التي تتألف من الشرطة والامن العام (قوة درك شبه عسكرية) ومديرية المخابرات العامة مهام القمع حين لم تكن الحالة تدعو الى المواجهة المسلحة المكشوفة^(١٢٠). ويقدر ان مجموع العاملين في هذه الدوائر الثلاث يبلغ ٣٠,٠٠٠ شخص، منهم ٥,٠٠٠ او اكثر من كل من الشرطة والامن العام، علما انه لا تتوفر اية احصاءات رسمية^(١٢١). كما قدر احد المصادر عدد افراد المخابرات العامة بحوالي ١٧,٠٠٠^(١٢٢). ويلاحظ ان نسبة الضباط الفلسطينيين في قوى الامن الداخلي منخفضة جدا، علما انه اسهل لهم الانتساب للشرطة، بدلا من الجيش. ويصح ما سبق خصوصا لدى المخابرات، حيث ينسدر الفلسطينيون (باستثناء شبكات المخبرين العاملين في الاوساط السكانية الفلسطينية، كالمخيمات والمعاهد التعليمية)^(١٢٣).

وقد نشطت قوى الامن العام اساسا في البحث عن المطلوبين ومخابيء الاسلحة، اغلاق الاحياء، ومراقبة المسيرات والاجتماعات العامة^(١٢٤)، في حين عملت المخابرات العامة، بالمقابل، على جمع المعلومات (من خلال استجواب المعتقلين والمقابلات الروتينية مع المسافرين) ومراقبة نشاطات شخصيات وجماعات سياسية او نقابية معينة (من خلال الرصد والملاحظة الامنيين والاختراق التنظيمي) ودعم عمليات قوى الامن العام. كما قامت المخابرات باعتقال واستجواب وسجن المشبوهين السياسيين في مراكزها الخاصة. وتولت المخابرات والامن العام معا،

اخيرا، مهام مراقبة المسافرين من وإلى الاردن عند كافة المعابر الحدودية. ويضاف إلى الدور القمعي المباشر لقوى الامن الداخلي المختلفة، وجود وسائل غير مباشرة لتأمين السيطرة المركزية على السكان. وتتألف هذه الوسائل من اجراءات وقائية واستباقية اساسا، كتقييد اصدار الوثائق الرسمية على سبيل المثال. فقد خسر عدد كبير من الفلسطينيين المقيمين خارج الاردن جوازات سفرهم (دون فقدان الجنسية) نتيجة لنشاطهم السياسي، بينما عجز عدد آخر منهم يقيم في المملكة عن الحصول على وثائق السفر اللازمة، مما حال دونهم والسفر الى الخارج بحثا عن العمل او الدراسة او السياحة.

وكذلك، يصعب على اقارب هؤلاء الاشخاص، أي الزوجات والاولاد، ان يحصلوا على «الدفاتر العائلية» وغيرها من الاوراق الثبوتية. واخيرا، يستحيل ان يلقي أي مواطن العمل بصورة شرعية كاملة الا بعد الحصول على شهادة «حسن سلوك» من مديرية المخابرات العامة، وتحجب هذه الشهادة عادة عن الكثيرين من اصحاب السجلات السياسية، وخاصة عند التقدم للوظائف في القطاع العام ومجالات التعليم والادارة. وبما ان غالبية المتأثرين بهذه التدابير هم من اعضاء او مناصري حركة المقاومة (م.ت.ف.)، فانها تصيب بالاساس المواطنين الفلسطينيين، خاصة وان مجالات المصالحة والاستيعاب اوسع امام المعارضين من ابناء الاسرة الشرق اردنية. ويتجاوز العديد معضلة العمل بلا شهادة حسن سلوك، عبر التوظيف لدى صاحب عمل لا مصلحة له بالاصرار على تلك الشهادة بسبب الصداقة او القرابة او كسب الربح، وغالبا ما يكون ذلك في القطاع الخاص. وتشمل قائمة الاجراءات والقيود الرسمية ايضا تحديد سفر الشبان المقبلين على خدمة العلم (علما ان الخدمة العسكرية نفسها تشكل وسيلة ضبط)، ووضع أولئك المنتهين منها في لوائح الاحتياط. ويصح القول، ان ما يضيفي القوة والمصدقية على نظام الكوابح والضوابط هذا هو قدرة واستعداد الحكم على استخدام الجيش لفرض الامن والاستقرار الداخليين.

والخلاصة ان السياسة الحكومية الاردنية تجاه الفلسطينيين منذ ١٩٦٧ تضم نوعين من السلوك التوجيهي، فقد طبق النمط السلوكي الاول في فترة ١٩٦٧ - ١٩٧١ في حين طبق الثاني في فترة ١٩٧٢ -

١٩٨٢. وتوجه النمط الأول، عموماً، نحو تأمين «البقاء على قيد الحياة»، مما شمل استخدام التنازلات السياسية والقوة العسكرية بالتناوب. أما النمط الثاني، فشهد توجهها نحو تعزيز السيطرة الداخلية، من خلال اعتماد سياسة «الترغيب والترهيب» المتمثلة بالتنمية الاقتصادية والضبط الأمني، ونحو إدارة العلاقات «الدبلوماسية» مع (م.ت.ف) ومع الضفة الغربية. وكان التعامل الأردني في الحالتين يتشكل من عنصرين، هما الأرضاء والمجابهة، اللذين تجسدا في السياسة الحكومية منذ ١٩٦٧ بدرجات ونسب متفاوتة ومتقلبة وبأشكال متغيرة. ويكمن التمييز الأهم بينهما في طبيعة العلاقة بين مواطني الأردن الفلسطينيين وبين بقية الشعب الفلسطيني ومؤسساته السياسية. لقد ارتبط فلسطيني الأردن، كعامل داخلي، وحركة المقاومة / (م.ت.ف)، كعامل خارجي، ارتباطاً وثيقاً في فترة ١٩٦٧ - ١٩٧١، لكن الحرب الأهلية اتاحت للعرش أن يعزل الأول عن الثاني، وأن يعالج كل منهما على حدة في المرحلة التالية. ولم يعد الارتباط إلى الظهور بقوة سوى بعد حرب لبنان عام ١٩٨٢. فقد هدد خروج (م.ت.ف) من بيروت بإعادة طرح المسألة الفلسطينية كقضية داخلية أردنية وهو تهديد عززته خطة وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، أرييل شارون، لتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، مما دفع ذلك الملك حسين إلى اتباع سياسة دبلوماسية نشطة بحثاً عن حل نهائي للمسألة الفلسطينية قبل أن تبتلع هذه الأخيرة المملكة وانجازاتها الاجتماعية والاقتصادية منذ نكسة ١٩٦٧.

ب. صعود وهبوط حركة المقاومة الفلسطينية (١٩٦٧ - ١٩٧١):
أدت الهزيمة الساحقة التي لحقت بالجيش العربية على أيدي إسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ إلى تغيرات جذرية في البيئة الجغرافية - السياسية لمنطقة الشرق الأوسط. وقد تأثر الأردن أكثر من غيره، إذ فقد جزءاً كبيراً من سكانه وأرضه ومورداً اقتصادياً رئيسياً حين احتل الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية^(١٢٥). وتعرضت الضفة الشرقية إلى طوفان بشري حين لجأ إليها حوالي ٢٦٥,٠٠٠ شخص من سكان الضفة الغربية، وأكثرهم من اللاجئين عام ١٩٤٨. وقد أضاف قدوم هؤلاء عبئاً كبيراً جديداً على القدرات المالية والبنية التحتية والإدارات الأردنية،

وتغير الميزان الديمغرافي الاردني - الفلسطيني المحلي. كما ادى كل ما سبق الى نقلة نوعية وكمية في العلاقات الاردنية - الفلسطينية، نظرا الى رزوح كامل التراب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي والى قيام اكثرية سكانية فلسطينية مطلقة في الضفة الشرقية (حيث تواجدت، ولا تزال تتواجد، اكبر جالية فلسطينية بالمنفى ام بالوطن).

وتمثل الانعكاس الاهم الذي تولد عن حرب ١٩٦٧ بنمو حركة المقاومة الفدائية الفلسطينية اذ خلقت الحرب الظروف المناسبة للتطور السريع لمثل هذه الحركة من خلال التحولات السياسية والمعنوية والعسكرية والجسدية (كوجود مجموعات سكانية اسيرة او لاجئة واراض محتلة) التي احدثتها^(١٢٣). فكان الفدائيون يتقدمون، حتى منتصف ١٩٦٧، بخطوات بطيئة صغيرة وبمعيار كسب التأييد والاعضاء بين فلسطينيي المنفى. ويعود ذلك الى تعرض نشاطهم العسكري والتنظيمي للقمع الامني العربي والمنافسة التي ابدتها (م.ت.ف) واحزاب المعارضة العربية^(١٢٤). غير ان هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٦٧ لم تضعف قدرتها الفعلية على مطاردة الفدائيين فحسب، بل انها قلصت الرصيد السياسي والمعنوي للحكومات العربية لدى شعوبها، مما اضطرها الى توسيع هامش الحرية لحركة المقاومة^(١٢٥). وقد عبر مؤلفان عربيان عن الوضع الجديد الناشئ آنذاك بالتاكيد على ان الحركة الفلسطينية «اصبحت... طرفا من اطراف النظام العربي في اعقاب حرب ١٩٦٧، ومنذ الايام الاولى لانضمامها احدثت آثارا في تفاعلات النظام العربي تفوق بكثير امكاناتها الحقيقية»^(١٢٦).

ونجم فراغ في السلطة السياسية العربية في الضفة الغربية بسبب انسحاب الجيش الاردني (كما كان الحال في قطاع غزة) وهو فراغ عمل الفدائيون على ملئه. كما اتاحت الهزيمة الجسدية والمعنوية للجيش الاردني للفدائيين فرصة ان ينشطوا بحرية متزايدة في الضفة الشرقية^(١٢٧). وبلغت موجة التأييد الشعبي لحركة المقاومة حدودا منعت الحكومة الاردنية من التحرك ضدها، رغم استمرار التفوق الكمي للجيش. بل تمتع الفدائيون بالتأييد الواسع داخل الجيش نفسه، فكان يعني وجود العدد الكبير من الجنود والضباط الفلسطينيين ان الوحدات الحدودية كانت مستعدة لتقديم الغطاء الناري للفدائيين المتسللين الى

الأراضي المحتلة أو المنسحبين منها (وحصل ذلك تلقائياً أم خلافاً للأوامر على حد سواء). كما قدم هؤلاء العسكريون اشكالا أخرى من العون للفدائيين، كالمساعدة اللوجستية والمعلومات الاستخباراتية^(١٢٣). ويضاف إلى ما سبق حقيقة هامة هي قيام بعض الجنود والضباط الصغار بدعم الفدائيين بشكل نشط (كتقديم الدعم الفاري أو الاشارات والمعلومات حول توزيع حقول الألغام والمخاطر) أو ضمنى (كتجاهل الأوامر العليا والقاضية باعتراض سبيل المتسللين إلى الأرض المحتلة)^(١٢٤).

لم ينف كل ما سبق وجود تناقض شديد، بل أساسي، بين السياسات والمصالح البعيدة المدى لكل من الحكومة الأردنية وحركة المقاومة الفلسطينية. ففي الوقت الذي سعى فيه الفدائيون إلى بناء القواعد «الارتكازية» المتحركة في الضفة الغربية والتي تتلقى الدعم اللوجيستيكي (التمويني والتسليحي) من السكان المحليين والقواعد الثابتة شرقي نهر الأردن، بهدف خلق حالة تمرد وانتفاضة هناك، كان الجيش الأردني يعمل ناشطاً ليعيد تنظيم وتسليح نفسه^(١٢٥). وقد أراد الفدائيون، علاوة على ذلك، تصعيد درجة التوتر العسكري ومهاجمة الجيش الإسرائيلي بلا هوادة، بينما توجهت الحكومة الأردنية للبحث عن حل سياسي، غير عسكري للصراع مع إسرائيل^(١٢٦). فانكب الجيش الأردني، في حقبة ما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على تنفيذ ثلاث عمليات رئيسية، هي: إعادة بناء قوته، التعويض عن المعدات المفقودة، ومجابهة العمل العسكري الإسرائيلي على طول الحدود المشتركة. وقد أرادت قيادة الجيش، من جهة، تجنب صدام مفاجيء مع الجيش الإسرائيلي غير مهياة له، لكنها أدركت، من جهة أخرى، أن الرأي العام وحتى الشعور في صفوف الجيش نفسه يؤيد النشاط الفدائي الذي كان يجلب عادة ردود فعل إسرائيلية عسكرية. وهذا الأمر قيد إمكانية التحرك ضد حركة المقاومة. وقد عقد حسابات القيادة الأردنية، العسكرية والسياسية على حد سواء، الاعتقاد بأن إسرائيل ربما ستحتل أجزاء من الضفة الشرقية بهدف فرض التفاوض والوصول إلى حل سلمي مع الأردن^(١٢٧)، وشجع ذلك الاعتقاد، على تقييد العمل العسكري

الفلسطيني الذي قد يقدم المبرر لاسرائيل لتجتاز نهر الاردن، وعلى تصليب الموقف السياسي وتعزيز الوضع العسكري الاردني تجاه اسرائيل.

وعلى أية حال، ففي حين حجب نمو الحركة الفدائية امكانية اعادة فرض سيطرة الحكومة المركزية على الاحداث، اتبعت هذه الاخيرة سياسة مرنة تجاه حركة المقاومة، فيما تبني الجيش سياسة مزدوجة شملت الرد النشط على كل اعتداء اسرائيلي في المنطقة الحدودية (مما يعزز المظهر الوطني للجيش امام الجمهور)، وتعجيل اعادة التنظيم والانتشار داخليا^(١٢٦). لكن القيادة السياسية الاردنية بدأت بدورها زيادة ضغوطها على حركة المقاومة بشكل تدريجي، كلما استعاد الجيش عافيته واستقراره الداخلي. وانعكست جهود الحكومة المركزية بعدة محاولات جرت لنزع سلاح الفدائيين او لحملهم على تفكيك ونقل قواعدهم، او على الاقل دفعهم الى اخضاع عملهم تحت اشراف الجيش الاردني. وقد تحركت وحدات اردنية مرتين، خلال شباط (فبراير) وآذار (مارس) ١٩٦٨، لتحصن بلدة الكرامة في جنوب وادي الاردن حيث اقيمت قاعدة التمرين والتدريب والانطلاق الرئيسية للفدائيين. لكن الرغبة بتجنب السخط الشعبي وكذلك تدخل بعض الضباط في المراكز القيادية الميدانية والاركان، ممن عارضوا المجابهة وطالبوا بنوع من التعاون مع الفدائيين، أدت الى منع حدوث اي صدام مفتوح^(١٢٧). لكن التوتر استمر متصاعدا خاصة وان فشل حركة المقاومة في محاولاتها التي استهدفت اقامة «قواعد محررة» في الضفة الغربية خلال النصف الثاني من ١٩٦٧، جعلها تعود الى تركيز رجالها وثقل نشاطها في الضفة الشرقية، مما ضاعف الهجمات والغارات الاسرائيلية على الاراضي الاردنية.

وفي آذار (مارس) ١٩٦٨، وقع حادث ادى الى تفجير سلسلة من التطورات التي كان من شأنها دفع حركة المقاومة والحكومة الاردنية في نتيجة الامر الى الاصطدام^(١٢٨). هذا الحدث كان معركة الكرامة، حيث قاوم الجيش الاردني والفدائيون معا هجوما برياً اسرائيلياً لمدة ٣٢ ساعة، تكبدوا خلالها خسائر جسيمة، لكن بعد ان انزلوا اصابات عديدة غير متوقعة في صفوف المهاجمين^(١٢٩). وقد دشنت المعركة نقطة تحول في

مسيرة الحركة الفدائية وفي طبيعة العلاقات الاردنية - الفلسطينية. فمن جهة، اكتسب الفدائيون شعبية جماهيرية واسعة، مما وفر لهم آلاف المتطوعين الجدد^(١٤٠). أما من الجهة الثانية، فقد غيّبت شعبية الفدائيين الجديدة الدور الرئيسي الذي لعبه الجيش الاردني في القتال، الامر الذي اشاع استياء لدى العديد من الضباط والجنود الاردنيين نتيجة «اختطاف» المقاومة الفلسطينية للرصيد الاعلامي والسياسي، في الوقت الذي اعادت فيه معركة الكرامة للجيش الثقة بذاته كقوة مقاتلة وكشريك في الصراع ضد اسرائيل^(١٤١).

وقد لعبت معركة الكرامة ايضاً الدور الرئيسي في تشجيع قيام دولة فلسطينية داخل الدولة في الاردن. فقد اضطر الفدائيون الى ابعاد قواعدهم عن المنطقة الحدودية مع اسرائيل واعادة نشرها الى الشرق، في مناطق اريد وعجلون والسلط، نظراً لاستحالة اعادة بناء القاعدة الارتكازية في الكرامة ووادي الاردن، بسبب مدى الدمار وهروب السكان. وكانت احدى النتائج غير المتوقعة لهذا التحرك هي تواجد الفدائيين بقوة في المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية، علماً ان نتيجة ذلك كانت تقييد قدرتهم على اطلاق العمليات العسكرية ضد اسرائيل. وشهدت التنظيمات الفدائية مرحلة نمو سريع، حيث ارتفع عدد مقاتلي حركة «فتح» مثلاً خلال اسابيع معدودة، الى ٢,٠٠٠، فيما اخذ رجالها يعودون الى وادي الاردن وبدأوا يقيمون المنظمات والنقابات والمليشيات الشعبية في المدن والمخيمات والقرى. واستمر النمو حتى وصل عدد الفدائيين الى ٣,٠٠٠ تقريباً، في صيف ١٩٦٨، وعدد المناصرين الى ١٢,٠٠٠. وقد عزز الفدائيون وجودهم العسكري في المنطقة الوسطى حول مدينة السلط خاصة، حيث وجدت ١٢ قاعدة رئيسية (قتالية وتدريبية وإدارية وتموينية) تضم ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ مقاتل. كما تمتع الفدائيون بحرية انتشار وتحرك كاملة في المنطقة، فأرضين اجراءاتهم الامنية وخاضعين لاحكامهم الذاتية فقط.

أثار هذا النمو السريع والكبير لحركة المقاومة، وتعزيز مكانتها وقوتها في انحاء البلاد ووسط قطاعات بشرية واسعة، قلق العرش ومخاوف شرائح من المؤسسة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الحاكمة^(١٤٢). وعبر احد المؤلفين عن ذلك بالقول: «ان اطلاق فكرة

الهوية الوطنية الفلسطينية المنفصلة من قبل الجماعات الفدائية قد هُزَّ أسس الشرعية السياسية للنظام الاردني اذ طرح نفسه مصدرا بديلا للولاء والهوية السياسيين بين سكان الاردن الفلسطينيين... وقد ضاعفت العمليات العسكرية الفدائية ضد اسرائيل متاعب الاردن الداخلية، وخصوصا ان اسرائيل باشرت سياسة هجمات انتقامية ضد المراكز السكانية والاقتصادية الاردنية»^(١٢٧).

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨، اعلنت الحكومة الاردنية، ردا على ذلك، سلسلة من التدابير الهادفة الى تقليص حرية الفدائيين. غير ان هؤلاء رفضوا الانصياع لها ونجحوا في تعبئة الرأي العام الى جانبهم. وتوصل الجانبان، اخيرا وبعد اشتباكات محدودة في المنطقة الوسطى، الى اتفاق قدمت بموجبه الحكومة عدة تنازلات وأضفت صفة الشرعية على درجة اكبر من حرية الحركة والنشاط للفدائيين^(١٢٨). وقد تلت ذلك فترة هدوء نسبي طويلة، واصلت فيها حركة المقاومة بناء مؤسساتها السياسية والادارية، فيما زادت الحكومة قوتها العسكرية ونظمت جبهتها الداخلية. تبادل الطرفان خلال هذه الفترة اللوم والالتهام حول المسؤولية عن أحداث وتجاوزات معينة، لكنهما أكدا رغبتهما بالتعايش والتعاون في «المعركة المشتركة»^(١٢٩). وهكذا، استقر نمط العلاقات، من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ حتى أوائل ١٩٧٠، على شكل صراع سياسي كان يتوقف دون الوصول الى حد المجابهة المسلحة المفتوحة بينهما. وقد ظلت التناقضات الكامنة الاردنية - الفلسطينية تتعمق وتزداد توترا خلال ١٩٦٩، بسبب استمرار نمو حركة المقاومة، حيث امتدت منظماتها وخدماتها الى غالبية مناطق المملكة وظهرت كصاحبة القرار في المراكز السكانية الفلسطينية. وراث المؤسسة الحاكمة في الضفة الشرقية في صعود القوة السياسية للفدائيين في المدن تهديدا للحكم الهاشمي، علاوة على الخطر الذي مثلته القوة العسكرية الفدائية. ويعود هذا الاعتقاد من جهة، الى قدرة الفدائيين على فرض شروطهم على الحكومة فيما يخص الانتشار والتنقل والتجنيد والنشاط السياسي والاجتماعي (والنقابي). ومن جهة اخرى، الى حقيقة تمركز الفدائيين في اوساط اللاجئين الفلسطينيين، الذين اكتسبوا «وزنا» سياسيا مضاعفا بفضل انضمامهم الى حركة المقاومة. ومما قوى المخاوف الاردنية

والهاشمية (ومخاوف شرائح من الفلسطينيين المقيمين منذ ١٩٤٨ وما قبل والحائزين على مصالح اقتصادية معينة) كان الدعوات العلنية التي أطلقتها بضعة تنظيمات فدائية، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، لأحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وإقامة حكومة «وطنية» تتعهد بخوض الحرب ضد إسرائيل^(١٤٦).

وازدادت الضغوط، في أواخر ١٩٦٩، لفرض قيود صارمة على الفدائيين، وذلك كلما ازداد الجيش قوة وكلما علت شكاوى الأسرة الشرق أردنية من عجز الحكومة المركزية عن ضبط الأمور^(١٤٧). فأعلنت الحكومة في شباط (فبراير) ١٩٧٠، استجابة لهذه الأصوات، إجراءات جديدة قضت بإجلاء الفدائيين عن المراكز السكانية وبزراعة سلاح المليشيا الفلسطينية وحلها وبعدم السماح للقوى الجيش والأمن الداخلي بالتواجد في المدن^(١٤٨). وقد أثار هذا القرار اشتباكات عنيفة في العاصمة، وهي المرة الأولى التي تنتقل فيها الصدامات المسلحة إلى عمان، فسارعت الدول العربية للتوسط، وقد لعبت الحكومتان المصرية والعراقية دورا بارزا لانتهاء الأزمة. وهدأت الأحوال مؤقتا، إذ تجاهلت الحكومة قرارها السابق، واستقال أحد واضعيه، وهو وزير الداخلية محمد رسول الكيلاني، المعروف بعدائه لحركة المقاومة. لكن الأوضاع انفجرت مجددا، في حزيران (يونيو)، بعد أشهر من المناورات السياسية والاستفزازات المتبادلة، حيث أحرز الفدائيون خلال هذه الجولة مكاسب هامة كان أبرزها إرغام الملك على إقالة خاله، الشريف ناصر بن جميل، وابن عمته، الشريف زيد بن شاكر، من منصبيهما كقائد للجيش وقائد للقوات المدرعة على التوالي^(١٤٩). وضيف إلى ذلك إلغاء قانون التجنيد الإلزامي، الذي عارضته حركة المقاومة عام ١٩٧٠، بعد أن كان مطلبا شعبيا رفعتة أحزاب المعارضة في أواسط عقد الستينات^(١٥٠).

ابتدأ الجزر لحركة المقاومة في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، حين أطلق الجيش الأردني هجومه الشامل على معاقل الفدائيين في أنحاء المملكة^(١٥١). وكان الملك قد توصل إلى قرار استخدام القوة بعد تعرضه إلى ضغوط شديدة من أفراد عائلته ووجهاء المجموعة الشرق أردنية، وبعد تفاقم الاستياء والشعور التمردية داخل الجيش. وقد نجح الجيش في

استعادة السيطرة على أجزاء كبيرة من مدن وريف المملكة، خلال عشرة أيام من القتال الضاري، علما أن حركة المقاومة احتفظت بغالبية مخيمات اللاجئين وبوسط أهم مدينتين أردنيتين، هما عمان وإربد^(١٢٧). وأسفرت الحرب عن مقتل ٣,٥٠٠ الى ٥,٠٠٠ شخص، بين جندي وفدائي ومدني، علما أن الجيش فقد حوالي ٥ آلاف جندي وضابط اضافي بعد أن التحقوا بالفدائيين أو هجروا وحداتهم^(١٢٨). ويظهر من مراجعة امّاكن وقوع غالبية الاصابات انها تركزت في المناطق السكنية الفلسطينية، كما تشير الاحصاءات الى وجود اكثرية فلسطينية ساحقة بين مجموع الاصابات العام. ويشمل ذلك قتلى وجرحى الجيش الاردني نفسه، ولو بنسب ادنى مقارنة بالفدائيين. ثم واصل الجيش، خلال الاشهر العشرة التي تلت توقف قتال ايلول (سبتمبر)، تطبيق استراتيجية «الهجوم التدريجي»، والتي استعادت الحكومة المركزية بواسطتها السيطرة على بقية المدن والقرى الاردنية، وبقي جيب رئيسي للفدائيين يصل بين جبال عجلون وجنوب وادي الاردن. وقد خاض الجيش الاردني آخر معاركه للسيطرة على هذا المعقل الفدائي في تموز (يوليو) ١٩٧١، مما أدى الى قتل أو أسر نصف عدد الفدائيين المتبقين في الاردن، والبالغين ٣,٠٠٠ تقريبا، فيما انسحب النصف الآخر والتحق بمراكز حركة المقاومة في سورية ولبنان. وبهذه العملية العسكرية، انتهت الحقبة التاريخية التي شهدت نمو الظاهرة الفلسطينية المسلحة في الاردن في أعقاب هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

يبدو، عند مراجعة التاريخ السياسي الاردني بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠، أن الملك حسين كان يخوض معركة دفاعية «تأخيرية» شبيهة بتلك التي خاضها في منتصف الخمسينات ضد المعارضة المتمثلة بالاحزاب «العقائدية» وضباط الجيش الناصريين. وقد لجأ الملك في البداية الى مزيج من المناورات المقصود منها تطمين حركة المقاومة وقطاعات من المواطنين، نظرا الى عجزه معنويا، في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، عن نقض وإدانة النموذج المقاتل للحركة الوطنية الفلسطينية، وثم عجزه ماديا عن فرض ارادته عليها. لكنه انتقل تدريجيا الى تشديد الضغط على حركة المقاومة كلما تعزّله تأييد الجيش والجالية الشرق اردنية المستاءة^(١٢٩). وتجدر الملاحظة في هذا السياق الى غياب أي تأييد شرق اردني حقيقي لحركة

المقاومة بسبب النفور الأردني - الفلسطيني التقليدي وبسبب المكانة الهامشية لأحزاب المعارضة المؤيدة لحركة المقاومة في مناطق التواجد البشري الشرقي الأردني الرئيسية (الريفية والجنوبية أساساً)^(١٠٦). وهكذا، نجحت سياسة الملك السابقة في كبت المعارضة السياسية المبلورة وقمع الأحزاب، إذ أدت إلى خلق فراغ سياسي داخل الجالية الشرقية الأردنية، مما ترك العرش وحده كنقطة تمحور وموضع ولاء.

وأدت مجموعة من العوامل شهدتها عام ١٩٧٠، إلى حدوث الصدام الشامل بين الدولة والحركة الفدائية في الأردن، كان من أهمها تهور التنظيمات الفلسطينية الصغرى واستفزازاتها المتعمدة للسلطة، وتردد القيادة الوسطية العريضة لحركة المقاومة برئاسة ياسر عرفات، وعزم الملك حسين على حسم مسألة السلطة في الأردن. وقد وضع الملك خطته وأسس التحرك المستقبلي بدقة، خلافاً لحركة المقاومة. وظهر ذلك خلال الفاصل الزمني بين جولة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ومواجهة أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، إذ نجح الملك في تحسين وضعه السياسي - العسكري كثيراً بعد حزيران (يونيو) على حسابات لم تكن سوى مؤقتة.

ج - تقمة الحرب الأهلية: الحرب السرية (١٩٧١ - ١٩٧٣)

عمل الملك حسين، بين آب (أغسطس) ١٩٧١ وتشيرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، على تمتين سيطرته داخل مملكته، من خلال سياسة مزدوجة اعتمدت «عصا» الإجراءات العسكرية - الأمنية و«جزرة» التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وعملت حركة المقاومة، بالمقابل على إعادة تركيز نفسها في سورية ولبنان، فيما تبنت عدة تنظيمات شعار «النضال من أجل إقامة حكومة وطنية في الأردن» في برامجها الرسمية^(١٠٧). بل ولحقت «فتح» بهذا الاتجاه أيضاً، إذ أنشأت جهازاً خاصاً لغرض العمل التنظيمي والعسكري في الأردن^(١٠٨). وقد تركزت الاستراتيجية الفدائية على بناء الشبكات التنظيمية السرية داخل المملكة (وخصوصاً في مخيمات اللاجئين ومناطق الكثافة البشرية الفلسطينية الأخرى) وبين المهاجرين من الشرق الأردنيين (كالطلاب)، وعلى خوض حملة غارات ضد الأهداف العسكرية والاقتصادية الأردنية^(١٠٩). كما لقيت هذه الحملة دعم مجموعة سرية جديدة برزت في ذلك الوقت هي منظمة «أيلول الأسود»، التي كشفت النقاب عن وجودها يوم ٢٨ تشرين

الاول (اكتوبر) ١٩٧١، حين اغتال رجالها رئيس الوزراء الاردني، وصفي التل، في القاهرة^(١١٩).

غير ان اجهزة الامن الاردنية نجحت في إفشال اكبر عملية فلسطينية ضمن هذه الحرب السرية في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٧٣، حين اعتقلت مجموعة مؤلفة من ١٦ عضوا في حركة «فتح» كانوا قد دخلوا الاردن بواسطة جوازات سفر مزورة. وأكدت الحكومة الاردنية ان هدف المجموعة كان مهاجمة القصر الملكي والبرلمان ومحطة الاذاعة بغرض إبادة القيادة السياسية للبلاد، علما ان «فتح» اصررت على ان رجالها كانوا في طريقهم للتسلل الى اسرائيل لتنفيذ عمليات عسكرية هناك^(١٢٠).

وقد كان رد الحكومة الاردنية على استراتيجيات التنظيمات الفدائية شديدا. فأصدرت المحاكم العسكرية احكاما قاسية بالسجن لمدة طويلة او حتى بالاعدام، خلافا للاتجاه الذي ساد، خلال عشرة أشهر من الحرب الاهلية، والمتمثل بإطلاق سراح آلاف من الاسرى والمعتقلين بعد فترات محدودة. وبلغت موجة الاعتقالات عقب اغتيال وصفي التل، على سبيل المثال، ١,٧٠٠ شخص^(١٢١). كما تم اغلاق اثنين من مكاتب «فتح» المتبقية في الاردن بعد خروج حركة المقاومة من الاردن، هما مكتب الشؤون الاجتماعية الذي كان يوزع المعونات المالية والمخصصات على ٥,٠٠٠ من عائلات الفدائيين الشهداء والاسرى، ومكتب الوطن المحتل الذي كان يشرف على النشاطات السرية في الاراضي المحتلة^(١٢٢). كما جددت الحكومة الاحكام العرفية، التي كانت قد اعلنت في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠^(١٢٣).

واتضح في اواخر ١٩٧٢، ان مختلف الاستراتيجيات الفلسطينية المناهضة للحكومة، بما فيها حرب الغارات والتحريض السياسي، كانت قد فشلت. بل ودلت «العملية الخاصة» التي حاولت «فتح» تنظيمها في عمان على انهيار كافة الاساليب الاخرى وغياب القاعدة التنظيمية - العسكرية المحلية. وقد بلغ عدد المعتقلين من افراد حركة المقاومة في السجون الاردنية ٨٠٠ شخص، فيما وصل عدد المتهمين بالتخريب والذين نفذ بهم حكم الاعدام الى ١٥^(١٢٤). اما بالنسبة الى المجموعة المعتقلة في شباط (فبراير) والمعروفة باسم «مجموعة ابوداود»، فقد صدر حكم الاعدام بافرادها يوم ٤ آذار (مارس) لكن الملك خفضه الى السجن

المؤبد يوم ١٤ آذار (مارس)، بعد تدخل عدة رؤساء وملوك عرب^(١١٥). وتم إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والامنيين تقريبا، بموجب عفو ملكي عام أعلن في ١٨ ايلول (سبتمبر)، أي قبل اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ بقليل^(١١٦). وقد شمل العفو «مجموعة ابوداود» لكنه استثنى المعتقلين المتهمين «بجريمة القتل». وبذلك، انتهت الحلقة الاخيرة من مسلسل المجابهة الاردنية - الفلسطينية المسلحة بشكلها السري والعلني.

٤ - الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية:

كادت (م. ت. ف.) أن تغيب كتنظيم سياسي عن المساحات الفلسطينية والعربية والدولية، في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٠، بسبب بروز حركة المقاومة كإطار رئيسي للسياسة الفلسطينية. وقد عاد هذا التحول إلى عاملين اثنين، تمثل أحدهما بالنكسات التي تعرضت لها (م. ت. ف.) عام ١٩٦٧، إذ تم منعها عمليا في الاردن خلال النصف الاول من السنة، ثم فقدت قاعدتها العسكرية والبشرية الرئيسية في غزة حين احتل الجيش الاسرائيلي القطاع اثناء حرب حزيران (يونيو)، كما فقدت هناك اكبر الوحدات التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، وأخيرا تعرض الشقيري إلى الانتقاد، حين قدمت حركة «فتح» شكوى رسمية حول ادارته للشؤون الفلسطينية إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب المنعقد في القاهرة في كانون الاول (ديسمبر)^(١١٧). أما العامل الثاني، فتمثل بالمكاسب السياسية والمعنوية الهامة التي حققها الفدائيون الذين برزوا كالقوة العربية الوحيدة الجاهزة لمباشرة النشاط المسلح ضد اسرائيل في أعقاب هزيمة حزيران (يونيو). وقد ازداد عدد مناصري وممثلي التنظيمات الفدائية في داخل هيئات (م. ت. ف.) بسرعة، وخصوصا في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية، مما أتاح لمنظمات المقاومة بنتيجة الامر إقالة الشقيري وانتخاب رئيس جديد للجنة، هو يحيى حمودة. وأخيرا، قام المجلس الوطني الفلسطيني، بدورته الخامسة والمنعقدة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، بانتخاب ياسر عرفات زعيم حركة «فتح» رئيسا للمنظمة.

وقد عكس انتخاب عرفات السيطرة التي نجحت المقاومة في تحقيقها على (م. ت. ف.)، لكن حركة المقاومة ومؤسساتها حرصت على الاحتفاظ بهذه السيطرة على المنظمة، بدلا من الانحلال بداخلها. وظل اطار العلاقات بين التنظيمات، أكانت سياسية أم عسكرية، مقتصرًا على الروابط الثنائية فيما بين جماعات محددة. ولم تنظر جميع التنظيمات الفدائية الى (م. ت. ف.) على انها الاطار القائد والممثل الجماعي الشرعي والوحيد. وهكذا، فقد عمل الفدائيون أساسا، خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٠، من خلال الهيئات التنسيقية المتنوعة غير الخاضعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو التي لم تخضع لها سوى إسميًا.

تكمن أهمية علاقة (م. ت. ف.) بحركة المقاومة، في هذه الحقبة التاريخية، في تأثيرها على طبيعة وآلية العلاقات الرسمية الاردنية - الفلسطينية. فقد اقتضت الاتصالات بين السلطات الاردنية والحركة الفلسطينية، حتى اواخر ١٩٧٠، على المحادثات الثنائية بين الحكومة وأحد التنظيمات («فتح» غالبا) أو جرت من خلال أية هيئة تنسيقية فلسطينية قائمة آنذاك. وقد كانت تلك الهيئة خلال عام ١٩٦٨ هي «المكتب الدائم» الذي أسسته «فتح» في القاهرة في كانون الثاني (يناير)^(١٦٨). وفي العام ١٩٦٩، أصبح الاطار الاساسي للاتصالات «قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني» وهي هيئة تأسست أصلا للتنسيق العسكري بين التنظيمات الفدائية. ويجدر بالذكر ان هذه القيادة لعبت دورا هاما رغم رئاسة عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية ومحاولته تعزيز سيطرة «فتح» على حركة المقاومة من خلال ذلك الموقع. وأخيرا، فقد أنشأ الفدائيون «اللجنة المركزية» في حزيران (يونيو) ١٩٧٠، كجسم قادر على معالجة الموقف المتدهور مع الحكومة الاردنية، بعد اندلاع الصدامات المسلحة مع الجيش الاردني. وكانت قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني واللجنة المركزية هئتين تابعتين رسميا لاشراف (م. ت. ف.) لكنهما تجاوزا منظمة التحرير عمليا لأنهما ضمّا ممثلين عن تنظيمات فدائية رفضت الاشتراك باللجنة التنفيذية للمنظمة. ولم تتولّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الدور الرئيسي في التعامل مع الحكومة الاردنية الا بعد ان أدت مواجهة ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ الدامية الى إضعاف التنظيمات الصغيرة الراديكالية وتقليص نفوذها^(١٦٩).

وقد عادت (م. ت. ف.) الى الظهور كمؤسسة فلسطينية رئيسية واضطر الاردن الى التعامل معها، في أعقاب طرد حركة المقاومة من الاردن كليا في تموز (يوليو) ١٩٧١. ولم يعن ذلك ان حركة المقاومة قد اختفت من الوجود، ولا ان الحكومة الاردنية منحت (م. ت. ف.) وجودا ونقوذا ملموسا داخل البلاد، بل ان تلك الحكومة كانت مضطرة للتعامل مع (م. ت. ف.) حين معالجتها القضية الفلسطينية، كما كانت المنظمة المنافس الرئيسي للاردن حين بحث هذا الاخير عن الشرعية الفلسطينية والعربية. ويعود نمو أهمية (م. ت. ف.) الى حد كبير، الى استيعابها العملي لحركة المقاومة بفعل سياسة ياسر عرفات والتنظيم الذي ترأسه، «فتح». فقد تضاعف نفوذ الجماعات الفدائية الصغرى بعد الحرب الاهلية الاردنية، اذ فقد بعضها الرجال والقادة فيما انضم الاخر الى تنظيمات اكبر وخصوصا «فتح». واشتركت بقية التنظيمات العاملة في الساحة في اطر (م. ت. ف.) بحيث لم تعد توجد جماعات خارجة عن المؤسسة المركزية (علما ان تنظيمين لم يتمثلا في اللجنة التنفيذية). فاستطاعت (م. ت. ف.) اخيرا، في حقبة ما بعد الاردن، ان تؤكد كونها المتحدث الفلسطيني المستقل الرئيسي، ويكون لجنتها التنفيذية الهيئة الفلسطينية الاساسية للتنسيق وصنع القرار.

١ - الاردن و (م. ت. ف.) (١٩٧٢ - ١٩٨٢)

غادرت القيادة الفلسطينية بكاملها الاردن في أعقاب الحرب الاهلية، وجعلت من سورية ومن ثم لبنان قاعدتها السياسية والعسكرية الرئيسية. ولم تسمح الحكومة الاردنية الا لمؤسستين فلسطينيتين بالبقاء في البلاد وهما مكتب (م. ت. ف.) (التي تتمتع بمكانة سفارة دبلوماسية) وكتيبة نظامية واحدة تابعة لجيش التحرير الفلسطيني. وقد أُغلق رسميا مكتب الشؤون الاجتماعية التابع لحركة «فتح» والذي كان يوزع المخصصات المالية والاعاشة لعائلات الفدائيين الشهداء والاسرى والجرحى. انما ظل العاملون فيه يتابعون نشاطهم من مكتب (م. ت. ف.)^(١٧). واعترض بعض المسؤولين في (م. ت. ف.) وبعض التنظيمات الفدائية على استمرار عمل هذه المكاتب والمؤسسات في الاردن، مطالبين بسحب قوات جيش التحرير الفلسطيني على اساس ان وجودها هناك

يمنعها من المساهمة في المعركة ضد اسرائيل^(١٧١). لكن رأي الاكثرية، والذي اعتبر ان بقاءها يؤكد حق (م. ت. ف.) بالوجود في الاردن فيما يخدم سحبها خطة الملك بوحداية تمثيله لفلسطيني المملكة، تغلب في نهاية المطاف. وقد سبق للملك ان اثار مسألة التمثيل الفلسطيني خلال مقابلة صحفية، حين اكد ان التنظيمات الفدائية محدودة التأثير ولا تمثل جميع ابناء القضية^(١٧٢). فبقيت المؤسسات الثلاث في الاردن، بل انها ما تزال تعمل هناك حتى يومنا الحاضر (ولو كان ذلك ضمن حدود وظيفتها الرسمية)، الامر الذي يمكن اعتباره عمليا بمثابة استمرارية معينة في علاقات الاردن و (م. ت. ف.)

وقد كان للاردن اسبابه الخاصة ليتحمل هذا الوجود الرسمي الفلسطيني، احدها الرغبة في التقيد بالسياسة العربية الجماعية والتي كرس مكانة (م. ت. ف.)^(١٧٣). وتمثل دافع آخر بالرغبة في عدم ايقاف المساعدة التي كانت تقدمها هذه المؤسسات الفلسطينية، وخصوصا الخدمات الاجتماعية والطبية، والعمل والوظائف، الى عدد كبير من العائلات الفلسطينية (وخصوصا في مخيمات اللاجئين).

ولا تتوافر احصاءات رسمية بشأن التواجد العسكري الفلسطيني الذي بقي في الاردن، لكنه يرجح ان تعداد كتيبة جيش التحرير التي ظلت هناك بلغ حوالي ٦٠٠ فرد خلال السبعينات^(١٧٤). وكان جيش التحرير الفلسطيني في الاردن يدير العيادات الطبية ومستشفى وجمعية تعاونية وعددا من البرامج الاجتماعية لرجالهم ولذويهم. ومما يؤكد كون الدوافع الاجتماعية والاقتصادية سببا هاما وراء الرضى الاردني النسبي تجاه هذا الوجود الفلسطيني، هو السماح لمكتب الشؤون الاجتماعية بمواصلة العمل رغم كونه تابعا لحركة «فتح» وليس لمنظمة التحرير. فكان هذا المكتب يوزع المعونات الشهرية لاكثر من ٥,٠٠٠ عائلة عام ١٩٧١، فيما اقترب الرقم من ١٠,٠٠٠ عائلة عام ١٩٧٥^(١٧٥). وقام المكتب كذلك بتحويل المخصصات عبر الاردن الى العائلات في الضفة الغربية وقطاع غزة وخاصة تلك التي كانت قد فقدت أحد افرادها نتيجة نشاطه في مقاومة الاحتلال. لكن، على عكس استمرار عمل مكتب الشؤون الاجتماعية، منعت الحكومة الاردنية نشاط مؤسستين فلسطينيتين اخريين بعد ١٩٧١، وهما جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، وجمعية

معامل أبناء الشهداء - صامد، فاقترنت الخدمات الطبية على تلك التي قدمها جيش التحرير الفلسطيني.

المنافسة المفتوحة (١٩٧٢ - ١٩٧٤)

اتسمت الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ بالصراع السياسي النشط بين الأردن و (م. ت. ف.) إذ واصلت الحكومة الأردنية حملة هجومية على المنظمة في سياستها الخارجية، إضافة إلى العداء الناجم عن الحرب الأهلية أصلاً. وقد انفجرت أزمة مبكرة في آذار (مارس) ١٩٧٢، حين أعلن الملك حسين مشروعاً لإقامة مملكة عربية متحدة تجمع الضفتين الشرقية والغربية^(١٧٦). وسعى الملك بذلك إلى الاحتفاظ بالمبادرة التي اكتسبها عقب رحيل المقاومة عن الأردن، من خلال محاولة علنية لإعادة تأكيد حقه وحصته بالضفة الغربية خصوصاً وبالقضية الفلسطينية عموماً. ويضاف إلى ما سبق أن الوضع الداخلي الأردني تطلب من الملك أن يخلق الحقائق السياسية الجديدة ليعزز ما حققته العملية العسكرية التي اتبعتها في ١٩٧٠ - ١٩٧١، وخطة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي أعلنت في أواخر ١٩٧١^(١٧٧). واتسمت هذه المحاولة بأهمية خاصة، إذ أراد العرش أن يعيد دمج فلسطيني الأردن داخل النظام الاجتماعي - السياسي. وانعكست هذه الرغبة في تشكيل حزب سياسي بدعم حكومي، في ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، هو «الاتحاد الوطني» والذي أكد شموله «لجميع أبناء البلد»^(١٧٨). كما أراد العرش، على المستوى الخارجي، تطوير امكانية عقد تسوية سلمية مع إسرائيل، مما كان يفترض به أن يقلص حسب اعتقاده من قدرة المسألة الفلسطينية على تقويض الاستقرار الداخلي للمملكة^(١٧٩).

وقد جاء الرد الفلسطيني على مشروع الملك حسين فوراً^(١٨٠). إذ هاجم عدد كبير من المجموعات والشخصيات الفلسطينية الاقتراح، متهمين الملك بمحاولة «تصفية القضية الفلسطينية» وبالطموح التوسعي^(١٨١). وقدمت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ردها في ١٧ آذار (مارس) مؤكدة أن الصراع التاريخي مع العرش يخص مسألة التحرير... [لكن] فيما يتعلق بالعلاقات بين الشعبين الفلسطيني والأردني... فيهددها النظام الأردني والملك نفسه^(١٨٢). ثم عقدت (م. ت. ف.) جلسة للمؤتمر الشعبي الفلسطيني (وهو هيئة موسعة تضيق ٥٢٤ عضواً إلى الأعضاء الـ ١٥٤

في المجلس الوطني الفلسطيني (في نيسان (ابريل)، وأقرّ رفض مشروع المملكة العربية المتحدة ودعا المؤتمر الى «إعادة تشكيل وحدة الضفتين... تحت نظام ديمقراطي وطني»^(١٨٢). كما قام فدائيون ينتمون الى عدة تنظيمات، بما فيها «فتح»، بعدد من الغارات على مواقع الجيش الاردني انطلاقاً من قواعدهم في سورية^(١٨٣). وقد أدت هذه الاعتبارات وغيرها الى تراجع الملك حسين نهائياً عن مشروعه، دون نقضه علناً بعد ان واجه هذه المقاومة الفلسطينية العنيفة، وبعد ان قوبل بمواقف عربية رسمية سلبية غير متوقعة، شملت قرار مصر قطع علاقاتها الدبلوماسية بالاردن^(١٨٤). وكذلك، فقد أدى غياب التأييد الشعبي وفقدان الفرصة الحقيقية لتشكيل جسم سياسي بديل يمثل الفلسطينيين (كمواطنين اردنيين)، بالحكومة الى اسدال الستار على فكرة «الاتحاد الوطني» المخطط له والذي كان لا يزال في مرحلة تحضيرية^(١٨٥).

واستمرت المجابهة الاردنية - الفلسطينية بعد إخفاق مشروع المملكة المتحدة، لكن بدرجة أدنى من الحدة. فقد واصلت الشبكات الفلسطينية السرية في الاردن بعض نشاطها العسكري والتنظيمي، فيما ردت الحكومة بالعمليات الخاصة وبالنشاطات التخريبية - التحريضية ضد التنظيمات الفدائية في لبنان^(١٨٦). كما نشرت بيانات في الصحافة اللبنانية بأنها صادرة عن جماعات سرية من «الضباط الاحرار» في كل من «فتح» والجيش الاردني، هاجمت فيها سياسات قادة الطرفين^(١٨٧).

وقد أعقب ذلك مرحلة تراجعت فيها حدة المواجهة العسكرية شيئاً فشيئاً، فتحول الصراع سياسياً بالغالب، وتمحور حول قضية التمثيل. وقد لجأت (م. ت. ف.) اكثر فاكثراً في أثناء الجلسات المتلاحقة للمجلس الوطني الفلسطيني، الى المعادلة التي صاغتها خلال جلسة المجلس الثامنة (المنعقدة في القاهرة في ١٩٧١)، الا وهي "ان (م. ت. ف.) هي الممثل الوحيد لجماهير الشعب الفلسطيني"^(١٨٨). وقد شككت القيادة الاردنية في هذا الزعم، مؤكدة انها وحدها تمثل فلسطينيي الضفتين، فأعلن مجلس النواب الاردني: "ان كل زعم او ادعاء بتمثيل الشعب الفلسطيني مؤامرة [لقتل] الوحدة الوطنية... ان المملكة الاردنية الهاشمية بصفتيها تضم شعباً واحداً بدولة واحدة يمثلها الملك"^(١٨٩). الا ان الجانبين الاردني والفلسطيني تقيدا بحدود معينة. فامتنعت

(م. ت. ف.) عن إقامة بنية دولة منافسة تمثل الفلسطينيين معيشيا ووجوديا وقانونيا وليس سياسيا فحسب، مما يفسر رفض المنظمة للاقتراح الذي عرضه الرئيس المصري السابق أنور السادات لها بإنشاء حكومة في المنفى كرد على مشروع المملكة العربية المتحدة^(١١١). كما امتنعت (م. ت. ف.) أيضا عن نفي العلاقة الاساسية التي تربط الاردنيين والفلسطينيين او التي تربط بين الضفتين، كما اتضح في البيان الختامي للجلسة الحادية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني (المنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣) والذي أعاد تأكيد الدعوة «لإنشاء نظام ديمقراطي وطني في الاردن... يحدد ويصحح وحدة الضفتين على اساس المساواة الوطنية الكاملة... للحقوق الدستورية والقانونية والثقافية والاقتصادية»^(١١٢). اما الحكومة الاردنية، فقد حصرت خلافها مع (م. ت. ف.) في مسألة تمثيل فلسطيني الاردن، لكنها قبلت ضمينا حجج المنظمة بتمثيل الفلسطينيين الآخرين، كما تبين من امتناع الحكومة عن اطلاق حملة خارجية لتقويض المكانة الرسمية العربية للمنظمة^(١١٣).

وقد وصل الخلاف حول التمثيل الى الذروة، فالحسم، في السنة التي تلت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. وكان مؤتمر القمة الرابع لحركة دول عدم الانحياز (المنعقد في الجزائر في ايلول/سبتمبر) قد أقر رسميا، قبل الحرب بقليل، بمنظمة التحرير الفلسطينية «ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني»، وهو الاعتراف غير العربي الاول من نوعه^(١١٤). ثم أقر مؤتمر القمة العربية السادس (٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر) بالمنظمة ممثلا «وحيدا» للفلسطينيين، في واحد من مجموعة قرارات سرية^(١١٥). وقد سجل الاردن تحفظه على القرار، دون ان يثير القضية هلنيا^(١١٦). بل اشارت التصريحات الاردنية الرسمية خلال الاشهر التي اعقبت المؤتمر الى القبول التدريجي بوحداية تمثيل (م. ت. ف.)^(١١٧) وعاد احد اسباب هذا الموقف الى قلة جدوى مجابهة الاعتراف العربي والدولي المتنامي بمنظمة التحرير مباشرة. والى سبب آخر هام هو تقليص النفوذ الاردني الاقليمي نتيجة اشتراك الاردن ومزيا في حرب ١٩٧٣^(١١٨). ولم تنجح القيادة الاردنية عمليا بتحسين موقفها الاقليمي إلا من خلال إرضاء الاجماع العربي المتبلور والالتزام بالخط السياسي والدبلوماسي الذي تبنته دول المواجهة خلال الحرب وبعدها.

لا يعني ما سبق ان الملك حسين لم يبذل جهدا لاستعادة مواقعه. فقد اطلق حملة دبلوماسية في الضفة الغربية لتعزيز مكانته هناك، اذ دعا رؤساء البلديات والشخصيات لزيارة عمان للتباحث كما قدم المعونة المالية لبعض المدن^(٢١١). غير ان الرفض الاسرائيلي (خلال مباحثات سرية اسرائيلية - اردنية) بالتفكير بمشروع المملكة المتحدة اضعف موقف ونفوذ الملك في المناطق المحتلة^(٢١٢). ثم جاءت المحاولة الاردنية الاخيرة في تموز (يوليو) ١٩٧٤، حين التقى الملك حسين الرئيس المصري انور السادات في الاسكندرية. وكان الملك يستغل الخلاف الناشئ بين مصر وبين سورية و (م. ت. ف.) حول مباحثات فك الارتباط المصرية - الاسرائيلية الجارية آنذاك. وأعلن الجانبان المصري والاردني، في البيان المشترك الصادر في نهاية المحادثات، ان «(م. ت. ف.) هي الممثل الشرعي للفلسطينيين، باستثناء المقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية» (ويرجح ان ذلك التعبير شمل سكان الضفة الغربية)^(٢١٣)، فثارت الاحتجاجات العربية، بقيادة سورية و (م. ت. ف.) واضطر السادات الى التراجع عن «بيان الاسكندرية» خلال لقاء وزراء خارجية مصر وسورية و (م. ت. ف.) في القاهرة في ٢٠-٢١ ايلول (سبتمبر)^(٢١٤).

وجاءت الضربة النهائية لموقع الاردن في مسألة التمثيل الفلسطيني في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، حين أعلن مؤتمر القمة العربية السابع (المنعقد في الرباط) اعترافه الصريح بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين ايما كانوا^(٢١٥). وتبع ذلك صدور اعتراف دولي شبه شامل بالشئ ذاته بعد ايام معدودة، حين أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة ايضاً بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين. لكن لم تكن هذه الضربة المزدوجة مفاجئة تماماً بالنسبة الى الملك حسين، كما اتضح من خطابه أمام مؤتمر القمة العربية، حيث ابلغ المجتمعين بان الاردن هو في حل عملياً من مسؤوليته السياسية تجاه القضية الفلسطينية، اذ انها مسؤولية طالبت بها (م. ت. ف.) لنفسها^(٢١٦).

وأجرى الملك بعد ذلك تغييراً وزارياً وعدداً آخر من الاجراءات الداخلية بهدف «اعادة ترتيب امور البيت الاردني.. واعطاء قرار [مؤتمر القمة] مضمونه ومعناه» أي تخفيض المشاركة الفلسطينية في الحياة السياسية للبلد وإرغام المواطنين على تحديد ولائهم^(٢١٧).

ـ الهدنة (١٩٧٥ - ١٩٧٨)

عكس الموقف الاردني تجاه (م.ت.ف)، خلال السنوات الثلاث التالية، ذلك الموقف المتخذ في مؤتمر الرباط. فقد التزمت الحكومة الاردنية، على المستوى الرسمي، بمكانة (م.ت.ف) العربية، ولم تصدر أي تصريح يناقض ذلك. لكن الاتصالات بين الطرفين ظلت محصورة باللقاءات الجانبية بين المندوبين الاردنيين والفلسطينيين في الامم المتحدة والهيئات الاخرى المشابهة. كما أبقى الاردن بعدا معيناً بينه وبين (م.ت.ف) فيما يخص المسألة الفلسطينية والسياسة الاقليمية. وقد عبرت عن ذلك المواقف الاردنية تجاه الضفة الغربية وسورية ولبنان. وفي مقابل كل هذا، ألححت التصريحات الاردنية بين حين وآخر الى استمرار جدوى مشروع المملكة العربية المتحدة وحق الاردن بتمثيل الفلسطينيين جزئياً^(٢٠٦).

وفي هذه الاثناء، تبنت الحكومة الاردنية عدداً من المواقف داخل الضفة الغربية. وتابعت دعمها بحذر وتشجيعها لمؤيديها التقليديين، وذلك نظراً الى النمو السريع للمشاعر المؤيدة لمنظمة التحرير. واضطرت في النهاية الى دعم (م.ت.ف) هناك عملياً، بعد تحول الهيئات المعروفة بتأييدها للمنظمة (من سياسية واجتماعية ونقابية) الى قوى رئيسية في الاراضي المحتلة. وقد قوي هذا الاتجاه عام ١٩٧٦، حين فاز المرشحون المؤيدون لمنظمة التحرير بجميع المقاعد (سوى واحد) في جولة الانتخابات البلدية الثانية (والاخيرة حتى الآن) التي جرت في ظل الاحتلال الاسرائيلي^(٢٠٧). ولجأ الملك حسين، ازاء هذا التطور، الى حل مجلس النواب والغاء حصة الضفة الغربية من مقاعده. كما اتخذت الحكومة الاردنية عدة اجراءات أثرت على معيشة وتحرك سكان الضفة الغربية، وكان أحدها اقرار التجنيد الالزامي الذي شمل شباب الضفة. وقد اضيف بند خاص الى قرار التجنيد يعفى بموجبه أبناء الضفة الغربية من خدمة العلم، لكن فقط بشروط تحدد قدرتهم على العيش والعمل في الضفة الشرقية.

وتحرك الاردن كذلك لاستغلال مأزق (م.ت.ف) خلال الحرب الاهلية اللبنانية في ١٩٧٥ - ١٩٧٦. فمن جهة، قدمت الحكومة الدعم المادي

بطريقة غير علنية للفتات اللبنانية المعارضة لوجود المقاومة بينما قامت علناً، من الجهة الاخرى، بتأييد السياسة السورية في لبنان. وكانت الفتة اللبنانية التي تلقت الجزء الاكبر من الدعم الاردني هي حزب الوطنيين الاحرار بقيادة رئيس الجمهورية الاسبق كميل شمعون والمليشيات التابعة له والمعروفة باسم «النمور»^(٣٨). ثم قام الجيش الاردني، عند انتهاء الحرب الاهلية، بتزويد الجيش اللبناني، بعد اعادة تشكيله، بدعم تسليحي ولوجستي، بما في ذلك مدّة بعدد من الدبابات والمصفحات^(٣٩). وجاء الدعم الاردني للسياسة السورية في اعلان الملك حسين تأييد مشروع «الوثيقة الدستورية» الذي تبنته دمشق كاساس لتسوية الازمة اللبنانية سياسياً في مطلع ١٩٧٦، ولاحقاً في تأييد القرار السوري بالتدخل عسكرياً في الحرب في ربيع وصيف العام نفسه^(٤٠). لكن الاردن لم يتمكن، رغم كل تأييده لسورية ورغم الضغوط السورية الشديدة، من حضور القمة العربية المصغرة المنعقدة في الرياض، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦، والتي حضرتها (م.ت.ف.)، اضافة الى لبنان وسورية ومصر والعربية السعودية والكويت^(٤١).

وقد سادت اجواء «التضامن» في الساحة السياسية الاقليمية العربية عام ١٩٧٧، مما وفر لمنظمة التحرير «غطاء» عربياً اقوى. وعمل الملك حسين على تحسين علاقاته العربية، فالتقى ياسر عرفات خلال مؤتمر القمة العربية في القاهرة في آذار (مارس) ١٩٧٧، وهو اللقاء الاول للرجلين منذ انتهاء الحرب الاهلية الاردنية عام ١٩٧١، ثم التقيا ثانية خلال القمة العربية - الافريقية في ٨ آذار (مارس)^(٤٢). وذهب الملك الى ابعد من ذلك في آذار (مارس) ١٩٧٨، حين مدح الغدائيين الفلسطينيين علناً لموقفهم «الشجاع» في مواجهة الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان - علماً ان ذلك لم يمنع اجهزة الامن الداخلي الاردنية من ملاحقة او اعتقال مئات الشبان الذين حاولوا التطوع في (م.ت.ف.)^(٤٣). كما انعكس التضامن العربي قبل ذلك، أي في ١٩٧٧، بالاتصالات الدبلوماسية العربية المنسقة مع الغرب، فاستفادت (م.ت.ف.) من ذلك بتوسيع علاقاتها الدولية وكسب المزيد من الاعتراف بدورها من جانب اطراف دولية رئيسية مثل الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية وبعض الهيئات الدولية. وقد بلغ هذا الاتجاه اوجه في البيان الاميركي -

السوفياتي الصادر في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧، والذي نادى بتحقيق سلام شامل يضمن الحقوق الفلسطينية. غير ان صورة التضامن العربي هذه تغيرت كلياً حين أعلن السادات عن نيته زيارة القدس، فكان لهذا الحدث وللتوقيع على اتفاقيات «كامب دافيد» للصلح المصري - للاسرائيلي المنفرد في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ الاثر الكبير على مسار العلاقات الاردنية - الفلسطينية.

- التعاون (١٩٧٨ - ١٩٨٢):

اذا كان لقاء الملك حسين وياسر عرفات في العام ١٩٧٧ قد جاء كخطوة مبكرة لتحسين علاقات الجانبين، فان مبادرة السادات ساهمت في دفع عجلة التحسن بسرعة وقوة اكبر. وقد ظهر المثال الاول على ذلك خلال مؤتمر القمة العربية الطارئة التي انعقدت في بغداد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ بهدف الخروج بموقف عربي جماعي موحد تجاه مصر. فخصصت القمة، كجزء من استراتيجيتها المضادة، مبلغ ١٠٠ مليون دولار لصندوق يديره الاردن و(م.ت.ف) مشتركيين (رغم التحفظات الشديدة التي أبدتها (م.ت.ف) حيال هذا الترتيب) لدعم سكان الاراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصادياً ومعيشياً^(٢١٤). وشكل وزراء اردنيون واعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة «فتح» لجنة مشتركة اردنية - فلسطينية مقرها عمان لادارة الصندوق، مما جعل العلاقة بين الطرفين مؤسسية ومنظمة للمرة الاولى، وعاد قادة (م.ت.ف) الى العاصمة الاردنية للمرة الاولى منذ ١٩٧١. كما عقدت اجتماعات على مستوى رفيع، بين الملك وعرفات، بموازاة ذلك الاطار «الوزاري». فتم اللقاءان الاولان قرب الحدود الاردنية - السورية وكانت تلك زيارة عرفات الاولى للاراضي الاردنية منذ (١٩٧١) في آذار (مارس) و٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩^(٢١٥). ثم كرر عرفات زيارته واطال مدتها، كما زار عمان للمرة الاولى، خلال السنوات التالية^(٢١٦). وعبرت الحكومة الاردنية تعبيراً أوضح عن مدى تحسن العلاقات في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، حين أعلن رئيس الوزراء عبد الحميد شرف تعهد حكومته بالتعاون مع (م.ت.ف)^(٢١٧). وازدادت ايضاً مصلحة كل من الجانبين في الحفاظ على العلاقات وفي

تحسينها، كلما تعمقت تلك الروابط. وعلى سبيل المثال، رأى العرش الاردني ان القرار العربي بدعم التعاون الاردني - الفلسطيني تضمن اقرارا عربيا بدور الاردن وبالتالي بحصته في الضفة الغربية. كما تمتع الاردن بإمكانية توجيه بعض الاموال العربية نحو المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي قدمها الى مناصريه في الاراضي المحتلة، علما ان كافة المساعدات كانت تحتاج الى الموافقة المشتركة^(٢١٨). اما على الصعيد الداخلي، فقد ادى تحسن علاقات الحكومة بمنظمة التحرير الى تحسين علاقات العرش بالجالية الفلسطينية وضمن ذلك الى حد بعيد امتناع (م.ت.ف) عن مهاجمة اسرائيل عبر الاراضي الاردنية. واخيرا، فقد ساعد الاتصال بمنظمة التحرير الاردن على تجنب بعض الفوضى والاستقطاب المحوري اللذين سادا المنطقة العربية.

الا ان التعاون لم يعن التنسيق، وخصوصا في مجالي السياسة الخارجية (العربية والدولية) وكيفية حل القضية الفلسطينية. فقد احتفظ الاردن، اولاً، بموقفه المؤيد للغرب اساساً، علما ان علاقته بالاتحاد السوفياتي كانت ودية نسبياً. كما اعتمد الاردن و(م.ت.ف) مواقف متناقضة تماماً تجاه الثورة الايرانية التي قامت في اواخر السبعينات، وتجاه التدخل السوفياتي في افغانستان. وكان الاردن قد رفض سابقاً، الانضمام لجبهة الصمود والتصدي التي تزعمتها سورية عملياً، وامتنع عن قطع علاقاته الدبلوماسية بمصر بعد عقد صلحها المنفرد مع اسرائيل. وثانياً، لم يتبن الاردن و(م.ت.ف) الموقف ذاته حيال تسوية القضية الفلسطينية - فقد وافق الطرفان على مبدأ التفاوض والحل السلمي، لكن (م.ت.ف) رفضت القبول بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كأساس صالح للمباحثات (لأنه عالج النزاع كمسألة لاجئين فقط ولم يذكر الحقوق الوطنية الفلسطينية)، بينما كان الاردن قد وافق على القرار ذاته فور صدوره عام ١٩٦٧. وكذلك، اجمعت (م.ت.ف) عن التصريح، علناً، بانها مستعدة للاعتراف باسرائيل كجزء من التسوية، على عكس الموقف المعلن للمسؤولين الاردنيين والملك حسين نفسه.

ولم تؤد هذه الخلافات الى نزاع علني، وخصوصاً انه وجدت عناصر للاتفاق في المجالات ذاتها. فقد نادى الطرفان، على سبيل المثال، بعقد مؤتمر سلام دولي يحضره الاتحاد السوفياتي، كما ايداً مشروع السلام

المعروفين «بمشروع فهد» و«مشروع بريجنيف» (علماء ان (م.ت.ف) لم تتمكن من اعلان تأييدها لاقتراح الملك فهد بسبب الضغوط الشديدة التي مارستها الحكومة السورية عليها). وقد ساعد وجود هذا الحد الأدنى من اللقاء في الرؤية، ومعه المصالح المشتركة السياسية والمالية للطرفين، في الإبقاء على علاقة عمل سليمة نسبياً. وجاء تعبير حي عن ذلك عدم تأثر العلاقات الأردنية - الفلسطينية سلبياً رغم مقاطعة (م.ت.ف) لمؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي انعقد في عمان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، تحت التهديد السوري. كما ظل الأردن يدعم (م.ت.ف) في المحافل الدولية، وأصر المسؤولون الأردنيون، في جلساتهم العامة والخاصة، على وجوب اشراك (م.ت.ف) في أية عملية سلمية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، وعلى ضرورة انشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية^(٢١٩).

– التنسيق (١٩٨٢ – ١٩٨٦):

إذا كانت العلاقات بين الأردن و(م.ت.ف) قد احتاجت الى حدث ضخم يكون كفيلاً بتدشين مرحلة جديدة فيها، فإن ذلك الحدث كان الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف العام ١٩٨٢، والذي انتهى الى تفكيك القاعدة الفلسطينية المستقلة الرئيسية هناك وترحيل قيادتها. وقد ساهمت الحرب في لبنان والنتائج التي آلت اليها على الصعيد الفلسطيني في إعادة الأردن الى وسط المسرح الاقليمي، كما انها دفعت الى بذل جهد جاد لصياغة سياسة مشتركة مع (م.ت.ف) من أجل ايجاد طريقة ناجعة لحل القضية الفلسطينية. وقد تمثل احد الدوافع الرئيسية للتحويل الأردني، في حقبة ما بعد حرب ١٩٨٢، بخطة وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك، أرييل شارون، والتي اعتبرت ان الأردن هو الوطن الفلسطيني البديل^(٢٢٠). فاستعجل الملك حسين عملية البحث عن حل للصراع، خصوصاً وأنه واجه حملة اعلامية نظمتها جماعات اسرائيلية وصهيونية في انحاء مختلفة من العالم تحت شعار «الأردن هو فلسطين»^(٢٢١) وقد ادى قلق الملك به الى السعي نحو تعميق التعاون مع (م.ت.ف)، نظراً الى كونها المحادث الفلسطيني بلا منازع والى تمتعها بتأييد عام في الاراضي المحتلة، وهو تأييد كان سيحتاجه أي مفاوض يدعي التحدث باسم هذه

الأراضي. وقد عادت السياسة الأردنية الجديدة أيضا إلى الخوف الضمني من عملية «تجذير» جديدة للأكثرية الفلسطينية في المملكة، نتيجة لهزيمة (م.ت.ف) عسكريا في لبنان^(٢٢٢).

غير أن الحاجة المشتركة لم تعن اتفاق الأردن و(م.ت.ف) على جميع النقاط. بل أدى فشل عرفات، في النهاية إلى اقناع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة «فتح» بتبني مسودة الاتفاق الذي كان قد صاغه مع الملك في ربيع ١٩٨٢، وإلى قيام الثاني بتجميد المباحثات المشتركة في ١٠ نيسان (أبريل). وقد أدى القرار الأردني إلى فتور في العلاقات، دون أن يتعكس ذلك بعودة إلى حالة المنافسة أو الخصومة بين الطرفين. وإعاد الملك حسين، في هذه الفترة مجلس النواب إلى العمل وأقر مناصفة عضويته بين الأردنيين والفلسطينيين، كما أكد استمرار اهتمامه بشؤون الضفة الغربية وعدم تخليه عن سكانها، علما أنه ترك لمنظمة التحرير مهمة العثور على «طرق ووسائل مؤاتية يتمكنون من خلالها من انقاذ أنفسهم وأرضهم وتحقيق أهدافهم المعلنة بالطريقة التي يرونها مناسبة»^(٢٢٣). لكن فشل الأردن في العثور على أي مخرج، في وجه اللامبالاة الأميركية والرفض الإسرائيلي، دفعه إلى تجديد الاتصالات بمنظمة التحرير. وكانت (م.ت.ف) من جهتها مستعدة لمواصلة الحوار بعد الانشقاق الذي تعرضت له خلال ١٩٨٣. وقد كان «الحرب الأهلية» الفلسطينية، التي انتهت برحيل عرفات ومقاتليه عن مدينة طرابلس اللبنانية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣، وبالتالي، زوال قدرة الضغط السورية المباشرة على (م.ت.ف)، الأثر الكبير في تغيير مواقف الجانب الفلسطيني، وفي زيادة هامش مناوئته. فتجددت المحادثات الهادئة وغير العلنية خلال ١٩٨٤، حتى جاء عقد المجلس الوطني الفلسطيني بدورته السابعة عشر في عمان في تشرين الأول (أكتوبر)، وموافقته على صيغة التعاون الأردني - الفلسطيني، ليتيح لعرفات أن يسير قدما في مباحثاته مع الملك حسين. فكان أن وقع الطرفان على «اتفاق عمان» في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، و دشنا بذلك مرحلة من الجهد الدبلوماسي المشترك والتشاور الوثيق، بعد نجاحهما في الاتفاق على الكثير من النقاط المستعصية بخصوص التمثيل أثناء المفاوضات السلمية ومستقبل العلاقات بين الأردن وبين أية دولة فلسطينية قد تقوم مستقبلا.

وقد تمثلت أهم جوانب التقارب في وجهات النظر الأردنية والفلسطينية بثلاث مسائل، هي: تشكيل وفد مشترك للمفاوضات، ربما ضم فلسطينيين ليسوا أعضاء في (م.ت.ف) رسمياً، والتفاوض على أسس تشمل القرار ٢٤٢ و«خطة ريغان» التي كان الرئيس الأميركي قد أعلنها في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وتبني نمط كوندراي للتعايش بين المملكة الأردنية والدولة الفلسطينية المستقبلية. وقد استخدمت (م.ت.ف) الحكومة الأردنية كقناة اتصال بالإدارة الأميركية لتقديم أسماء المشاركين المحتملين عن الجانب الفلسطيني في الوفد المشترك ولطرح مبادئ التفاوض. وفي المقابل، فقد استمر التمايز في موقف الطرفين الأردني والفلسطيني، وخصوصاً مع تردد (م.ت.ف) بتوكيل الملك حسين متحدثاً عنها وبقبول خطة ريغان والقرار ٢٤٢ أساساً صالحاً للتسوية، وبشكل صريح وعلني، لكن الأرضية المشتركة للتعاون كانت موجودة نتيجة لموافقة (م.ت.ف) على مبدأ التفاوض وقناعة الملك حسين بأن تنازلاتها كافية لتحقيق التقدم في المفاوضات. غير أن هذا الجهد المشترك عاد وتعثر من جديد أمام الرفض الأميركي والإسرائيلي، وأمام الضغوط السورية، وتدهور الموقف العربي الإقليمي عموماً، واستمرار الخلافات الفلسطينية الداخلية خصوصاً. وقد انعكست هذه الحالة بجمود الاتصالات الدبلوماسية الأردنية - الفلسطينية في النصف الثاني من العام ١٩٨٥، ثم في تراجع المكانة الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد سلسلة من العمليات الإرهابية الخارجية التي حملت المنظمة المسؤولية عنها، كما دل على ذلك ضعف الاحتجاجات على القارة الإسرائيلية على مقر (م.ت.ف) في تونس في تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه.

عودة الصراع

في مطلع العام ١٩٨٦، تبني الملك حسين ما يمكن اعتباره بمثابة سياسة جديدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وهي سياسة اتسمت دون شك بطابعها السلبي مقارنة بالمرحلة التي أعقبت غزو لبنان مباشرة. وقد نتج ذلك عن تراجع فرص النجاح للمسعى السلمي الأردني - الفلسطيني المشترك، وتعزز الشعور بأن المنظمة لن تكون قادرة على

يم تتنازلات اضافية او على تنظيم وضعها الداخلي واستعادة عاقبتها. ظهرت المبادرة الاولى في هذا الاتجاه يوم ١٩ شباط (فبراير)، حين ن الملك انتهاء العمل باتفاق عمان، واضعا اللوم الكامل لفشل صالات الدبلوماسية بالولايات المتحدة ولتراجع الامل باستعادة مفة الغربية على عاتق (م.ت.ف). وجاء رد المنظمة على خطوة الملك ن صادر عن لجننتها التنفيذية، حين نفت هذه الاخيرة انها لعبت دورا بيا في الاتصالات الدبلوماسية بل واستغربت موقف الملك نظرا الى فته الشخصية بحقائق الامور - لكن البيان لم يتجاوز حد التعبير عن سق، اذ شدد على الامل باستمرار التعاون والتزام المنظمة بمبادئ نفاق المشترك^(٢٢٤). وقد اذيع البيان الفلسطيني عبر أجهزة الاعلام سمية الاردنية، مما عكس نوعا من الليونة في الموقف الاردني، وهي نة كانت ناجمة بدورها عن حدة المواقف المؤيدة للمنظمة في الاراضي متلة والى استياء الراي العام الفلسطيني في الضفة الشرقية كذلك^(٢٢٥). بل لقد اُشيع لاحقا بأن برقيات التأييد التي جاءت الى القصر الملكي داخل الضفة الشرقية ومن بعض الشخصيات المجهولة في الضفة سربية كانت مفتعلة وهزيلة الى حد انها اخرجت الملك، ودفعته في تيجة الى تغيير وزير شؤون الوطن المحتل، والى طرح وصياغة ياسات جديدة موجهة الى سكان المناطق المحتلة^(٢٢٦).

وفي هذه الاثناء، راوحت العلاقة الاردنية - الفلسطينية مكانها عباب عدة دون تغير جديد واضح، علما ان عدة مكاتب فلسطينية تم لاقها، لكن دون المساس بمكاتب «فتح» الاساسية ولا بوجود الكوادر قادة الفلسطينيين. وانعكس جمود المواقف ايضا باعتدال لهجة حافة (م.ت.ف) التي امتنعت عن انتقاد الاردن مباشرة، رغم التخوف اوضح من مغازي تحسن العلاقات الاردنية - السورية والذي تزامن تدهور علاقات الاردن بالمنظمة. ثم جاءت خطوة تصعيدية اردنية، ين استغل احد اعضاء قيادة «فتح»، وهو الضابط السابق في الجيش اردني العقيد عطا الله عطا الله (ابو الزعيم) دعم السلطات الاردنية ملن عن «حركة تصحيحية» في «فتح». ورافق ذلك وقف نشاط ضابط رقباط الفلسطيني العامل بين (م.ت.ف) والجهزة الاردنية المختصة، شديد الرقابة على انتقال اعضاء ومناصري (م.ت.ف) من والى المملكة.

هذا، والتقى وسط هذه الاجواء الملك حسين والرئيس السوري حافظ الاسد، مما زاد التخوف الفلسطيني من بروز خطة مقصودة لضعاف (م.ت.ف) تتقاطع مع السياسة السورية^(٢٢٧). واخيرا، انتهى هذا المسلسل حين طلبت السلطات الاردنية من نائب عرفات، خليل الوزير (ابو جهاد)، الرحيل عن عمان، واغلقت المكاتب المتبقية هناك لحركة «فتح». واكد الاعلان الاردني ان هذا التصرف كان بمثابة الرد على البيان الذي كان قد اصدره المجلس الثوري لحركة «فتح» قبل اسبوعين تقريبا والذي اعترض على حل اتفاق عمان، علما ان صدور البيان لم يثر الاحتجاج الاردني في حينه. كما صرح الملك نفسه لاحقا بان الخطوة الاردنية ارتبطت ايضا بنشاطات تنظيمية غير مشروعة قامت بها «فتح» في البلاد، والمخ الى تورط (م.ت.ف) في الاضطرابات الطلابية الدامية التي جرت في جامعة اليرموك في مدينة إربد بالتعاون مع الشيوعيين والاسلاميين الاصوليين^(٢٢٨).

اقتصرت الوجود الرسمي الفلسطيني في عمان خلال اواسط العام ١٩٨٦، اذن، على ممثلية (م.ت.ف) ومقر المجلس الوطني الفلسطيني وكتيبة جيش التحرير الفلسطيني ومكتب الشؤون الاجتماعية - تماما كما كانت الحال عام ١٩٧١ بعد طرد حركة المقاومة (باستثناء زيادة مبنى المجلس الوطني الجديد) - فيما اغلقت كافة المؤسسات والمكاتب الاخرى. وتهيأ المسرح لمرحلة جديدة ظهرت علاماتها الاولى على الفور. فقد اكدت مصادر غربية ان الملك حسين تقدم من العربية السعودية طالبا منها قطع المساعدة المالية عن (م.ت.ف) ومن العراق طالبا منه قطع الدعم السياسي، بهدف تقويض مكانتها الاقليمية والفلسطينية^(٢٢٩). غير ان ما اثار ارتياح وقلق (م.ت.ف) حقيقة كان الاعلان الاردني عن تنظيم مشروع دعم اقتصادي منفرد للضفة الغربية تبلغ قيمته المرتقبة ١,٢ مليار دولار على امتداد فترة خمس سنوات. وقد رافق ذلك فتح فرع لمصرف اردني في نابلس وفتح اعتمادات قرضية بقيمة ٤ ملايين دولار على الفور، اضافة الى عقد الاجتماعات بمندوبين اميركيين وممثلين عن صندوق النقد الدولي لتأمين الدعم المالي للمشروع^(٢٣٠). وكانت العبرة الواضحة هي ان الاردن يسعى الى استعادة دوره الخاص في الضفة الغربية من خلال دعم ومكافأة مناصريه اقتصاديا، بهدف اكتساب

التأييد السياسي والحلول مكان (م.ت.ف) هناك، وهو أمر لا يمكن أن يتم دون موافقة اسرائيلية ضمنية، نظرا الى سيطرة سلطات الاحتلال على حركة المال والتجارة من وإلى الضفة الغربية. ولا يزال المسؤولون الاردنيون يؤكدون علانية على الالتزام بمكانة (م.ت.ف) ووحداية تمثيلها، بل ويبدو ان الاردن يفضل استمرار تحمل (م.ت.ف) للمسؤولية العلنية عن القضية الفلسطينية ومتاعبها، فيما يتحرر هو للبحث عن ترتيباته الخاصة في المنطقة التي تهمة. لكن هدف الاجراءات الاردنية بالتخطيط لانقاذ الضفة الغربية اقتصاديا في غياب (م.ت.ف) ويوقف العمل باللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود، هو عزل (م.ت.ف) عمليا عن مجريات الامور^(٢٢١).

الا ان الكلمة الاخيرة التي تقال عن تطورات العلاقة الاردنية - الفلسطينية منذ شباط (فبراير) ١٩٨٦، وعن مستقبلها في الامد المنظور، تتلخص في التأكيد بأن الملك حسين قد دخل مغامرة لا يضمن نتائجها، وإن كانت (م.ت.ف) عاجزة نسبيا عن قلب الموازين. فمن جهة، لم تقدم الدول العربية المناخ الاقليمي المناسب لتحرك الاردن منفردا او لعزل (م.ت.ف) اذ فشلت الاتصالات الاردنية بالعراق لحمله على عزل (م.ت.ف) او على الاقتراب من سورية، مما قيد حرية المناورة الاردنية وقلص حمايتها الاقليمية. كما استمر الدعم السعودي للمعتظمة، رغم استمرار الفتور النسبي بين الطرفين. وربما كان الهم من ذلك تراجع العلاقة الاردنية - المصرية بموازاة تحسن العلاقة الاردنية - السورية، وحدوث الزيارة المفاجئة التي قام بها رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك شمعون بيريز الى المغرب، مما أوحى باطلاع الاردن بمبادرة سرية وبإحراج الملك حسين^(٢٢٢). وقد عزز من ارتباك المبادرة الاردنية الجديدة امتناع الادارة الاميركية عن تقديم أية تنازلات الى الملك خلال زيارته الى واشنطن في تموز (يوليو)، وتتردد الاجهزة الاميركية والدولية في توفير المبالغ المطلوبة لانجاح مشروع التنمية الاردني للضفة الغربية.

أما من الجهة الاخرى فقد اثارت خطوات الملك والحكومة الاردنية المتعاقبة غيظ ومخاوف الفلسطينيين في كل مكان، وخصوصا في الضفتين الشرقية والغربية على حد سواء. وحصل ذلك ليس للأسباب الواضحة فحسب، اي محاولة إضعاف (م.ت.ف) وإلغاء دورها، بل وبسبب

الشعور بأن العرش الأردني قد فُجر الصراع مع (م.ت.ف) بدون مبرر حقيقي وفي وقت غير مناسب، وكأنه يقصد إضعاف الفلسطينيين كمجموعة سياسية وسكانية^(٢٣٧). وقد عزز هذا الشعور قرار ادخال الوحدات العسكرية الاردنية الى حرم جامعة اليرموك في ايار (مايو)، مما أدى الى قتل وجرح واعتقال العشرات من الفلسطينيين المحليين وأبناء الضفة الغربية، حيث بدا وكأن العملية كانت تهدف أساسا الى تأديب وتنبيه الجالية الفلسطينية، او على الأقل الى إظهار عدم الاهتمام بآرائها ومصالحها. لكن يبقى السؤال، اذا لم تكن ثمة اسباب موجبة تدفع الاردن الى التحرك ضد (م.ت.ف) او الجالية الفلسطينية، فلماذا هذا التفجير ولماذا مهاجمة الطرف الوحيد الذي لا يهدد الاردن بل والذي يساعد في تنفيس المشاعر الفلسطينية على المستوى الجماهيري؟

قد توجد ملامح الاجابة على هذا السؤال في جانب ثالث أثارتها الاجراءات الاردنية، الا وهو التناقضات الداخلية في مجتمع الضفة الشرقية وخصوصا الطرف الشرق اردني فيه. فقد أدت خطط التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والازدهار الناجم عن تدفق اموال النفط وعائدات العمال المهاجرين وانتقال الرساميل من بيروت، وما رافق ذلك من نزوح استهلاكي وصفقات عقارية، الى إضعاف الروابط العشائرية وإلى زيادة الطموحات الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي السياسية للأسرة الشرق اردنية^(٢٣٨). كما زادت مشاعر المنافسة والغيرة بين الشرق اردنيين الذين يعانون من ارتباطهم في القطاع العام وبين الفلسطينيين المتمتعين بفوائد موقعهم المتميز في القطاع الخاص، من حدة الصراع الداخلي الخفي. فجاءت عودة الصراع بين العرش الهاشمي و(م.ت.ف) انعكاسا للتناقض الاجتماعي، أو بالأحرى كوسيلة تهرب منه. وقد أدى شعور العرش أيضا باستحالة إيجاد حل قريب للقضية الفلسطينية ولوضع الضفة الغربية به الى محاولة حسم العلاقة مع الفلسطينيين، شعبا ومنظمة، قبل ان يفلت زمام الامور وتنشأ الذرائع لاسرائيل كي تتدخل مباشرة في الاردن، وتحرك اهل المناطق المحتلة نحوه. وظهرت الدلائل على هذه الخلفية في قيام عدد من الشخصيات السياسية الاردنية، بزعامة رئيس الوزراء السابق احمد عبيدات، بتوجيه رسالة الى الرئيس المصري حسني مبارك يحتجون فيها على لقائه ببيريز^(٢٣٩). وقد عارض هؤلاء

وغيرهم في مناسبات عدة استعداد (م.ت.ف) او الدخول بقرتيبات خاصة مع اسرائيل، او اية اجراءات تؤدي الى التوطين الدائم للفلسطينيين في الضفة الشرقية. وكان الرد المباشر على ذلك إقالة عبيدات من منصبه في مجلس النواب وكبت الموضوع برمته في الصحافة المحلية. واذ تدل هذه الامور على شيء، فهي تشير الى وجود تناقض حاد في وجهات النظر بين مستشاري الملك وأعضاء الحكومة الحالية وبين اركان اخرى في المؤسسة السياسية الاردنية، والى تملل متنامي لدى الشرق اردنيين حيال طريقة ادارة العرش للعلاقة بالفلسطينيين وبمنظمتهم وبقضيتهم^(٢٢٦). واذا كانت السياسة الحكومية في الاردن مرشحة للاستمرار كما هي، متجاهلة (م.ت.ف) عمليا، فإن التوتر مرشح للازدياد بدوره في علاقات النظام بالاسرتين الفلسطينية والشرق اردنية على حد سواء، وذلك في وقت لا يملك فيه العرش على الأرجح عناصر النفوذ الاقليمي السياسي - الاستراتيجي والقوة المالية - الاقتصادية الضرورية لضمان نجاح رهاناته وخططه وطموحاته المستقبلية.

المراجع والهوامش

- ١ - لا تناقش هذه الدراسة علاقة الأردن بفلسطين بحد ذاتها ولا بالقضية الفلسطينية أو وضع الضفة الغربية، بل علاقته بالفلسطينيين كعنصر داخلي وعنصر خارجي.
- ٢ - يقدم محمد المحافظة مسحا للعلاقات بين شرق الأردن وفلسطين في عهد الانتداب. انظر: العلاقات الأردنية - الفلسطينية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ١٩٣٩ - ١٩٥١، عمان: دار الفرقان ودار عمان، ١٩٨٣.
- ٣ - حول هذه القبائل وانتمائها السكانية والاجتماعية - الاقتصادية، انظر مصطفى الدباغ، القبائل العربية في فلسطين، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢. انظر ايضا شرح تفصيلي للقراية بين العشائر الشرق أردنية والفلسطينية في محمد المحافظة، مصدر سابق، الجدول رقم ٢، ص ٣٣٤ - ٣٣٩. انظر ايضا خارطة الهجرة الموسمية للرحل في: Raphael Patai, The Kingdom of Jordan, Princeton: Princeton University Press
- ٤ - قدر احد الباحثين عددهم بحوالي ٣٠,٠٠٠ من اصل قوة عملة تبلغ ٦٠ - ٧٥ الف. انظر جميل هلال، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨ - ١٩٧٤)، بيروت: مركز الأبحاث - م.ت.ف. ١٩٧٥، ص ٢٧.
- ٥ -
- R.T. Antoun, Arab Village: A Social Structural Study of a Transjordanian Peasant Community, Bloomington: Indiana University Press, 1972, p. 27.
- P.J. Vatikiotis, Arab and Regional Politics in the Middle East, London: Croom and Helm, 1964, p. 81
- ٦ -
- ٧ - انظر الوصف في: Brig S.A. al-Edroos, The Hashemite Arab Army, 1907-1978, Amman: The Amman Publishing Committee, 1980.
- وحول استراتيجيات الاقتناع والأرقام التي اتبعتها الملك عبد الله، انظر فاتيكوتيس، الذي يقول ان الملك حكم القبائل من خلال المصالحة والتهنئة
- Conflict in the Middle East, London: George Allen & Unwin, 1971, p.77
- ٨ - حول قوة حرس الحدود، انظر: Colin Barnes, The Trans-Jordanian Frontier Force
- وايضاً يوسف رجب الرضيحي، ثورة ١٩٣٦ في فلسطين: دراسة عسكرية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣، ص ٨٤ و ٩٨ - ٩٩
- ٩ - على المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (١٩٢١ - ١٩٥٧)، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣، ص ١٤٧ - ١٤٨
- ١٠ - فاتيكوتيس، مصدر سابق (١٩٧١)، ص ٦٠
- ١١ - Alan R. Taylor, The Arab Balance of Power, New York: Syracuse University Press, 1962, p. 25.
- ١٢ - توجد رواية عربية لسير المعارك في: الأبروس، مصدر سابق، ورواية غربية في: T.N. Dupuy, Elahva Victory: The Arab Israeli Wars, 1947-1974, London: Macdonald & Jane's, 1978
- والرواية الإسرائيلية الرسمية في: حرب فلسطين، ١٩٤٧ - ١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤ (الترجمة العربية). وقد ساعدت القوة العراقية الفيلق العربي على الاحتفاظ بجزءه الشمالي من الضفة الغربية.

- 13- Rosemary Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries*, London: Zed Press, 1979, p.98
- 14- يؤكد محمد المحافظة، مصدر سابق، ص ٢٩٦، أنه وجد ٦٥٩، ٤٢٣ شخصاً في الضفة الشرقية عام ١٩٤٦، لكن تشير غالبية المصادر الأخرى إلى وجود عدد أقل من ذلك. انظر مثلاً:
- Francois Rivier, *Croissance Industrielle, dans une Economie Assistée: Le Cas Jordanien*, Beirut: CERMOC, 1980, p. 8.
- 15- قانون الإدارة العامة رقم ١٧، الجريدة الرسمية، العدد ٩٧٥، ١٦ آذار (مارس) ١٩٤٩.
- 16- الجريدة الرسمية، العدد ١٠٠٣، ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩
- 17- الجريدة الرسمية، العدد ١٠٠٤، ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩. وكانت خطوة قد اتخذت نحو منح المواطنين في ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨، حين صدر قانون الجوازات رقم ١/١٩٤٨، مما أتاح للحكم العسكريين الأردنيين في الضفة الغربية ولديهم دائرة الجوازات في عمان إصدار وثائق سفر صالحة لسنة واحدة للفلسطينيين المتنقلين بين الضفتين. الجريدة الرسمية، العدد ٩٦٣، ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨
- 18- حول تركيب البرلمان الجديد، انظر ماضي وموسى، تاريخ الأردن، عمان، ص ٥٤٠. يوجد نص قرار الوحدة في مذكرات الملك عبد الله بن حسين، الأثر الكاملة، عمان، ص ٢٤٩.
- 19- ماضي وموسى، مصدر سابق، ص ٥٤٠
- 20- المجاميع للضفتين من هلال، مصدر سابق، ص ٨٣
- 21- Mordechai Nisan, in Elazar, D.S. (ed), *Judea, Samaria, and Gaza: Views on the Present and Future*, Washington and London: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1982, p. 106.
- وهلال، مصدر سابق، ص ٨٢ - ٨٣، يرجع هلال، استناداً إلى الإحصاءات الرسمية وتوقعات معدلات النمو الطبيعية، أن إجمالي الهجرة من الضفة الغربية بلغت ١٦٩,٠٠٠ وبعض مؤلاء غادر الأردن كلياً. ويؤكد صحة هذه المقاربة بأحدث اقتصادي غربي:
- Michael Mazur, *Economic Growth and Development in Jordan*, London: Croom Helm, 1979, p.34, ff 14 and 15.
- ولقد أجرت دائرة الإحصاءات الأردنية تحليلاً مشابهاً. انظر تحليل الإحصاءات السكانية، التقرير الثالث، انظر أيضاً مازور، مصدر سابق، ص ٨٧.
- 22- مازور، مصدر سابق، ص ٨٧، نيسان، مصدر سابق، ص ١٩٥، يؤكد انتقال ٤٠٠,٠٠٠ شخص من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧.
- 23- لا يوجد تقدير دقيق لعدد الفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية قبل ١٩٤٨. لقد قويت الهجرة الفلسطينية بتشجيع من إقامة إمارة شرق الأردن وجاذبية عمان كمركز إداري واقتصادي، وإيضاً بسبب شدة الانتداب البريطاني وتصاعد الصراع مع اليهود في فلسطين وتنازع التقديرات غالباً بين ٤٠ و ٦٠ ألف شخص. ويمكن تخمين حجم الجالية الفلسطينية المقيمة انطلاقاً من القفزة السريعة في عدد سكان عمان، حيث توجه غالبية المهاجرين، إذ زاد عددهم من ٦,٤٠٠ عام ١٩٢١ إلى ٦٦,٠٠٠ عام ١٩٤٦. ولم تشكل الهجرة الريفيّة الشرق أردنية عنصراً هاماً في هذا النمو. الأرقام الأخيرة من محمد المحافظة، مصدر سابق، ص ٢٩٦. لم نحسب حساب الهجرة من الغرب إلى الشرق بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢، لكنها تبلغ على الأرجح حوالي ٣٠,٠٠٠ شخص، استناداً إلى استقالات النمو الطبيعي لكلا الضفتين، فمعنى ذلك التقدير أن الفلسطينيين في الضفة الشرقية عام ١٩٥٢ بلغوا ٢٠٠,٠٠٠، أي ٣٤,١ بالمائة من سكانها. ليصبح مجموعهم العام ٢٨٩,٤٤٢ نسمة، أي ٧٠,٩ بالمائة من سكان المملكة. ويكتسب ذلك التقدير المصداقية عند مقارنته بعدد الفلسطينيين الموجودين في الضفتين الشرقية والغربية عام ١٩٤٨، أي ٨٩٥,٠٠٠ شخص. انظر صايغ، مصدر سابق، ص ٩٩.

- ٢٤- هلال، مصدر سابق، ص ٢٠، هامش رقم ١٢، يذكر نسبة ٤٠ بالمئة، استناداً الى تقرير اولي اعلى
لعدد السكان الشرق اربيين.
- ٢٥- Statistical Bulletin, UNRWAP, May/June 1951, p. 17
- ٢٦- تتراوح تقديرات عدد سكان عمان، محمد المحافظة، مصدر سابق، ص ٢١٧، يذكر ٥٠,٠٠٠ لكن
يذكر ايضاً ٦٥,٧٥٤ في ١٩٤٦ (ص ٢٩٦). أما هلال، مصدر سابق، ص ٤٩، هامش رقم ٨، فيقدم
الرقم لعام ١٩٤٣. وقد اظهرت دراسة حكومية عام ١٩٦٠ ان ٣٠ بالمئة من سكان عمان ولدوا في
المناطق التي باتت تشكل اسرائيل. فلذا اضيف اليهم مهجرو الضفة الغربية والسكان القدامى
والجورجون بعد ١٩٤٨، ترتفع نسبة الفلسطينيين في عمان الى اكثر من ذلك بكثير.
- ٢٧- هلال، مصدر سابق، ص ٨٩.
- ٢٨- هلال، مصدر سابق، ص ٨٩، وايضاً ص ٨٩، هامش رقم ٢١.
- ٢٩- خصصت الحكومة الارضية ميزانية لعون اللاجئين.
- ٣٠- مازور، مصدر سابق، ص ٢٥ و ٢٣.
- ٣١- تم قبول الفلسطينيين في الجيش بعد قرار الضم عام ١٩٥٠، لكن ظل التشديد في التجنيد على غير
الفلسطينيين (وخاصة البدو)، كما يرجع احد الباحثين.
- Shaul Mishal, West Bank/East Bank: The Palestinians in Jordan, 1948-1967,
New Haven and London: Yale University Press, 1978.
- انظر.
- P.J. Vatikiotis, Politics and the Military in Jordan,
London Frank Cass, 1967, pp. 17, 26-29.
- وهو تجنيد النازحين في القوات المسلحة، انظر:
- Avi Pincov, The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-57, London:
Frank Cass, 1981, Chapter V.
- حول القطاعات الاخرى انظر، مازور، مصدر سابق، ص ٣٠ و ٣١
- ٣٢- إن اكبر مصرف في الاردين هو البنك العربي الذي أسسه عبد الحميد شومان في القدس ويلعب
الفلسطينيون دوراً مهماً في المؤسسات المالية والمصرفية الأردنية، استناداً الى عدة مقابلات مع
شخصيات بارزة في هذا القطاع
- ٣٣- مازور، مصدر سابق، ص ١٧. حول مهجرات المهاجرين ومستويات دخلهم، انظر هلال، مصدر
سابق، ص ١٠٠ و ١٢٩. ولترملحق صحيفة النهار التعموي (بيروت) في ١٢ كانون الثاني (يناير)
١٩٧٤ حجم هجرة الادمغة نحو أميركا الشمالية وحدها بـ ٩,٦٩٧ شخص في فترة ١٩٦٢ -
١٩٦٨.
- ٣٤- حسب هلال، مصدر سابق، ص ١٠٦، وصلت حصة الضفة الشرقية من الهجرة الى الخارج من ٢٠
بالمئة في الخمسينات الى ٦٠ بالمئة في الستينات.
- ٣٥- مازور، مصدر سابق، ص ٢٩ و ٣٠ - ٣١. هلال، مصدر سابق، ص ١٣٠.
- ٣٦- حددت الإحصاءات الرسمية عدد المهاجرين في ١٩٦١ بحوالي ٦٣,٠٠٠ شخص. منهم ٥٦ بالمئة
من الفلسطينيين اقتصادياً. ويؤكد مازور، مصدر سابق، ص ٩١، ان ٤٠,٠٠٠ شخص آخر كان قد
هاجر قبل حرب ١٩٦٧. لكن يشير طرح الإحصاءات لعدد الأردنيين الوافدين الى البلاد من عدد
المهاجرين بين ١٩٦١ و ١٩٦٧/١٩٦٦ الى بلوغ اجمالي التدفق الى الخارج ٣٠٠,٠٠٠ شخص.
ويشير تلك الى مقاسة ٣٧٥,٠٠٠ شخص من الأردن في فترة ١٩٥١ - ١٩٦٧. نصفهم بقروض العمل
او الدراسة ونصفهم من التابعين العائليين.
- ٣٧- نيسان، مصدر سابق، ص ١٩٥
- ٣٨- هكس ضم الفلسطينيين الى الادارات المدنية رغبة الملك عبد الله بتقوية الروابط بين قادة
الاضغلات، - ميشال، مصدر سابق، ص ٢٨.
- ٣٩- مازور، مصدر سابق، ص ٩.

الأردن والفلسطينيون

- ٤٠- هال، مصدر سابق، ص ١٣٣. ويطور مقالته في الفصل الثالث.
 - ٤١- بلاسكوف، مصدر سابق، ص ٣٦-٣٧.
 - ٤٢- رزمت غالبية أراضيها المزروعة أو القابلة للزراعة تحت الاحتلال الإسرائيلي.
 - ٤٣- كما يعتقد ميشال، مصدر سابق، ص ٢٢. ويناقش الباحث آخر اساليب أخرى لتأمين السيطرة لجأت إليها السلطات. انظر:
- Moshe Ma'oz, Palestinian Leadership on the West Bank:
The Changing Role of the Mayors under Jordan and Israel,
London: Frank Cass, 1984, Chapter 2.**
- ٤٤- علما ان مجموعة سكانية فردية حكمت البلاد، هي العائلة الهاشمية نفسها التي اعتبرها بعض شرق الأردنبيين عنصرا خارجيا. كما توجد جاليات صغيرة أخرى في الأردن، أبرزها الشركس/الشيشان.
 - ٤٥- مازور، مصدر سابق، ص ٨، يؤكد وجود فراخ كبير في التحديث فيما بين شرق الأردن وعرب فلسطين. فكان العرب الفلسطينيون أبناء مدن، مختلطين بالخارج. أو أكثر تعلما من عرب شرق الأردن.
 - ٤٦- محمد الحافظ، مصدر سابق، ص ٣٠٧-٣٠٨، وهو شرق أردني، يذكر نواحي التفوق الفلسطيني في المجالات التعليمية والسياسية والثقافية والطبية (كعدد الأطباء ونسبة موت الأطفال). ميشال، مصدر سابق، ص ٤-٥، يقيم مقارنة مشابهة. ويذكر بلاسكوف، مصدر سابق، ص ٣٥، الشعور بالغبن والاستياء. أما ان الفلسطينيين قد نكسوا السكان المحليين بنجاح للحصول على المواقع الاقتصادية والسياسية، فيؤكد:
- Charles D. Creemans, The Arabs and the World,
New York: 1963, p. 103**
- ٤٧- ميشال، مصدر سابق، ص ٢٨
 - ٤٨- ماعون، مصدر سابق، ص ٩-١٠
 - ٤٩- هذا هو رأي أحد أبناء عشيرة شرق أردنية هامة من منطقة إربد، هو سعيد الل، وهو وزير سابق وشقيق رئيس الوزراء السابق وصفي الل. انظر «الأردن وفلسطين»، عمان، دار الجليل، ١٩٨٤، ص ٢٧.
 - ٥٠- لدراسة تفصيلية للمساهمة السياسية الفلسطينية في الأردن، انظر بلاسكوف، مصدر سابق. وحول النشاط الحزبي في الضفة الغربية، انظر:
- Amnon Cohen, Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime,
1949-1967, Ithaca and London: Cornell University Press, 1982.**
- ٥١- ماعون، مصدر سابق، ص ٢٥، يؤكد ذلك بصورة غير مباشرة حين يكتب ان «أحد» التهديدات للشرعية السياسية جاء من الفلسطينيين المقيمين.
 - ٥٢- انظر فاتيكيوتيس، مصدر سابق (١٩٦٧) و
**Eliaser Beteri, Jordan, in Army officers
in Arab Politics and Society, Jerusalem: Israel Universities Press, 1988**
 - ٥٣- بلاسكوف، مصدر سابق، ص ٩٧، يذكر ان فلسطينيين كثيرين تجمعوا للخدمة العسكرية بسبب المعاش المنخفض، لكنهم لم يقبلوا على الجيش بسبب التمييز ضد سكان المدن والفلسطينيين (كما أكد قائده آنذاك الجنرال جون غلوب باشا).
 - ٥٤- ربما وصفت نسبتهم الى ٤٥ بالمئة في ١٩٦٧، لكنها لم تزد عن ١٥-٢٠ بالمئة حتى في وحدات المشاة (وكانت وحدات الدروع شرق أردنية/بدوية بالكامل تقريبا). انظر العقيد سعد سنبل، مشاهدات من معركة الكرامة، شؤون فلسطينية، العدد ٨، ص ٢٠٧
 - ٥٥- ميشال، مصدر سابق، ص ٦٣
 - ٥٦- مازور، مصدر سابق، ص ١١١
 - ٥٧- نيسن، مصدر سابق، ص ١٩٤، يكتب ان ضم الضفة الغربية اضاف السكان والارض والحكمة الى

- الأرباب. فليكيوتيس، مصدر سابق (١٩٦٧)، ص ١٠، يذكر أن ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني انضم إلى قوة العمل الأردنية في ١٩٤٨.
- ٥٨- سميج شبيب، د. ت. ف. - التطور وصراع الإرادات، شؤون فلسطينية، العدد ١٥٣/١٥٤، تشرين الثاني/كانون الأول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٥، ص ٣٠
- ٥٩- مناقشة حول السياسات العربية الإقليمية في هذه الفترة، انظر: Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Jamal 'Abd al-Nasir and His Rivals 1958-1970*, New York: Oxford University Press, 1978 (Third Edition) و تيلور، مصدر سابق.
- ٦٠- يعبر كين، مصدر سابق، ص ١١٥، عن هذا الرأي
- ٦١- يرى مراقب أن إنشاء م. ت. ف. كان طريقة العرب للهروب من مشكلة المياه. انظر: John Cooley, *The War Over Water, Foreign Policy, Washington, D.C. Winter 1983*, p. 15
- ٦٢- انظر رسالة تكليف وصفي التل رئيساً للوزراء، في «الوثائق العربية» ١٩٦٥، بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، لا تاريخ، ص ٦٠ - ٦٣. وشرح الملك زايه لاحقاً في رسالة إلى عبد الناصر في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٦، مؤكداً أن م. ت. ف. كانت ستبطل «الفراغ في الهيئات الدولية وتبقي القضية الفلسطينية حية في عقول الناس، وستنظم وتعبئ طائفة الفلسطينيين خارج الأردن»، «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٥/٤، ص ٢٣٩
- ٦٣- انظر روايات المواقف الأردنية في كوهين، مصدر سابق، وبلاسكوف، مصدر سابق.
- ٦٤- المادة ٢٤ من الميثاق القومي لمنظمة التحرير. النص في «الوثائق العربية» ١٩٦٤، ص ٨٠. وتم تعديل هذه المادة لاحقاً. انظر النص الكامل في: Richard Nyrop (ed), *Jordan: A Country Study, Washington, D.C.: The American University, 1980, Appendix D.*
- ٦٥- «من القمة إلى الهزيمة مع الملوك ورؤساء الدولة»، بيروت: دار العودة، ١٩٧١. انظر أيضاً عيسى الشخيري، «عشر سنوات من الصراع بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ٤٢/٤١، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٧٥
- ٦٦- انظر نص رسالتين سريتين من الحسين إلى عبد الناصر في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥ و ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٦. كما أصدرتهما وكالة الأنباء الأردنية. «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٥/٤، ص ٢٣٨ - ٢٣٩
- ٦٧- تصريحات رسمية في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٥/٤، حول القمع. انظر ميشال، مصدر سابق، ص ٧١
- ٦٨- قدم أمين عام الأمم المتحدة يولسانت تقريراً أولياً في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، اقترح فيه أن الخسائر المدنية بلغت ٨ قتلى وتدمير ١٢٥ منزلاً ومدرسة وعبادة. «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٥/٤، ص ٢١٩
- ٦٩- حول مواقف م. ت. ف. انظر تصريح الشقيري، «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٥/٤، ص ٢١٩ وحول الاعتقالات انظر المصدر السابق، ص ٢٤٨
- ٧٠- صدر القرار في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، بعد حلقة الصمغ بعشرة أيام. نص القانون المؤقت رقم ١٠٢/١٩٦٦ في الجريدة الرسمية، ص ٢٤٦٤
- ٧١- تقرير «يو. بي. أي.» في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦، ذكر أن قنصل انفجرت في مكتب رئيس الوزراء وصفي التل وفي أماكن أخرى، لكن المناطق الحكومية خلت ذلك. «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٥/٤، ص ٢٨٧. وانفجرت عبوات أخرى في القدس في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ وفي عمان في اليوم التالي. المصدر السابق، ص ٢٩١ و ٢٩٢
- ٧٢- «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٥/٤، ص ٢٩٦. ذكر وجود فرق الاختراق السورية للمرة الأولى في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧. المصدر السابق، ص ٢٩٥

- ٧٢- حول هذا السبب الذي دفع العرب الى تأسيس م. ت. ف. انظر: Riyadh Rayyes and Dunia Nahhas, *Guerrillas for Palestine*, London: Groom Helm, 1976, pp. 16-17
- وقد علق أحد قادة «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد) في مقابلة ان «م. ت. ف. ظلت مشغولة لسنة بعد تأسيسها، ولم تمنع من اتخاذ خط مستقل». مقابلة مع أحمد سيف، شؤون فلسطينية، العدد ١٥٢/١٥٣، ص ٦. ويؤكد سعيد القل، مصدر سابق، ص ١٤، ان رئيس الوزراء الأردني السابق قاسم الريملاوي أكد له ان القيادة العربية المتحدة قدرت انها لن تكون مستعدة للحرب سوى في بداية السبعينات.
- ٧٤- حسب أحد قادة «فتح»، خالد الحسن (أبو السعيد)، انظر: Helena Cobban, *The Palestine Liberation Organization: People, Power and Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 1983, p. 30
- ٧٥- مقابلات مع أعضاء في م. ت. ف.
- ٧٦- مقابلة مع مسؤول فلسطيني كبير سابق في حزب البعث. انظر ايضا كوبان، مصدر سابق، ص ٣٢
- ٧٧- and Yuval Amnon-Oshana, *PLO Strategy and Tactics* Aryeh yodfat Anthony Cordesman, *Jordanian Arms and the Middle East Balance*, Washington, D.C.: Middle East Institute, 1983, p. 38
- ٧٨- انظر مثلا المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء وصفي القل في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧، حيث هاجم عبد الناصر اليومية الفلسطينية، المجلد ٥/٤، ص ٢٩٦
- ٧٩- آرييه ويودفات، مصدر سابق، ص ٢٣
- ٨٠- مقابلة مع محرر صحيفة أردنية.
- ٨١- يتضح ذلك من قراءة أسماء كبار المسؤولين منذ ١٩٥٠. ويشير ميشال، مصدر سابق، ص ٦٣، ان هذه القائمة، وكذلك نيسان، مصدر سابق، ص ١٩٦ و ١٩٧.
- ٨٢- كما يتضح من تصريحات اشخاص قياديين في هذه المجموعة، ومن نقاش نيسان، مصدر سابق، ص ١٩٦، حيث يتحدث عن «التمسك الثابت الذي نشأ في الدوائر الحاكمة الأردنية بين القوي التقليدية في الضفة الشرقية والعناصر الفلسطينية». لكن انضم العديد من شبان هذه المجموعة الى الفدائيين. حسب مقابلات عدة مع بعضهم. ويوجد مثال بإيمت الزعيم محمد داود، الحاكم العسكري ورئيس وزراء الحكومة العسكرية خلال مواجهة أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، التي نشبت والدها بواسطة لاذعة «فتح»، ليستأيل من منصبه - وذلك ما فعله بعد بضعة أيام. انظر: Black September, Beirut: PLO Research Centre, 1971, pp 77-8
- ٨٣- يتضح ذلك، أولا، من حقيقة ان الكثير من الذين اعتزلتهم قوى الأمن الأردنية كفوا في المخيمات، في أوائل السبعينات. حسب مقابلات مع بعض العاملين في التنظيمات، وحسب البيانات الفلسطينية لتلك الفترة. ويتضح ذلك، ثانيا، من حقيقة ان اثنين على الأقل من المعارضين الإسلاميين انتخبوا الى مجلس النواب في ربيع ١٩٨٤ بقوة أصوات المخيمات. حسب مقابلات مع نقابي واعوان أحد المرشحين. وحسب تحليل صحفي.
- ٨٤- هلال، مصدر سابق، ص ٢٠، هامش رقم ١٢
- ٨٥- Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Study of Israel's Policies*, Washington and London: The American Enterprise Institute Studies in Foreign Policy, 1984, Table 3, p. 4
- ٨٦- الرقم من مازون، مصدر سابق، ص ٨٧
- ٨٧- يقترح ذلك الاستنتاج ايضا تقرير دائرة التطوير الحضري لعام ١٩٨٤، ص ٧ (بالانكليزية)، الذي يؤكد ان المناطق الريفية (الشرق ليدية اسفلا) قد احتفظت مغلبية نموها السكاني الطبيعي.
- ٨٨- مازون، مصدر سابق، ص ٩١
- ٨٩- يوجد حوالي ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني في الكويت، و ١٠٠,٠٠٠ في السعودية، اكثرهم من حملة

- الجوازات الأردنية. ويؤكد صحة الرقم الأعلى لعدد المهاجرين كونه يفسر إسقاطات الزيادة الطبيعية لسكان الضفة الغربية.
- ٩٠- تقترح روزماري صايغ هذا الرقم. استناداً إلى دراسة غير منشورة حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. بناءً على كشف ميداني. ولج السفير الأردني إلى الكويت، بشكل غير مباشر، إلى صحة الرقم الأعلى حين نفى خبر إلغاء جوازات ٢٥ ألف أردني. اليوميات الفلسطينية. المجلد ١٥، ص ٦
- ٩١- أرقام وكالة الغوث في:
- UNRWA in Jordan: Current Situation and Suggested Course of Action.
Amman: Royal Scientific Society, Economics Department, May 1980, p. 2, ff 1
- ٩٢- مقابلات مع المسؤولين الأردنيين والفلسطينيين ومع المهاجرين. وقد لاحظوا في العهد. الأمير حسن (في مقابلة في آذار/مارس ١٩٨٤) نمو حركة العودة، لكن لم يتأكد هل كانت تلك حركة دورية أم أنها عكست ثقافة سياسية.
- ٩٣- مقابلة مع خير في دائرة التطوير الحضري لعمان.
- ٩٤- حول العلاقات والمجابهة، انظر محبوب عمر، «أيلول في جنوب الأردن»، شؤون فلسطينية، العدد ٧١، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧. ومقابلة مع مسؤول في م. ت. ف. حول الاصابات، انظر تقرير جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، في بوارشي والهندي وموسى (محررين)، «القاومة الفلسطينية والنظام الأردني»، بيروت: مركز الأبحاث (م. ت. ف.)، ١٩٧١، ص ٥٢
- ٩٥- لنحصر الوجود الفلسطيني في الجنوب غالباً في العقبة والكرك، الأولى ميناء رئيسي والثانية بلدة تجارية وزراعية مرتبطة بصناعة المعادن أيضاً. توجد ملاحظات حول الجنوب في محبوب عمر مصدر سابق، و
- Peter Gubser, Politics and Change in al-Karak, Jordan
London: Oxford University Press, 1973
- ٩٦- يضم مخيم البقعة، مثلاً، ٤٥,٠٠٠ نسمة، حسب تقرير دائرة التطوير الحضري، ص ٩. ويزيد ذلك بكثير عن عدد سكان المدن الشرق أردنية القديمة المنشأ كقسطومادبا.
- ٩٧- مقابلات. ورد في أحدها مثال خريجي الجامعات من حملة شهادتي الماجستير والدكتوراه الذين يعملون كمسؤولي أجرة وحراس.
- ٩٨- حول أحوال هذه المخيمات، انظر حياة ملخص ياغي، «مشاكل اللاجئين في مخيمات الأردن»، شؤون فلسطينية، العدد ٥٤/٥٣، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٧٦، ص ١٠٩-١٢٦
- ٩٩- انظر تقرير خاص: خطة التنمية الثلاثية في الأردن، ١٩٧٣-١٩٧٥، شؤون فلسطينية، العدد ١٤، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٢، ص ٢٠٦-٢٠٩
- ١٠٠- هذا هو هدف دائرة التطوير الحضري في أمانة العاصمة، عمان. انظر تقرير الدائرة ومقابلات مع بعض خبراءه.
- Rami Khouat, Jordan Valley Development, London:
Croom Helm, 1982
- ١٠١- انظر
- ١٠٢- التقرير الخاص، مصدر سابق، ص ٢٠٦
- ١٠٣- مقابلات
- ١٠٤- حول الإدارات المدنية في الضفة الغربية، انظر ماعول، مصدر سابق
- ١٠٥- مقابلات
- ١٠٦- دفع ذلك الحكومة إلى غرض القيود على الموظفين الراغبين بترك الخدمة، بهدف عدم تشجيعهم على المغادرة بل حثهم على البقاء
- ١٠٧- علماً أن الملك أكد في مقابلة في أواخر ١٩٦٦ أن «أكثرية، جنود كانوا فلسطينيين. اليوميات الفلسطينية، المجلد ٤/٥، ص ٢٣٨
- ١٠٨- مقابلات. انظر أيضاً:

McLaurin and Jureidini, Jordan: The Impact of Social Change on the

Role of the Tribes, Washington, D.C.: Praeger, Washington Papers, No 106, 1984, p 82

١٠٩- أما تأكيد الملك عام ١٩٧٣ بأن نصف الجيش كان فلسطيني، فهو مستبعد. انظر «الحسين بن طلال، ٢٥ عاماً من التاريخ»، (مجموعة خطب الملك)، المجلد الثالث، عمان، لا تريخ، ص ٤٠٢
يمكن التوصل الى تقدير القوة الفلسطينية بشكل غير مباشر من خلال تقدير إجمالي القوة البشرية شرق الأردنية المتوافرة نظرياً للخدمة العسكرية، ثم طرح ذلك من الحجم الثابت للجيش. أما التقدير لعام ١٩٦٨، فجاء في صليل، مصدر سابق، ص ٢٠٨

١١٠- كما يتضح ذلك من أسماء كبار الضباط. وايضاً مكلورين وجريدني، مصدر سابق، ص ٦١
١١١- دخل بعض اللاجئين الخدمة العسكرية في بعض دول الخليج العربي كمناصر عادية، وخصوصاً في اتحاد الامارات العربية.

١١٢- ثبت أن داود لم يكن موثقاً، إذ استقال من منصبه وانضم الى عرلات في إداة العرش بعد أيام قليلة فقط من تعيينه.

١١٣- كما يلاحظ ايضاً نيسان، مصدر سابق، ص ١٩٦

D.L. Prince, Jordan and Palestinians: The PLO's Prospects,

١١٤

Conflict Studies, No 66, December 1975, p. 11

١١٥- تمثل احد الاستثناءات بمصطفى دودين، الذي اتم بالصفة الغربية بعدة سنوات بعد ١٩٦٧. لكنه مقيم دائم في عمان الآن لأن تصريحاته المؤيدة للأردن أثارت غيظاً شديداً في الضفة الغربية، مما منع عودته إليها.

١١٦- يبرهن على استمرار النشاط السياسي للناشطين فرض نظام منع التجول في عمان في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦. لمنع انتشار المظاهرات من الضفة الغربية. اليوميات الفلسطينية، المجلد ٤/٥، ص ٢٣٧

١١٧- حسب مستشار الاقتصادي للديوان الأميري في مقابلة خاصة

١١٨- انظر الخطط التنموية المتعاقبة.

١١٩- التركيز هنا هو على الوجود تجاه النشاط السياسي، علماً أن التقلبات، والتي يتمثل فيها الفلسطينيون بقوة، تعرضت لقيود قانونية متنوعة، بما فيها شروط حكومية تحدد العضوية وحقوق التصويت.

١٢٠- يعتبر أفراد هذه القوى، بما فيها دائرة المخابرات، أعضاء في القوات المسلحة. انظر قانون ادارة المخابرات العامة رقم ٢٤/١٩٦٤، الجريدة الرسمية، ١٩٦٤، ص ١٢٩٠

١٢١- تتحدث بعض المصادر (كالميزان العسكري الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن) عن ١٠ - ١١ ألف رجل في القوى شبه العسكرية، لكن لا يشمل ذلك المخابرات. ويقترح الاسروس، مصدر سابق، ص ٤٥٠، الأرقام لحجم القوى عام ١٩٧٠

١٢٢- Jordan Special Report, Journal of Defence and Diplomacy, p. 35

١٢٣- استناداً الى الاسماء الواردة في المصدر العلنية المنشورة وفي التقارير.

١٢٤- لعبت قوة الأمن العام دوراً نشيطاً في دعم الجيش خلال المواجهات العسكرية، وخاصة خلال ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، بفضل تدريبها وتنظيمها وتسليحها.

١٢٥- بقي حوالي ٦٦٥.٠٠٠ شخص في الضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧. مأزور، مصدر سابق، ص ٨٧. وخسر الأردن ٤٣ بالمئة من دخله القومي، بما فيه، مثلاً، ٩٠ بالمئة من دخل السياحة و ٤٥ بالمئة من المساحة المزروعة بالقمح و ٢٥ بالمئة من المساحة المزروعة بالحبوب. انظر:

Peter Mansfield, The Middle East, London:

Oxford University Press, 1973: Fourth Edition, p. 397

١٢٦- تقر غالبية الأدبيات الصادرة بأهمية حرب ١٩٦٧ بتشجيع النمو السريع لحركة الفدائيين الفلسطينيين. انظر مثلاً: كوبان، مصدر سابق، و

Bard O'Neill, *Armed Struggle in Palestine: An Analysis of the Palestinian Guerilla Movement*, Boulder, Co.: Westview Press, 1978

Edgar O'Ballance, *Arab Guerilla Power*, London: Faber and Faber, 1974

١٢٧- أمرت القيادة العربية الموحدة (التي أنشأتها القمة العربية الأولى عام ١٩٦٤) جميع الحكومات العربية باعتقال أعضاء «فتح». الرئيس ونحاس، مصدر سابق، ص ٣٠. وأستكت «فتح» من القمع العربي في مذكرة موجهة إلى القمة العربية الثالثة عام ١٩٦٥، طالبة بإنهاء ذلك الوضع. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٤٨٢. ونكرت «فتح» أن انتهاء «القمع العربي» تحديداً بعد حرب ١٩٦٧ كان إحدى نتائج الحرب الإيجابية. فتح، «الثورة الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي»، في دروس وتجارب ثورية، لا نشأ لا تاريخ، ص ٨٥

١٢٨- يوجد أفضل تحليل لهذه الظاهرة في اللغة العربية في جميع مطروعي الدين هلال، المتكلم الاقليمي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩، ص ٨١-١٠٢ وفي اللغة الإنكليزية.

Fouad Ajami, *The Arab Predicament*, Cambridge: Cambridge University Press, 1982

١٢٩- مطر وهائل، مصدر سابق، ص ٩٦

١٣٠- يكتب بلحج أرني أن قرار الملك حسين دخول حرب ١٩٦٧ كان مسؤولاً عن هذا التطور. سعد أبو ديه، صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، عمان، ١٩٨٣، ص ٢٥٣

Clinton Bailey, *Jordan's Palestinian Challenge, 1948-1983* Boulder, Co.: Westview Press, 1984, p. 42

١٣٢- المصدر السابق، ص ٣٩. وتؤكد المصادر الفلسطينية المواقف المتعاطف الأولى للجدو. مقابلة مع مسؤول في م. ت. ف. انظر أيضاً عمر، مصدر سابق.

١٣٣- حول الاستراتيجية الفلسطينية في هذه المرحلة، مقابلات مع مسؤولين في م. ت. ف. و فتح، «الثورة الفلسطينية: إبعاد وقضايا»، لا نشأ، لا تاريخ، ص ٢٩-٣٢. انظر أيضاً كوبان، مصدر سابق، ص ٣٧-٣٨، و

David Hirst, *The Gun and the Olive Branch*, London: Faber and Faber, 1977, p. 281

١٣٤- عيسى بيلان الحكومة في ٩ شباط (فبراير) ١٩٧٠، مثلاً، عن السياسة الأردنية. النخس في الوثائق الأردنية، ١٩٧٠، عمان: دائرة المطبوعات، ١٩٧١، ص ٣١-٣٢

١٣٥- تقييم دويوي، مصدر سابق، ص ٣٥٢ و ٣٥٥

١٣٦- كما يتضح من الروايات في كتابي دويوي والاسروس، ومن «الكتاب المستوي للقضية الفلسطينية»، للأعوام ١٩٦٧، ١٩٦٨، و ١٩٦٩، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

١٣٧- يتضح مواقف الشباط بوشوح في رواية صايل، مصدر سابق. ومن:

Abu Iyad (with Eric Rouleau), *My Home, My Land*, New York: Times Books, 1981, pp. 87-8.

١٣٨- هذا هو أيضاً رأي الاسروس، مصدر سابق، ص ٤٤٢

١٣٩- توجد روايات حول المعركة في هادي أبو سلوان (محرر)، «شهادات من معركة الكرامة»، شؤون فلسطينية، العدد ٨، نيسان (أبريل) ١٩٧٢، ص ١٩٧-٢١٠، ومن شافيق، «معركة الكرامة»، شؤون فلسطينية، العدد ١٩، آذار (مارس) ١٩٧٣، ص ١٠٣-١١٠. وأيضاً في المقام بنى ميم، «ميتها طوفيت»، (عملية طوفيت: معركة في الضفة الشرقية للاربن، آذار ١٩٦٨)، معروضات، العدد ٢٩٢، آذار/نيسان (مارس/أبريل) ١٩٨٤، ص ١٨-٣٢. وأيضاً أبو إيلاد، مصدر سابق، ص ٥٧-٦٠ و دويوي، مصدر سابق، ص ٣٥٠-٣٥٦

١٤٠- عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، أبو إيلاد، مصدر سابق، يؤكد أن ٥,٠٠٠ متطوع قدم خلال ٤٨ ساعة.

١٤١- حسب سعيد كاتل، مصدر سابق، ص ٥٧-٥٨، شكل هذا نقطة تحول في موقف الجيش الأرضي

تجاه الفلسطينيين.

- ١٤٢- يعلق أحد العراقيين أن سلطة م. ت. ف. وأزمت سلطة العرش بنهاية ١٩٦٨
 ubinstein, Red Star on the Nile
 on: Princeton University Press, 1978, p. 57
- ١٤٣- F. Sahliyeh, The PLO After the Lebanon War
 r and London: Westview Press, 1986, p. 118
- ١٤٤- للمزيد حول الصراع السيلسي، انظر الهندي، يوارشي، موسى، مصدر سابق، ص ٣٣ - ٣٧
- ١٤٥- انظر المصمص في «الوثائق الفلسطينية العربية» للعامين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و في «
 العربية، ١٩٧٠
- ١٤٦- انظر مثلا.
 ed, Basic Documents of the Palestine Resistance
 PLO Research Centre, 1971
- ١٤٧- تذكر عدة حالات لمثل هذا الضغط في:
 know, Hussein: A Biography, London: Barrie and Jenkins, 1972
- ١٤٨- حضر الملك وولي العهد وقائد الجيش ومدير المخابرات هذا الاجتماع الوزاري. حول ذلك
 انظر «الوثائق الأردنية، ١٩٧٠، ص ٣١ - ٣٣
- ١٤٩- حول مقدمات مواجهة حزيران (يونيو) ١٩٧٠، انظر الهندي ويوارشي وموسى، مصدر سابق
 ص ٥٣ - ٥٤. التقى الملك خلال هذه الفترة بأعيان القبائل وزوار وحدات الجيش وخطبها مرار
 «الوثائق الأردنية، ١٩٧٠، ص ٤٤، ونصوص الرسائل الموجهة إلى الجيش في المجلد ذاته
- ١٥٠- انظر هابس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني، ١٩٧١ - ١٩٧٣، بيروت: مركز الأبحاث
 ف)، ١٩٧٤، ص ١٣٧ وكبر، مصدر سابق، ص ١٤٦
- ١٥١- بدأت حملة الجيش فعليا في ٤ ايلول (سبتمبر) حين ظهر الجيش الجنوب من الوجود
 انظر الهندي ويوارشي وموسى، مصدر سابق، ص ١٤٧ - ١٥٠، وعمر، مصدر سابق.
- ١٥٢- يقدم الابروس، مصدر سابق، ص ٤٤٩ - ٤٧٧، رواية مفصلة للعمليات العسكرية، وكند
 الهندي ويوارشي وموسى، مصدر سابق.
- ١٥٣- حول الاصابات، انظر كبر، مصدر سابق، ص ١٥٠. وايضا تقرير جمعية الهلال الاحمر الملك
 في الهندي ويوارشي وموسى، مصدر سابق، ص ١٣٧ - ١٣٨
- ١٥٤- خاطب الملك الامة مرارا، اضافة الى توجيه الرسائل والزيارات الى الجيش والعشائر، مد
 استعانة قبول اي فقدان اضماني للسيادة ومشهدا على التزامه بالقضية الفلسطينية، فيما لا
 المقاومة للفوضى العامة في البلاد. كان هذا هو التشديد في اربعة خطابات جاءت خلال ٨
 سيق ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠. انظر مجموعة الخطاب، مصدر سابق، المجلد الثالث.
- ١٥٥- يوجد إقرار فلسطيني بذلك في مراد، مصدر سابق، ص ١٢٩
- ١٥٦- انظر مثلا افتتاحية مجلة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الهدف، ١٩٧١/٧/٢٤
- ١٥٧- كان ذلك «مكتب شؤون الاردن»، الذي أسسه صلاح خلف (أبو إياد)، انظر أبو إياد، مصدر
 ص ٩٥. أغلق المكتب في ربيع ١٩٨٣. وعاد ذلك جزئيا الى اشتراك مديره في انشقاق «فتح»
 الى رغبة «فتح» بتقديم بادرة حسن نية الى الاردن. سحلية، مصدر سابق، ص ١٤٣
- ١٥٨- مقابلات مع ضباط في م. ت. ف. بدأت الحملة حقيقة في اواخر ١٩٧١. انظر شكوي الملك الى
 الاردني في ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧١، النص في «الوثائق العربية، ١٩٧١، ص ٢٦٩ - ٢٧٢
 الجيش الأردني حلجرا ثانيا عند الحدود السورية لمنع التسلل. انظر الرواية الشخصية
 خالد الهجوج، قائد اللواء ٤٠ المدرع، ص ٢
- ١٥٩- اتهم المناطق الرسمي الأردني «فتح» بترتيب «مخطط ارهابي» لتقويض الاردن. النص في ا
 الفلسطينية العربية ١٩٧١، ص ٩١٠. حول نشأة وعمليات منظمة ايلول الاسود، انظر أبو
 مصدر سابق، الفصل السادس. وايضا الرئيس ونحلس، مصدر سابق، ص ٥٨ - ٦٣. وايضا
 lart, Arafat: Terrorist or Peacemaker? London:
 ick and Johnson, 1984, pp. 337-8

- ١٦٠- الميثاق الفلسطيني في مجلة م. ت. ف. الرسمية، فلسطين الثورة، ١٩٧٣/٢/٢١، توجد رواية كاملة في أبو أياد، مصدر سابق، ص ٩٩-١٠٢. و هورت، مصدر سابق، ص ٣٥٧-٣٦٠
- ١٦١- مؤتمر صحفي عقده عرفات، اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص ٩. وتمثل تدبير آخر بإنهاء جولات الملتزمين الى م. ت. ف. يصعب تقدير العدد المحدد، لكن اثير رقم ٢٥ ألف في ١٩٧١. وجد ٢,٥٠٠ شخص على القائمة السوداء بعد مضي ١٣ سنة. حسب أحد المصادر
Reinhardt Marx, Asylrecht Baden Baden: 1984, pp. 283-4
- ١٦٢- استنادا الى نشرة «فتح»، حصاد العاصفة، كما جاء في اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٤، ص ٦٢٣
- ١٦٣- ان الاحكام العرفية مفروضة لغالبية المدة منذ ٢٣ سنة. انظر:
Country Reports on Human Rights Practices for 1983
Washington, D.C.: US Dept. of State, pp. 1306 and 1307
- ١٦٤- جاءت حالة الشنق الاول في ٧ تموز (يوليو) ١٩٧١. لم تبعثها ثلاث حالات اخرى في ٢٩ من الشهر ذاته. اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٤، ص ٣٢ و ١٣٧. وشنق خمسة رجال آخرين بين ١٤ ايلول (سبتمبر) و ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١. شؤون فلسطينية، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ٢٠١. كانت الحالة الخامسة عشر والاخيرة المعلنة في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣. اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٧، ص ١
- ١٦٥- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٣، ص ١٦٤
- ١٦٦- المصدر السابق، ص ١٦٤. اعلن عن عقو آخر في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر).
- ١٦٧- كوبان، مصدر سابق، ص ٤٢. بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٩
- ١٦٨- انظر بيان فتح وقائمة التنظيمات المدعوة الى الاجتماع. الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٨، ص ١
- ١٦٩- اكد ذلك مسؤول في م. ت. ف. في مقابلة خاصة.
- ١٧٠- مقابلة مع عامل في مكتب الشؤون الاجتماعية.
- ١٧١- عارض أحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة «فتح»، هو محمد يوسف التجار (ابو يوسف). استمرار وجود كتبية جيش التحرير في الارض في اواخر ١٩٧٣. اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٧، ص ٢٨
- ١٧٢- مقابلة مع الصحيفة المغربية «الانباء» في ٤ تموز (يوليو) ١٩٧١
- ١٧٣- علما ان هيئات رسمية اردنية ظلت تصر ان الارض وحده يمثل فلسطيني المملكة. انظر مثلاً بيان البرلمان الاردني الصادر في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١. كما جاء في اذاعة عمان ونقل في اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٤، ص ٦٢٣
- ١٧٤- مقابلات مع ضباط في جيش التحرير و م. ت. ف.
- ١٧٥- ارقام غير رسمية لعدد اعضاء المكتب في بيروت. انظر:
Rashid Khalidi, The Palestinians in Lebanon: The Social Repurcussions
of Israel's Invasion, The Middle East Journal, Washington, D.C.
Vol. 38, No 2, Spring 1984, p. 257
- ١٧٦- انظر نص الاقتراح في «الوثائق الارمنية» ١٩٧٢، ص ٩-١٠
- ١٧٧- اولت خطة التنمية الثلاثية اهتماماً خاصاً، على سبيل المثال، لنقل مخيمات اللاجئين واعادة توطين سكانها... وجعل ذلك دلالات امنية وسياسية واضحة. انظر التقرير الخاص، مصدر سابق، ص ٢٠٦-٢٠٩
- ١٧٨- صحيفة الرأي الاردنية، ١٩٧١/٩/٨
- ١٧٩- كانت اسرائيل تحاول، في الوقت ذاته، ان تخلق الحقائق السياسية الجديدة في الضفة الغربية، من خلال تنظيم الانتخابات البلدية الاولى تحت الاحتلال، في آذار (مارس) ١٩٧٢. اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص ٣٥٥
- ١٨٠- توجد تعليقات وتحليلات فلسطينية تفسيرية لشرع الملك في شؤون فلسطينية، العدد ٩، ايار

- (مايو) ١٩٧٢، ص ٢٣٦ - ٢٦٧، والعدد ١٠، حزيران (يونيو) ١٩٧٢، ص ٤٥ - ٧٠
- ١٨١- انظر المقتطفات في اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ و ٢٨٩
- ١٨٢- اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص ٢٩٢
- ١٨٣- انظر نص البيان النهائي للمؤتمر في الوثائق العربية، ١٩٧٢، ص ٢٢٠ - ٢٢٢
- ١٨٤- استنادا الى قراءة البيانات الرسمية للجانبين ولجداول العمليات العسكرية الفلسطينية في اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص
- ١٨٥- ما زال المسؤولون الاردنيون يصرّون على ان مشروع المملكة العربية المتحدة كان ولا يزال صائبا. مقابلات مسؤولين كبار.
- ١٨٦- ارتبط هذا القرار بموت صاحب الفكرة الرئيسي، وصفي القل. انظر هاني حوراني، «الاتحاد الوطني، وشكل السلطة الراهن في الاردن»، شؤون فلسطينية، العدد ١٤، تشرين الاول (نوفمبر)، ص ٤٩ - ٦٨
- ١٨٧- انظر الاتهامات الرسمية الصادرة عن م. ت. ف. اليوميات الفلسطينية، المجلدان ١٥ و ١٦
- ١٨٨- اصدر تنظيم ثوري، مزعوم داخل الجيش الاردني بيانا في ٢ ايار (مايو) ١٩٧٢، بينما صدر بيان آخر عن تنظيم مثله، بالضبط الاحرار في فتح، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢
- ١٨٩- نص البيان النهائي في الوثائق الفلسطينية العربية، ١٩٧١، ص ٢
- ١٩٠- اذاعة عمان، كما نقل في اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٤، ص ٦٢٣
- ١٩١- حول الاقتراح، انظر روبنشتاين، مصدر سابق، ص ٣١٤. واكتفى عضو اللجنة التنفيذية في م. ت. ف. بالتعليق ان المنظمة «ستنظر في الامر». اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٥، ص ٣٨٩
- ١٩٢- انظر نص البيان النهائي في الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٧٣، ص ٢
- ١٩٣- علما ان الملك وضح في اكثر من مناسبة ان م. ت. ف. لا يمكنها التفاوض بشأن «مصير الضفة الغربية، ولا حتى مستقبل الشعب الفلسطيني».
- DB News and World Report, September 2, 1974
- ١٩٤- عصام سخيني والكيان الفلسطيني، ١٩٦٤ - ١٩٧٤، شؤون فلسطينية، العدد ٤١/٤٢، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٧٥، ص ٧٠
- ١٩٥- نشرت صحيفة النهار اللبنانية هذه المقررات في ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣
- ١٩٦- كما يتضح، مثلا، من خطاب الملك امام البرلمان في ٢ كانون الاول (ديسمبر)، حين امتنع عن ذكر م. ت. ف. او مسألة التمثيل. النص في الوثائق العربية، ١٩٧٣، ص ٦٥٩ - ٦٦٤
- ١٩٧- اتضح ذلك في موقف الملك بأنه هو الذي يتكلم باسم الضفة الغربية، وليس م. ت. ف.، علما انه لم يعارض اشتراك م. ت. ف. بمؤتمر جنيف للسلام او تعديلها لفلسطيني اسرائيل نفسها والمناطق غير الخاضعة سلفا للاردن. ماعون مصدر سابق، ص ١٢١ - ١٢٢
- ١٩٨- اعتبر بعض الباحثين والسياسيين الاردنيين عدم اشتراك الاردن خطأ هام. ويلاحظ ان الاشخاص انفسهم اعتبروا قرار دخول حرب ١٩٦٧ خطأ أيضا. مقابلة مع وزير خارجية سابق. وابو ديه، مصدر سابق، ص ٢٤٦ و ٢٥١ - ٢٥٤. وكبر، مصدر سابق، ص ١٢٨. رفض الملك خلال حرب ١٩٧٣، السماح لرجال م. ت. ف. بالعبور من سورية لهزيمة اسرائيل. انظر «الحرب العربية - الاسرائيلية الرابعة: حقائق وتفاعلات»، بيروت: مركز الابحاث (م. ت. ف.)، ١٩٧٤، ص ١٥٨ - ١٥٩ وايضا.
- M. Hassanein Helkel, The Road to Ramadan, London: 1976, pp 221 and 236
- ١٩٩- ماعون - مصدر سابق، ص ١٢١
- ٢٠٠- المصدر السابق، ص ١٢٢
- ٢٠١- البيانات الرسمية المشتركة على مستوى القمة، عمان: دائرة المطبوعات، ١٩٧٧، ص ٧٠ - ٧١
- ٢٠٢- النص في الوثائق العربية، ١٩٧٤، ص ٥٥٢
- ٢٠٣- النص في الوثائق العربية، ١٩٧٤، ص ٦٣٦ - ٦٣٨
- ٢٠٤- النص في الوثائق العربية، ١٩٧٤، ص ٦٣٨ - ٦٤٦
- ٢٠٥- رسالة تكليف زيد الرفاعي، «الوثائق العربية»، ١٩٧٤، ص ٦٩٥ - ٦٩٦

- ٢٠٦- ماعون، مصدر سابق، ص ١٢٢
- ٢٠٧- المصدر السابق
- ٢٠٨- مقابلات مع مسؤولين في م. ت. ف.
- ٢٠٩- DMS Intelligence Report, 1983, Jordan, Part III, pp 2 and 5
- ٢١٠- تيلور، مصدر سابق، ص ٧٠. أيضا:
- Michael Hudson, Arab Politics:
The Search for Legitimacy, New Haven: Yale University Press, 1977, p 219
- ٢١١- تيلور، مصدر سابق، ص ٧٠
- ٢١٢- صحيفة «السفير» اللبنانية، ١٩٧٧/٣/٩
- ٢١٣- غلام عريقات، «التحرك الجماهيري في الأردن خلال حرب جنوب لبنان»، شؤون فلسطينية، العدد ٧٨، أيار (مايو) ١٩٧٨، ص ١٩١
- ٢١٤- منحت م. ت. ف. مبلغ ٥٠ مليون دولار لتصرفه منفردة. افترض انطلق الصندوق المشترك في الضفة الغربية وخطا غرة، بينما أتيح للمنظمة توزيع المبلغ الثاني حيثما شاعت في الأرض المحتلة.
- ٢١٥- «الوثائق الفلسطينية العربية» ١٩٧٩، ص ١٠٤
- ٢١٦- حول الاجتماع الثاني، انظر «الوثائق الفلسطينية العربية» ١٩٧٩، ص ٣٩٤
- ٢١٧- «الوثائق الفلسطينية العربية» ١٩٧٩، ص ٥١٣
- ٢١٨- يؤكد بيبي، مصدر سابق، ص ١٠٣، أن أكثرية المساعدات انقلبت ذهبت الى مناصري الأردن في الضفة الغربية.
- ٢١٩- انظر مثلا مقال وزير البلاط عدنان أبو عودة:
- Jordan and the Middle East Crisis, AEI, Foreign Policy and
Defense Review, New York, Vol. 3, No. 1
- ٢٢٠- انظر مقال وزير الدفاع السابق أرييل شارون، «مفسر الارهاب ومبادئ العيش» في يديعوت
أحرونوت، ١٩٨٠/٨/٩
- ويطور الفكرة كاتب اسرائيلي آخر:
- Oded Yonon, A Strategy for Israel in the 1980s,
Kivunim, Jerusalem, No. 14, February 1982.
- وايقضا نيسان، مصدر سابق، ص ١٩١ - ٢١٠، بطريقة مبسطة.
- ٢٢١- حول هذه الحملة، انظر الدعاية في صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٩٨٣/٣/١٣، ورسالة مدير إحدى
اللجان الصهيونية:
- Ray Seidel, Jordan Is Palestine, Jewish Press, November 19, 1982
- ٢٢٢- يتضح هذا الموقف في مقالات لولي العهد وفي تصريحات للملك انظر مثلا، مقابلة الملك مع بيبيد
اشناطوس في صحيفة «جول ستريت جورنال»، ١٩٨٢/١١/١١. ومقال الأمير حسن:
- If the PLO leadership are eliminated, they will be succeeded by
others, perhaps more extreme, more radical, more desperate, The Times,
The Times, July 20, 1982
- سحلية، مصدر سابق، ص ٣٦، يقدم الرأي ذاته
- ٢٢٣- صحيفة «جوردان تايمز» الأردنية، ١٩٨٣/٤/١١
- ٢٢٤- فلسطين الثورة
- ٢٢٥- يلاحظ ذلك من قراءة الافتتاحيات وأعمدة الرأي في فلسطين الثورة، في شهر آذار (مارس)
- ٢٢٦- Philip Robins, Stepping out of Line, Middle East International
No. 285, 10 October 1986, p. 9
- ٢٢٧- انظر التغطية في «فلسطين الثورة»
- ٢٢٨- Lemis Andoni, Yarmouk Erupts, Middle East International
No. 276, 30 May 1986, pp. 6-7

- ٢٢٩- Jordan bids for funding freeze, Jane's Defence Weekly
Vol. 5, No. 2, 19 July 1988, p. 50
- ٢٣٠- Daoud Kuttab, Here comes the cash, Middle East International
No. 283, 12 September 1988, p. 15, and by same author
Back in Business, Middle East International, No. 284, 25 September 1988, p. 9
- ٢٣١- بتشكيل لجنة أردنية - فلسطينية خاصة للإشراف على شؤون الأراضي العربية المحتلة خارج إطار
م. ت. ف. د.، التقرير، المجلد الثاني، العدد ٩، ١٥ - ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٦، ص ٢
- ٢٣٢- حول العلاقة الأردنية بمصر وسورية، انظر بعد عودة الملك حسين من واشنطن،، التقرير، المجلد
الثاني، العدد ١٠، ١٥-٩، تموز (يوليو) ١٩٨٦، ص ١-٢
- ٢٣٣- حول المشاعر الفلسطينية، انظر:
Daoud Kuttab, The PLO must not forget the Palestinians
Middle East International, No. 285, 10 October 1988, pp. 16-17
- ٢٣٤- Paul Juweidini & R.D. McLaurin
The Impact of Social Change on the Role of the Tribes,
New York: Praeger, 1984
- و The Imperatives Behind Hussein's Policies
Middle East International, No. 28٦, 8 August 1988, pp. 13-14
- ٢٣٥- روجيفز، مصدر سابق، ص ٩
- ٢٣٦- Philip Robins, Hiding to Nothing, Middle East International
No. 286, 24 October 1988, p. 7

سلسلة قضايا راهنة الأردن والفلسطينيون

دراسة تهدف الى تقييم
التاريخ الحديث للعلاقات
الأردنية - الفلسطينية من
خلال تتبع ومراجعة العلاقات
المبكرة بين الجانبين من عام
١٩٤٨ الى يومنا الحاضر.
وتحاول هذه الدراسة
معالجة وتوضيح طبيعة
الترايط والتشابك بين القضية
الفلسطينية، وولاء
الفلسطينيين القاطنين في
الأردن، ونشاطاتهم.

To: www.al-mostafa.com